



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الرابعة والعشرون
من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الحادي عشر المنعقدة في
٧/رمضان/١٤١٢ هجرية، الموافق ١٠/٣/١٩٩٢ ميلادية.

(الجلد ٢٩)

(العدد ٢٤)

ـ جدول الأعمال ـ

الصفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة. ٤
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات. ٤
- أ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب نادر الظهيريات.
- ب - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب الدكتور نايف ابوتايه.
- ج - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب عيسى مدانات.
- ٣ - الردود على الاسئلة: ٤
- ١ - كتاب معالي وزير التنمية الاجتماعية رقم «٣٢٨٤» تاريخ ١٩٩٢/٢/٢٧
جوابا على السؤال رقم «٥٩» المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد عويدي
المباي.
- ٢ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم «٢٦١٠» تاريخ ١٩٩٢/٢/٢٩ جوابا عل

هكذا من الأشهر

كلنا من أهلى

الصفحة

- السؤال رقم «٤١» المقدم من سعادة النائب السيد فخري قعوار.
- ٣ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم «٢٧٩٦» تاريخ «١٩٩٢/٣/٤» جواباً على السؤال رقم «٧» المقدم من معالي النائب السيد عبدالكريم الدغمي.
- ٤ - الاقتراحات بقوانين:
- ١ - اقتراح بقانون رقم «٢» تاريخ «١٩٩٢/٣/٧» مقدم من سعادة النائب السيد ليث الشبيلات ومؤيد من ستة وعشرين نائباً بشأن تعديل الدستور بتمديد مدة الدورة العادية.
- ٢ - اقتراح بقانون رقم «٣» تاريخ «١٩٩٢/٣/٧» مقدم من سعادة النائب السيد ليث الشبيلات ومؤيد من ثلاثين نائباً بشأن تعديل الدستور بإلغاء الفقرة الرابعة والخامسة من المادة الثالثة والسبعين.
- ٥ - الاقتراحات برغبة:
- ١ - اقتراح برغبة رقم «٥٢» تاريخ «١٩٩٢/٣/٧» مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد عناب بشأن احداث مركز ترخيص للمركبات ومنح رخص قيادة السيارات في لواء عجلون.
- ٢ - اقتراح برغبة رقم «٥٣» تاريخ «١٩٩٢/٣/٧» مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد عناب بشأن ابدال التيار الكهربائي الى بعض القرى في لواء عجلون.
- ٣ - اقتراح برغبة رقم «٥٤» تاريخ «١٩٩٢/٣/٧» مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد عناب بشأن احداث مركز للدفاع المدني في ناحية كفرنجة من لواء عجلون.
- ٤ - اقتراح برغبة رقم «٥٥» تاريخ «١٩٩٢/٣/٧» مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد ابوفارس ومؤيد من اربعين نائباً بشأن اعفاء اهالي اسكان ابونصير من الفوائد الربوية اسوة بالمزارعين.
- ٦ - مناقشة موضوع الاسعار للمحروقات والمواد التموينية من قبل السادة النواب.
- ٧ - ما يجد من اعمال.
- ٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.
- حيث يوم الاربعاء القادم ١٩٩٢/٣/١١ الساعة العاشرة صباحاً.

٣٢

٧٢

٧٢

مجلس النواب

محضر الجلسة

محضر الجلسة الرابعة والعشرون من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٩٩٢/٣/١٠ م ٣

- ٤ - معالي الدكتور عوض خليفات: وزير التعليم العالي.
- ٥ - معالي السيد يثال حكمت: وزير السياحة والاثار.
- ٦ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.
- ٧ - معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير العمل.
- ٨ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير المواصلات.
- ٩ - معالي المهندس سعد هابل السرور: وزير الاشغال العامة والاسكان.
- ١٠ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.
- ١١ - معالي السيد جمال حديثه الخريشا: وزير دولة.
- ١٢ - معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.
- ١٣ - معالي المهندس علي ابوالراغب: وزير الطاقة والثروة المعدنية.
- ١٤ - معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام.
- ١٥ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.
- ١٦ - معالي السيد سلطان العدوان: وزير دولة.
- ١٧ - معالي السيد محمد السقااف: وزير التموين.
- ١٨ - معالي السيد الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.
- ١٩ - معالي الدكتور فايز الخصاونة: وزير الزراعة.
- في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم (الثلاثاء) الموافق ٧/رمضان/١٤١٢ هجري، الواقع في ١٩٩٢/٣/١٠ ميلادي، عقد مجلس النواب جلسته الرابعة والعشرون من الدورة العادية الثالثة برئاسة معالي الدكتور عبداللطيف عربيات وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة السيد صالح الزعبي.
- وتغيب باجازة من الاعضاء السادة: نايف الحديد، حمزة منصور، احمد قطيش، عبدالله زريقات، يوسف العظم، ومنصور مراد.
- وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: نادر الظهيريات، عيسى مدانات، ود. نايف ابوتايه.
- وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: لا احد.
- وتغيب عن الجلسة بمهمة رسمية: السيد محمود الهويمل.
- وحضر من الحكومة:
- ١ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
- ٢ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء وزير النقل.
- ٣ - معالي الدكتور عبدالله النصور: وزير الصناعة والتجارة.

٢٠ - معالي الدكتور امين عواد المشاقبة: وزير التنمية الاجتماعية.

١ - افتتاح الجلسة
معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم.

النصاب مكتمل بسم الله نفتح الجلسة.
بسم الله ما صار شيء، نقطة نظام على اي شيء ما في نقطة نظام ما بدأنا لحد الان، حتى نبدأ خليها لنهاية الجلسة تفضل.

السيد عبد المنعم ابو زنت: بسم الله الرحمن الرحيم.

المادة (١٢٣) تنص على ما يلي من النظام الداخلي، على السكرتير ان يرفع في كل اجتماع تقريراً باسماء الاعضاء اللذين لم يحضروا الاجتماع الذي سبقه وعلى الرئيس ان يامر بقراءة ذلك التقرير فاذا ظهر للمجلس ان التغيب لم يكن ناشئاً عن عذر مشروع فله ان يقرر باكثرية الآراء حسم مبلغ من مخصصات العضو المتغيب عن كل جلسة يتناسب مع ميادياته، معالي الرئيس هذه المادة مجمدة فارجو احيائها ونحن نودع هذه الدورة العادية، قبل ان يسألنا الله عن ذلك، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاحصائية موجودة من هو بعذر وبدون عذر، شكراً لكم.

السيد عبد المنعم ابو زنت: ارجو تطبيقها تطبيق المادة وابتداءً علي، تطبيق ابتداءً بالعبء الفقير.

معالي رئيس المجلس: انشاء الله الاجراءات ماشية انشاء الله.
السيد الامين العام، جدول الاعمال.

السيد الامين العام:

١ - تلاوة محضر الجلسة القادمة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء السيد الامين العام من تلاوته؟

الجميع: موافقون.
السيد الامين العام:

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب نادر الظهيريات.

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور نايف ابوتايه.

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب عيسى مدانات.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على معذرة السادة النواب المحترمين؟

الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٣ - الردود على الاسئلة:

١ - كتاب معالي وزير التنمية الاجتماعية رقم ٣٢٨٤/٢٧/٢٧ جواباً على السؤال رقم ٥٩٩ المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد عويدي العبادي.

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي رئيس مجلس النواب الاكرم الموضوع: سؤال الى معالي وزير التنمية الاجتماعية.

بعد التحية.

فارجو توجيه السؤال التالي الى معاليه حول اتحاد الجمعيات الخيرية واليانصيب الخيري، على ان تشتمل الاجابة في كل بند على الفقرة من ١/١ الى ١٩٨٥/١/١ الى ١٩٩٢/١/١.

١ - ما هي مصادر دخل اتحاد الجمعيات الخيرية، وقيمة كل مصدر بالدينار الاردني والقيمة الاجالية.

٢ - ما هي اوجه صرف اموال هذه الجمعيات، مع التفاصيل، والقيمة بالدينار لكل وجه، والجهة التي تم تزويد او ارسال او مساعدة الاموال اليها.

٣ - هل هناك رقابة على اوجه الصرف والمصادر؟ وفي حالة الانعدام فلماذا، وفي حالة توفر الرقابة بيان الجهة.

٤ - هل وقعت مخالفات مالية او ادارية او قضائية من اي نوع في هذا الاتحاد، مع بيان التفاصيل والتواريخ والاجراءات.

٥ - هل يتم دفع مكافئات للعاملين (وظيفة او تطوعاً)، وبيان الاسماء وقيمة المكافئات، ومن امر بالصرف.

٦ - هل تم شراء آلات، وفي حالة ذلك، بيان نوعها، وتاريخ شرائها، ومن امر بذلك، وكيفية الشراء، والقيمة لكل آلية، وغايات الاستخدام، والعمل الحالي لها.

٧ - هل تم تأثيث مبني، مباني الجمعيات، وقيمة المصروفات للثلاث خلال المدة اعلاه، وانواع الاثاث، ومدى ضرورة او عدم الضرورة له.

٨ - هل هناك ادارة مشرفة، وفي حالة ذلك

موافاتي بالاسماء من رئيس قسم فما فوق، وأسس التعيين لهؤلاء العاملين، ومن هو صاحب القرار في التعيين.

واقبلوا احترامي

مقدمه النائب

د. احمد عويدي العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التنمية الاجتماعية

الرقم ٣٢٨٤/٦٤/أ

التاريخ ١٤١٢/٨/٢٣

الموافق ١٩٩٢/٢/٢٧

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع: السؤال رقم ٥٩ مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد عويدي العبادي.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اشارة الى كتاب معاليكم رقم

٣٨٦/١٣/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٢/٢/٨

والمسجل في ديوان هذه الوزارة بتاريخ

١٩٩٢/٢/١٢ بشأن السؤال موضوع البحث.

ارفق بطيه اجابة السؤال المشار اليه

اعلاه.

والسلام عليكم ورحمة الله،

وزير التنمية الاجتماعية

د. امين المشاقبة

نسخة/مديرية مكتب معالي الوزير

نسخة/مدير الاعلام والتثقيف الاجتماعي

نسخة/مديرية تنمية المجتمعات المحلية

هكذا من الأشهل

السؤال رقم (٥٩) والتقدم من سماعة النقيب المذكور احد عوبيدي الميادي.

اولاً : ما هي مصادر دخل اتحاد الجمعيات الخيرية وقيمة كل مصدر بالدينار الاردني والقيمة الاجمالية؟
الاجابة : الجدول التالي يبين مصادر دخل الاتحاد العام للجمعيات الخيرية بالدينار والقيمة الاجالية.

الارادات

المصدر	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
التعويض الخيري	٢٥٥٣٠٢٥	٢٩٤١١٠٠	٣٠٤٦٨٧٠	٤١٧٩٢٥٣	٤٣٦٥٢٩٨	٤٣٣٨٣٦٦	٤١٥٠٤٤٨
مركز الاول لمدينة	٤٠٢٢٣٣	٢٢٣٣٥٧	-	-	-	-	-
مركز السرطان	-	-	-	-	-	-	-
القرش الخيري	١٠٤٠	١٩٩٣	٣٣٣٩٧	٣٤٢٣٣	٣٢١٩٧	٣٧٨٨٦	٣٨٨٥٤
الفرقة النكية	١٧٤٨١	٧٣٢١	٧٩٩٧٧	٨٥٤٣٣	١١١٠٦٦	٢٦٥٠٠	١٥٤٠٩
جدة الصارون	٥٤٧٤	٨٩٣	٦٥٨	٩٧٧	٤١٤	٥	-
الاشرفيات	-	٣٧٠	١٨٨٧	١٨٤٨	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠
الدولاب	١٩٠	٥٤٥	٤٤٠	٤٢٠	٢٩٠	١٦٠	٨٠
ايرادات مخفية	٦٨٠	١٩٠	٣٧٥	٢٥٠	٤٨٠٩	١٣٠٠	٣٨٠
التبرعات	-	-	-	-	١٦٦٦٧٠	٤٤٨٢٥	١٠١٣٦٩
كلية العلاج الوطني	-	-	-	-	٤٤٤٩٣	٨٣٦٩٨	٤٦٧١٩
الصندوق الاستشاري	-	-	-	-	-	١١١٨١٤	١١٩٠٩٧
الاجالي	٣٠٣٠٢٢٣	٣٢١٠٦٧	٣١٦٩٤٤	٤٣٣١٥٤٣	٤٧٤٠٣٦	٤٥٧٥١٠٤	٤٥٠٧٨٢٦

مجلس النواب

ثانياً : ما هي اوجه صرف اموال هذه الجمعيات ، مع التفاصيل والقيمة بالدينار لكل وجه او الجهة التي تم تزويد او ارسال اوساطة الاموال اليها؟

الاجابة : الكشف التالي يبين اوجه الصرف.

اوجه الصرف	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
التعويض الخيري	١٥٩١٠٠٦٨	١٧٣٧١٢٠	١٨٥١٨٧٠	٢٥٠٧٩٦٩	٢٦٤٣٦٩	٢٠٦٠٠١	٢٤٦٣٨٤
مركز الاول لمدينة	٩٥٦٦	١٢٣٩٦٥	-	-	-	-	-
مركز السرطان	-	-	-	-	-	-	-
القرش الخيري	١٣٥٤	٧٢٠٨٩	٢٩٩٧٨	٥٢٦٩٨	٤٦١٤١	٨١٧١٣	٢١٩٣٦٩
الادارة العامة/الزكر	٣٦٠١١	١٧٥٥٠	١١٤٨٨٦	٧١٩١٣	٧٤٢٠١	٦٩٩٩٧	٦٦١٨٤
الرئيسي	-	-	-	-	-	-	-
مركز الدراسات	-	٢٤٥٣٣	٣٣٨١٩	٣٨٤٤٧	٤١٠٩٥	٣٤٤٦٧	٤٦٠١٦
للمساجد	٧٣١٧٨٨	٩٤٧٩٦٩	٩٢٦٢٠	١٣٢٦٩٥٨	٨٦٠٤٩٠	٨٧٠٣٢١	٩٤٣٢٥٥
جدة الصارون	٨٨٤٤	١٢٣٣٩	١٣٣٥٧	١٤٨٦٥	١٨٨٢٩	١٢٠٥٥	١١٧٧٠
وحدة الدراسات	-	-	-	٧٣٣	١١٠٢٢١	١٠٨٦٣	-
الوحدة الهندسية	-	-	-	-	٥٤٠٨	١٣٨٠٦	١١٧٩٩
كلية العلاج الوطني	-	-	-	-	٣٧١٠٧	٦٥٣٢٨	٥٦٠٨٥
تات	٤٦٦٦	٢١٧٥	١٢٠١٤	-	-	١٣١٤٨٦	٨٤٢٨٧

مجلس النواب

٧

سلطات	٩٢٠٠	-	-	-	-	-
مستفيد جميع الفروع	٣٠٥٣	-	-	-	-	-
أبوية وأشتات	-	٤٦٨١٢	-	-	-	-
قروض طلاب	٣٣٣٠٠	-	١١٤٩٠٠	٢٢٢٧٥٨	٣٩٦٠١٨	٥٤٨٣٤٨
سندات التمية	-	-	-	-	-	-
المجموع	٢٤٢٢٢٥٢	٣٥٢٢٧٣٣	٢١٥٩٩٦٦	٤٢٤٥٠٧١	٤٦٦٦٧٨٣	٤٩٢٣٨١٠

ثالثاً: هل هناك رقابة على ارجحه الصرف والمصادر؟ وفي حالة الانعدام فليصاد في حالة توفر الرقابة بيان الجهة الاجابة :

نعم توجد رقابة مالية تتحقق على النحو التالي :

- ١ - المجلس التنفيذي حيث تصدر كافة القرارات المالية بدون استثناء بقرار من المجلس التنفيذي وذلك استناداً لاحكام المادة الثانية والثلاثون فقرة (هـ) من النظام الاساسي للاتحاد العام.
- ب - يتم توقيع سندات الصرف من كل من اربعة اشخاص هم : رئيس قسم المحاسبة ، الامن العام ، امين الصندوق ، ورئيس المجلس التنفيذي وتكون معوزة بالوثائق اللازمة.
- ج - كما يتم توقيع الشيك الصادر من الاتحاد العام من ثلاثة اشخاص من اعضاء المجلس التنفيذي كما نصت على ذلك المادة العاشرة فقرة (ب).

د - رقابة مدقق الحسابات القانوني المعين من قبل الهيئة العامة (النظام الاساسي للاتحاد العام المادة ١٧ / منه بند رقم (٩).

هـ - رقابة الهيئة العامة لصرورات الاتحاد العام كما نصت عليه المادة ١٧ من النظام الاساسي للاتحاد العام.

و - رقابة مجلس وزارة التنمية الاجتماعية في المجلس التنفيذي وهو معين من قبل الوزير استناداً للمادة (هـ) فقرة (هـ) من النظام الاساسي للاتحاد.

رابعاً: هل وقعت مخالفة مالية او ادارية او قضائية من اي نوع في هذا الاتحاد مع بيان التفاصيل والتواريخ والاجراءات الاجابة: لم تقع اي مخالفات مالية باستثناء بعض المخالفات الادارية والمتعلقة بمخاطبة بعض الجهات الرسمية دون الرجوع لهذه الوزارة وتم انضام الاتحاد في حجه لمراسة ذلك في المستقبل.

خامساً: هل يتم وضع مكافآت للماملين (وظيفة او تطوراً) وبيان الاسماء وقيمة المكافآت ومن امر بالصرف؟ الاجابة: يتم دفع مكافآت للماملين في الاتحاد العام بنسبة ٢٠٪ - ٥٠٪ من قيمة الراتب الشهري لدرجة واحدة في العام تدفع في نهاية السنة ويقرر من المجلس التنفيذي.

يتم دفع مكافآت للماملين تطوراً (اعضاء المجلس التنفيذي) ببلد مواصلات ميثا تاليا كصف بسماء وقيمة المكافآت التي تم صرفها بقرار من المجلس التنفيذي للماملين والاتحاد العام بامر.

اسم الموظف	المبلغ		اسم الموظف	المبلغ	
	فلس	دينار		فلس	دينار
فصل الجديد	٩٢٥	١٤٤	علي الزعبي	-	٤١
اسحق المرافي	-	١١٥	صفوان نجيم	٢٥٠	٢٨
عبد المجاوي	٧٥٠	١٠٠	امال عريقات	٢٥٠	٢١
راقت ايونمة	٥٠٠	٨٢	رسمي السويطي	٢٥٠	٣١
خلد قلان	-	٧٣	ناعم اللقي	٥٠٠	٢٩
ابراهيم زيدان	٦٢٥	٣٢	نادر جعد	٥٠٠	٢١
عبدالله قطيرة	-	١١٩	غادة ابراهيم	٧٥٠	٣٤
نعمان الشامر	٥٠٠	١٠١	خلد النحام	٥٠٠	٢٩
عبدالدزة	٥٠٠	٩٧	خلد حو	٥٠٠	٢٤
صالح مراد	٥٠٠	٨٠	نجيب يشور	-	٢٤
خليل جعد	٥٠٠	٤٣	روما الصلاحي	-	١٥٠
الشرائح حمود	٥٠٠	٣١	توفيق سلمان	-	١٠٠
حنان الفلبي	٢٥٠	٢٥	عمد جعد ابراهيم	-	٤٠
عمد عزيز	-	٥٢	نازلي قنوار	-	١٥
عمد القزاز	-	٤٩	احمد ابو قارس	-	١٥
قاز العزة	٥٠٠	٣١	ماجد الزرناي	-	٢٥
وليد عشا	٢٥٠	٣٠	حازم قطار	-	٢٠
مؤد خريس	٥٠٠	٦٠	غازي عبدالفتاح	٥٠٠	١٢
فواز شرايعة	-	٦٣	بسام سلام	-	٤٥
رديهي قطيم	٧٥٠	٤٨	غازي جازيك	-	٣٠

عبدالرزاق السطيات	٢٥٠	٤٥	شهادة عيسى	٥٠٠	١٢
عمو الوراثة	٧٥٠	٤٧	ممر الخطيب	-	٣٠
جيه الدين عبيات	٨٦٥	٥١	ماجد بدوي	-	٧٥
صوفي قوش	٧٥٠	٦٩	نبيل ابورمان	٥٠٠	٤٢
لارا صوير	٢٥٠	٤٥	الاجالي	٩١٥	٢٧٣٩
ساحي علا	٧٥٠	٣٩			
عبدالفتاح عبدالله	٥٠٠	١٥			
سنة الامم	٢٥٠	٥١			

سالمنا: هل تم شراء آلات وفي حالة ذلك، بيان نوعها وتاريخ شرائها ومن امر بذلك وكيفية الشراء والقيمة لكل آلية وغايات الاستخدام والعمل الحالي لها.

الاجابة: لقد تم شراء آلات من قبل الاتحاد العام للجمعيات الخيرية بقرارات من المجلس التنفيذي للاتحاد العام لغايات الاتحاد ومشاريعه. والجداول التالي بين كافة المعلومات المطلوبة اعلانه.

نوع الخدمة	تاريخ	مكتب الامر بالقرء	كمية	قيمة	طريقة الاستخدام	العمل الحالي	ملاحظات
لاسرود بيسويشي	١٩٨٦	المجلس التنفيذي	بالتصفت	٤٠٠٠	لاستخدامات عمليات العمل بالاس	استخدامات الاعمال	عمل اربعة حمره وسجله
توربا سكون	١٩٨٦	المجلس التنفيذي	بالتصفت	٣٦٠٠	عمل اربعة حمره الارش	استخدامات الارش	بخدم وزارة الصحة

[illegible]

السابع: هل تم تكييف مبنى / مباني الجمعيات وقيمة المصروفات للآلات خلال المدة اعلاه وانواع الآلات ومدى ضرورية أو عدم الضرورة له؟

الاجابة: لقد تم صرف المبالغ البيئية في الحكف التالي على شراء اثاث ولوازم لعدد من الجمعيات الخيرية وعلى بعض مشاريع الاتحاد العام منذ عام ١٩٨٦ ولغاية عام ١٩٩١ ولتين في انواع هذه الموارد والاثاث، بقرار من المجلس التنفيذي.

السنة	نوع الالتا	قيمة المروفات / إنجلر	مطلق ضرورة أو عدم الضرورة
١٩٨٦	من ضمن خطة الاتحاد العام لتطوير رياض وحدة الملب لرياض الأطفال (٢٠) ١٥ كسيتزر لرياض الأطفال (٢٧) وحدة الملب لرياض الأطفال (٢١)	١٩٨٧ ١٩٨٨ ١٩٨٩ ١٩٩٠ ١٩٩١ ١٩٩٢ ١٩٩٣ ١٩٩٤ ١٩٩٥ ١٩٩٦ ١٩٩٧ ١٩٩٨ ١٩٩٩ ٢٠٠٠ ٢٠٠١ ٢٠٠٢ ٢٠٠٣ ٢٠٠٤ ٢٠٠٥ ٢٠٠٦ ٢٠٠٧ ٢٠٠٨ ٢٠٠٩ ٢٠١٠ ٢٠١١ ٢٠١٢ ٢٠١٣ ٢٠١٤ ٢٠١٥ ٢٠١٦ ٢٠١٧ ٢٠١٨ ٢٠١٩ ٢٠٢٠ ٢٠٢١ ٢٠٢٢ ٢٠٢٣ ٢٠٢٤ ٢٠٢٥ ٢٠٢٦ ٢٠٢٧ ٢٠٢٨ ٢٠٢٩ ٢٠٣٠ ٢٠٣١ ٢٠٣٢ ٢٠٣٣ ٢٠٣٤ ٢٠٣٥ ٢٠٣٦ ٢٠٣٧ ٢٠٣٨ ٢٠٣٩ ٢٠٤٠ ٢٠٤١ ٢٠٤٢ ٢٠٤٣ ٢٠٤٤ ٢٠٤٥ ٢٠٤٦ ٢٠٤٧ ٢٠٤٨ ٢٠٤٩ ٢٠٥٠ ٢٠٥١ ٢٠٥٢ ٢٠٥٣ ٢٠٥٤ ٢٠٥٥ ٢٠٥٦ ٢٠٥٧ ٢٠٥٨ ٢٠٥٩ ٢٠٦٠ ٢٠٦١ ٢٠٦٢ ٢٠٦٣ ٢٠٦٤ ٢٠٦٥ ٢٠٦٦ ٢٠٦٧ ٢٠٦٨ ٢٠٦٩ ٢٠٧٠ ٢٠٧١ ٢٠٧٢ ٢٠٧٣ ٢٠٧٤ ٢٠٧٥ ٢٠٧٦ ٢٠٧٧ ٢٠٧٨ ٢٠٧٩ ٢٠٨٠ ٢٠٨١ ٢٠٨٢ ٢٠٨٣ ٢٠٨٤ ٢٠٨٥ ٢٠٨٦ ٢٠٨٧ ٢٠٨٨ ٢٠٨٩ ٢٠٩٠ ٢٠٩١ ٢٠٩٢ ٢٠٩٣ ٢٠٩٤ ٢٠٩٥ ٢٠٩٦ ٢٠٩٧ ٢٠٩٨ ٢٠٩٩ ٢١٠٠ ٢١٠١ ٢١٠٢ ٢١٠٣ ٢١٠٤ ٢١٠٥ ٢١٠٦ ٢١٠٧ ٢١٠٨ ٢١٠٩ ٢١١٠ ٢١١١ ٢١١٢ ٢١١٣ ٢١١٤ ٢١١٥ ٢١١٦ ٢١١٧ ٢١١٨ ٢١١٩ ٢١٢٠ ٢١٢١ ٢١٢٢ ٢١٢٣ ٢١٢٤ ٢١٢٥ ٢١٢٦ ٢١٢٧ ٢١٢٨ ٢١٢٩ ٢١٣٠ ٢١٣١ ٢١٣٢ ٢١٣٣ ٢١٣٤ ٢١٣٥ ٢١٣٦ ٢١٣٧ ٢١٣٨ ٢١٣٩ ٢١٤٠ ٢١٤١ ٢١٤٢ ٢١٤٣ ٢١٤٤ ٢١٤٥ ٢١٤٦ ٢١٤٧ ٢١٤٨ ٢١٤٩ ٢١٥٠ ٢١٥١ ٢١٥٢ ٢١٥٣ ٢١٥٤ ٢١٥٥ ٢١٥٦ ٢١٥٧ ٢١٥٨ ٢١٥٩ ٢١٦٠ ٢١٦١ ٢١٦٢ ٢١٦٣ ٢١٦٤ ٢١٦٥ ٢١٦٦ ٢١٦٧ ٢١٦٨ ٢١٦٩ ٢١٧٠ ٢١٧١ ٢١٧٢ ٢١٧٣ ٢١٧٤ ٢١٧٥ ٢١٧٦ ٢١٧٧ ٢١٧٨ ٢١٧٩ ٢١٨٠ ٢١٨١ ٢١٨٢ ٢١٨٣ ٢١٨٤ ٢١٨٥ ٢١٨٦ ٢١٨٧ ٢١٨٨ ٢١٨٩ ٢١٩٠ ٢١٩١ ٢١٩٢ ٢١٩٣ ٢١٩٤ ٢١٩٥ ٢١٩٦ ٢١٩٧ ٢١٩٨ ٢١٩٩ ٢٢٠٠ ٢٢٠١ ٢٢٠٢ ٢٢٠٣ ٢٢٠٤ ٢٢٠٥ ٢٢٠٦ ٢٢٠٧ ٢٢٠٨ ٢٢٠٩ ٢٢١٠ ٢٢١١ ٢٢١٢ ٢٢١٣ ٢٢١٤ ٢٢١٥ ٢٢١٦ ٢٢١٧ ٢٢١٨ ٢٢١٩ ٢٢٢٠ ٢٢٢١ ٢٢٢٢ ٢٢٢٣ ٢٢٢٤ ٢٢٢٥ ٢٢٢٦ ٢٢٢٧ ٢٢٢٨ ٢٢٢٩ ٢٢٣٠ ٢٢٣١ ٢٢٣٢ ٢٢٣٣ ٢٢٣٤ ٢٢٣٥ ٢٢٣٦ ٢٢٣٧ ٢٢٣٨ ٢٢٣٩ ٢٢٤٠ ٢٢٤١ ٢٢٤٢ ٢٢٤٣ ٢٢٤٤ ٢٢٤٥ ٢٢٤٦ ٢٢٤٧ ٢٢٤٨ ٢٢٤٩ ٢٢٥٠ ٢٢٥١ ٢٢٥٢ ٢٢٥٣ ٢٢٥٤ ٢٢٥٥ ٢٢٥٦ ٢٢٥٧ ٢٢٥٨ ٢٢٥٩ ٢٢٦٠ ٢٢٦١ ٢٢٦٢ ٢٢٦٣ ٢٢٦٤ ٢٢٦٥ ٢٢٦٦ ٢٢٦٧ ٢٢٦٨ ٢٢٦٩ ٢٢٧٠ ٢٢٧١ ٢٢٧٢ ٢٢٧٣ ٢٢٧٤ ٢٢٧٥ ٢٢٧٦ ٢٢٧٧ ٢٢٧٨ ٢٢٧٩ ٢٢٨٠ ٢٢٨١ ٢٢٨٢ ٢٢٨٣ ٢٢٨٤ ٢٢٨٥ ٢٢٨٦ ٢٢٨٧ ٢٢٨٨ ٢٢٨٩ ٢٢٩٠ ٢٢٩١ ٢٢٩٢ ٢٢٩٣ ٢٢٩٤ ٢٢٩٥ ٢٢٩٦ ٢٢٩٧ ٢٢٩٨ ٢٢٩٩ ٢٣٠٠ ٢٣٠١ ٢٣٠٢ ٢٣٠٣ ٢٣٠٤ ٢٣٠٥ ٢٣٠٦ ٢٣٠٧ ٢٣٠٨ ٢٣٠٩ ٢٣١٠ ٢٣١١ ٢٣١٢ ٢٣١٣ ٢٣١٤ ٢٣١٥ ٢٣١٦ ٢٣١٧ ٢٣١٨ ٢٣١٩ ٢٣٢٠ ٢٣٢١ ٢٣٢٢ ٢٣٢٣ ٢٣٢٤ ٢٣٢٥ ٢٣٢٦ ٢٣٢٧ ٢٣٢٨ ٢٣٢٩ ٢٣٣٠ ٢٣٣١ ٢٣٣٢ ٢٣٣٣ ٢٣٣٤ ٢٣٣٥ ٢٣٣٦ ٢٣٣٧ ٢٣٣٨ ٢٣٣٩ ٢٣٤٠ ٢٣٤١ ٢٣٤٢ ٢٣٤٣ ٢٣٤٤ ٢٣٤٥ ٢٣٤٦ ٢٣٤٧ ٢٣٤٨ ٢٣٤٩ ٢٣٥٠ ٢٣٥١ ٢٣٥٢ ٢٣٥٣ ٢٣٥٤ ٢٣٥٥ ٢٣٥٦ ٢٣٥٧ ٢٣٥٨ ٢٣٥٩ ٢٣٦٠ ٢٣٦١ ٢٣٦٢ ٢٣٦٣ ٢٣٦٤ ٢٣٦٥ ٢٣٦٦ ٢٣٦٧ ٢٣٦٨ ٢٣٦٩ ٢٣٧٠ ٢٣٧١ ٢٣٧٢ ٢٣٧٣ ٢٣٧٤ ٢٣٧٥ ٢٣٧٦ ٢٣٧٧ ٢٣٧٨ ٢٣٧٩ ٢٣٨٠ ٢٣٨١ ٢٣٨٢ ٢٣٨٣ ٢٣٨٤ ٢٣٨٥ ٢٣٨٦ ٢٣٨٧ ٢٣٨٨ ٢٣٨٩ ٢٣٩٠ ٢٣٩١ ٢٣٩٢ ٢٣٩٣ ٢٣٩٤ ٢٣٩٥ ٢٣٩٦ ٢٣٩٧ ٢٣٩٨ ٢٣٩٩ ٢٤٠٠ ٢٤٠١ ٢٤٠٢ ٢٤٠٣ ٢٤٠٤ ٢٤٠٥ ٢٤٠٦ ٢٤٠٧ ٢٤٠٨ ٢٤٠٩ ٢٤١٠ ٢٤١١ ٢٤١٢ ٢٤١٣ ٢٤١٤ ٢٤١٥ ٢٤١٦ ٢٤١٧ ٢٤١٨ ٢٤١٩ ٢٤٢٠ ٢٤٢١ ٢٤٢٢ ٢٤٢٣ ٢٤٢٤ ٢٤٢٥ ٢٤٢٦ ٢٤٢٧ ٢٤٢٨ ٢٤٢٩ ٢٤٣٠ ٢٤٣١ ٢٤٣٢ ٢٤٣٣ ٢٤٣٤ ٢٤٣٥ ٢٤٣٦ ٢٤٣٧ ٢٤٣٨ ٢٤٣٩ ٢٤٤٠ ٢٤٤١ ٢٤٤٢ ٢٤٤٣ ٢٤٤٤ ٢٤٤٥ ٢٤٤٦ ٢٤٤٧ ٢٤٤٨ ٢٤٤٩ ٢٤٥٠ ٢٤٥١ ٢٤٥٢ ٢٤٥٣ ٢٤٥٤ ٢٤٥٥ ٢٤٥٦ ٢٤٥٧ ٢٤٥٨ ٢٤٥٩ ٢٤٦٠ ٢٤٦١ ٢٤٦٢ ٢٤٦٣ ٢٤٦٤ ٢٤٦٥ ٢٤٦٦ ٢٤٦٧ ٢٤٦٨ ٢٤٦٩ ٢٤٧٠ ٢٤٧١ ٢٤٧٢ ٢٤٧٣ ٢٤٧٤ ٢٤٧٥ ٢٤٧٦ ٢٤٧٧ ٢٤٧٨ ٢٤٧٩ ٢٤٨٠ ٢٤٨١ ٢٤٨٢ ٢٤٨٣ ٢٤٨٤ ٢٤٨٥ ٢٤٨٦ ٢٤٨٧ ٢٤٨٨ ٢٤٨٩ ٢٤٩٠ ٢٤٩١ ٢٤٩٢ ٢٤٩٣ ٢٤٩٤ ٢٤٩٥ ٢٤٩٦ ٢٤٩٧ ٢٤٩٨ ٢٤٩٩ ٢٥٠٠ ٢٥٠١ ٢٥٠٢ ٢٥٠٣ ٢٥٠٤ ٢٥٠٥ ٢٥٠٦ ٢٥٠٧ ٢٥٠٨ ٢٥٠٩ ٢٥١٠ ٢٥١١ ٢٥١٢ ٢٥١٣ ٢٥١٤ ٢٥١٥ ٢٥١٦ ٢٥١٧ ٢٥١٨ ٢٥١٩ ٢٥٢٠ ٢٥٢١ ٢٥٢٢ ٢٥٢٣ ٢٥٢٤ ٢٥٢٥ ٢٥٢٦ ٢٥٢٧ ٢٥٢٨ ٢٥٢٩ ٢٥٣٠ ٢٥٣١ ٢٥٣٢ ٢٥٣٣ ٢٥٣٤ ٢٥٣٥ ٢٥٣٦ ٢٥٣٧ ٢٥٣٨ ٢٥٣٩ ٢٥٤٠ ٢٥٤١ ٢٥٤٢ ٢٥٤٣ ٢٥٤٤ ٢٥٤٥ ٢٥٤٦ ٢٥٤٧ ٢٥٤٨ ٢٥٤٩ ٢٥٥٠ ٢٥٥١ ٢٥٥٢ ٢٥٥٣ ٢٥٥٤ ٢٥٥٥ ٢٥٥٦ ٢٥٥٧ ٢٥٥٨ ٢٥٥٩ ٢٥٦٠ ٢٥٦١ ٢٥٦٢ ٢٥٦٣ ٢٥٦٤ ٢٥٦٥ ٢٥٦٦ ٢٥٦٧ ٢٥٦٨ ٢٥٦٩ ٢٥٧٠ ٢٥٧١ ٢٥٧٢ ٢٥٧٣ ٢٥٧٤ ٢٥٧٥ ٢٥٧٦ ٢٥٧٧ ٢٥٧٨ ٢٥٧٩ ٢٥٨٠ ٢٥٨١ ٢٥٨٢ ٢٥٨٣ ٢٥٨٤ ٢٥٨٥ ٢٥٨٦ ٢٥٨٧ ٢٥٨٨ ٢٥٨٩ ٢٥٩٠ ٢٥٩١ ٢٥٩٢ ٢٥٩٣ ٢٥٩٤ ٢٥٩٥ ٢٥٩٦ ٢٥٩٧ ٢٥٩٨ ٢٥٩٩ ٢٦٠٠ ٢٦٠١ ٢٦٠٢ ٢٦٠٣ ٢٦٠٤ ٢٦٠٥ ٢٦٠٦ ٢٦٠٧ ٢٦٠٨ ٢٦٠٩ ٢٦١٠ ٢٦١١ ٢٦١٢ ٢٦١٣ ٢٦١٤ ٢٦١٥ ٢٦١٦ ٢٦١٧ ٢٦١٨ ٢٦١٩ ٢٦٢٠ ٢٦٢١ ٢٦٢٢ ٢٦٢٣ ٢٦٢٤ ٢٦٢٥ ٢٦٢٦ ٢٦٢٧ ٢٦٢٨ ٢٦٢٩ ٢٦٣٠ ٢٦٣١ ٢٦٣٢ ٢٦٣٣ ٢٦٣٤ ٢٦٣٥ ٢٦٣٦ ٢٦٣٧ ٢٦٣٨ ٢٦٣٩ ٢٦٤٠ ٢٦٤١ ٢٦٤٢ ٢٦٤٣ ٢٦٤٤ ٢٦٤٥ ٢٦٤٦ ٢٦٤٧ ٢٦٤٨ ٢٦٤٩ ٢٦٥٠ ٢٦٥١ ٢٦٥٢ ٢٦٥٣ ٢٦٥٤ ٢٦٥٥ ٢٦٥٦ ٢٦٥٧ ٢٦٥٨ ٢٦٥٩ ٢٦٦٠ ٢٦٦١ ٢٦٦٢ ٢٦٦٣ ٢٦٦٤ ٢٦٦٥ ٢٦٦٦ ٢٦٦٧ ٢٦٦٨ ٢٦٦٩ ٢٦٧٠ ٢٦٧١ ٢٦٧٢ ٢٦٧٣ ٢٦٧٤ ٢٦٧٥ ٢٦٧٦ ٢٦٧٧ ٢٦٧٨ ٢٦٧٩ ٢٦٨٠ ٢٦٨١ ٢٦٨٢ ٢٦٨٣ ٢٦٨٤ ٢٦٨٥ ٢٦٨٦ ٢٦٨٧ ٢٦٨٨ ٢٦٨٩ ٢٦٩٠ ٢٦٩١ ٢٦٩٢ ٢٦٩٣ ٢٦٩٤ ٢٦٩٥ ٢٦٩٦ ٢٦٩٧ ٢٦٩٨ ٢٦٩٩ ٢٧٠٠ ٢٧٠١ ٢٧٠٢ ٢٧٠٣ ٢٧٠٤ ٢٧٠٥ ٢٧٠٦ ٢٧٠٧ ٢٧٠٨ ٢٧٠٩ ٢٧١٠ ٢٧١١ ٢٧١٢ ٢٧١٣ ٢٧١٤ ٢٧١٥ ٢٧١٦ ٢٧١٧ ٢٧١٨ ٢٧١٩ ٢٧٢٠ ٢٧٢١ ٢٧٢٢ ٢٧٢٣ ٢٧٢٤ ٢٧٢٥ ٢٧٢٦ ٢٧٢٧ ٢٧٢٨ ٢٧٢٩ ٢٧٣٠ ٢٧٣١ ٢٧٣٢ ٢٧٣٣ ٢٧٣٤ ٢٧٣٥ ٢٧٣٦ ٢٧٣٧ ٢٧٣٨ ٢٧٣٩ ٢٧٤٠ ٢٧٤١ ٢٧٤٢ ٢٧٤٣ ٢٧٤٤ ٢٧٤٥ ٢٧٤٦ ٢٧٤٧ ٢٧٤٨ ٢٧٤٩ ٢٧٥٠ ٢٧٥١ ٢٧٥٢ ٢٧٥٣ ٢٧٥٤ ٢٧٥٥ ٢٧٥٦ ٢٧٥٧ ٢٧٥٨ ٢٧٥٩ ٢٧٦٠ ٢٧٦١ ٢٧٦٢ ٢٧٦٣ ٢٧٦٤ ٢٧٦٥ ٢٧٦٦ ٢٧٦٧ ٢٧٦٨ ٢٧٦٩ ٢٧٧٠ ٢٧٧١ ٢٧٧٢ ٢٧٧٣ ٢٧٧٤ ٢٧٧٥ ٢٧٧٦ ٢٧٧٧ ٢٧٧٨ ٢٧٧٩ ٢٧٨٠ ٢٧٨١ ٢٧٨٢ ٢٧٨٣ ٢٧٨٤ ٢٧٨٥ ٢٧٨٦ ٢٧٨٧ ٢٧٨٨ ٢٧٨٩ ٢٧٩٠ ٢٧٩١ ٢٧٩٢ ٢٧٩٣ ٢٧٩٤ ٢٧٩٥ ٢٧٩٦ ٢٧٩٧ ٢٧٩٨ ٢٧٩٩ ٢٨٠٠ ٢٨٠١ ٢٨٠٢ ٢٨٠٣ ٢٨٠٤ ٢٨٠٥ ٢٨٠٦ ٢٨٠٧ ٢٨٠٨ ٢٨٠٩ ٢٨١٠ ٢٨١١ ٢٨١٢ ٢٨١٣ ٢٨١٤ ٢٨١٥ ٢٨١٦ ٢٨١٧ ٢٨١٨ ٢٨١٩ ٢٨٢٠ ٢٨٢١ ٢٨٢٢ ٢٨٢٣ ٢٨٢٤ ٢٨٢٥ ٢٨٢٦ ٢٨٢٧ ٢٨٢٨ ٢٨٢٩ ٢٨٣٠ ٢٨٣١ ٢٨٣٢ ٢٨٣٣ ٢٨٣٤ ٢٨٣٥ ٢٨٣٦ ٢٨٣٧ ٢٨٣٨ ٢٨٣٩ ٢٨٤٠ ٢٨٤١ ٢٨٤٢ ٢٨٤٣ ٢٨٤٤ ٢٨٤٥ ٢٨٤٦ ٢٨٤٧ ٢٨٤٨ ٢٨٤٩ ٢٨٥٠ ٢٨٥١ ٢٨٥٢ ٢٨٥٣ ٢٨٥٤ ٢٨٥٥ ٢٨٥٦ ٢٨٥٧ ٢٨٥٨ ٢٨٥٩ ٢٨٦٠ ٢٨٦١ ٢٨٦٢ ٢٨٦٣ ٢٨٦٤ ٢٨٦٥ ٢٨٦٦ ٢٨٦٧ ٢٨٦٨ ٢٨٦٩ ٢٨٧٠ ٢٨٧١ ٢٨٧٢ ٢٨٧٣ ٢٨٧٤ ٢٨٧٥ ٢٨٧٦ ٢٨٧٧ ٢٨٧٨ ٢٨٧٩ ٢٨٨٠ ٢٨٨١ ٢٨٨٢ ٢٨٨٣ ٢٨٨٤ ٢٨٨٥ ٢٨٨٦ ٢٨٨٧ ٢٨٨٨ ٢٨٨٩ ٢٨٩٠ ٢٨٩١ ٢٨٩٢ ٢٨٩٣ ٢٨٩٤ ٢٨٩٥ ٢٨٩٦ ٢٨٩٧ ٢٨٩٨ ٢٨٩٩ ٢٩٠٠ ٢٩٠١ ٢٩٠٢ ٢٩٠٣ ٢٩٠٤ ٢٩٠٥ ٢٩٠٦ ٢٩٠٧ ٢٩٠٨ ٢٩٠٩ ٢٩١٠ ٢٩١١ ٢٩١٢ ٢٩١٣ ٢٩١٤ ٢٩١٥ ٢٩١٦ ٢٩١٧ ٢٩١٨ ٢٩١٩ ٢٩٢٠ ٢٩٢١ ٢٩٢٢ ٢٩٢٣ ٢٩٢٤ ٢٩٢٥ ٢٩٢٦ ٢٩٢٧ ٢٩٢٨ ٢٩٢٩ ٢٩٣٠ ٢٩٣١ ٢٩٣٢ ٢٩٣٣ ٢٩٣٤ ٢٩٣٥ ٢٩٣٦ ٢٩٣٧ ٢٩٣٨ ٢٩٣٩ ٢٩٤٠ ٢٩٤١ ٢٩٤٢ ٢٩٤٣ ٢٩٤٤ ٢٩٤٥ ٢٩٤٦ ٢٩٤٧ ٢٩٤٨ ٢٩٤٩ ٢٩٥٠ ٢٩٥١ ٢٩٥٢ ٢٩٥٣ ٢٩٥٤ ٢٩٥٥ ٢٩٥٦ ٢٩٥٧ ٢٩٥٨ ٢٩٥٩ ٢٩٦٠ ٢٩٦١ ٢٩٦٢ ٢٩٦٣ ٢٩٦٤ ٢٩٦٥ ٢٩٦٦ ٢٩٦٧ ٢٩٦٨ ٢٩٦٩ ٢٩٧٠ ٢٩٧١ ٢٩٧٢ ٢٩٧٣ ٢٩٧٤ ٢٩٧٥ ٢٩٧٦ ٢٩٧٧ ٢٩٧٨ ٢٩٧٩ ٢٩٨٠ ٢٩٨١ ٢٩٨٢ ٢٩٨٣ ٢٩٨٤ ٢٩٨٥ ٢٩٨٦ ٢٩٨٧ ٢٩٨٨ ٢٩٨٩ ٢٩٩٠ ٢٩٩١ ٢٩٩٢ ٢٩٩٣ ٢٩٩٤ ٢٩٩٥ ٢٩٩٦ ٢٩٩٧ ٢٩٩٨ ٢٩٩٩ ٣٠٠٠ ٣٠٠١ ٣٠٠٢ ٣٠٠٣ ٣٠٠٤ ٣٠٠٥ ٣٠٠٦ ٣٠٠٧ ٣٠٠٨ ٣٠٠٩ ٣٠١٠ ٣٠١١ ٣٠١٢ ٣٠١٣ ٣٠١٤ ٣٠١٥ ٣٠١٦ ٣٠١٧ ٣٠١٨ ٣٠١٩ ٣٠٢٠ ٣٠٢١ ٣٠٢٢ ٣٠٢٣ ٣٠٢٤ ٣٠٢٥ ٣٠٢٦ ٣٠٢٧ ٣٠٢٨ ٣٠٢٩ ٣٠٣٠ ٣٠٣١ ٣٠٣٢ ٣٠٣٣ ٣٠٣٤ ٣٠٣٥ ٣٠٣٦ ٣٠٣٧ ٣٠٣٨ ٣٠٣٩ ٣٠٤٠ ٣٠٤١ ٣٠٤٢ ٣٠٤٣ ٣٠٤٤ ٣٠٤٥ ٣٠٤٦ ٣٠٤٧ ٣٠٤٨ ٣٠٤٩ ٣٠٥٠ ٣٠٥١ ٣٠٥٢ ٣٠٥٣ ٣٠٥٤ ٣٠٥٥ ٣٠٥٦ ٣٠٥٧ ٣٠٥٨ ٣٠٥٩ ٣٠٦٠ ٣٠٦١ ٣٠٦٢ ٣٠٦٣ ٣٠٦٤ ٣٠٦٥ ٣٠٦٦ ٣٠٦٧ ٣٠٦٨ ٣٠٦٩ ٣٠٧٠ ٣٠٧١ ٣٠٧٢ ٣٠٧٣ ٣٠٧٤ ٣٠٧٥ ٣٠٧٦ ٣٠٧٧ ٣٠٧٨ ٣٠٧٩ ٣٠٨٠ ٣٠٨١ ٣٠٨٢ ٣٠٨٣ ٣٠٨٤ ٣٠٨٥ ٣٠٨٦ ٣٠٨٧ ٣٠٨٨ ٣٠٨٩ ٣٠٩٠ ٣٠٩١ ٣٠٩٢ ٣٠٩٣ ٣٠٩٤ ٣٠٩٥ ٣٠٩٦ ٣٠٩٧ ٣٠٩٨ ٣٠٩٩ ٣١٠٠ ٣١٠١ ٣١٠٢ ٣١٠٣ ٣١٠٤ ٣١٠٥ ٣١٠٦ ٣١٠٧ ٣١٠٨ ٣١٠٩ ٣١١٠ ٣١١١ ٣١١٢ ٣١١٣ ٣١١٤ ٣١١٥ ٣١١٦ ٣١١٧ ٣١١٨ ٣١١٩ ٣١٢٠ ٣١٢١ ٣١٢٢ ٣١٢٣ ٣١٢٤ ٣١٢٥ ٣١٢٦ ٣١٢٧ ٣١٢٨ ٣١٢٩ ٣١٣٠ ٣١٣١ ٣١٣٢ ٣١٣٣ ٣١٣٤ ٣١٣٥ ٣١٣٦ ٣١٣٧ ٣١٣٨ ٣١٣٩ ٣١٤٠ ٣١٤١ ٣١٤٢ ٣١٤٣ ٣١٤٤ ٣١٤٥ ٣١٤٦ ٣١٤٧ ٣١٤٨ ٣١٤٩ ٣١٥٠ ٣١٥١ ٣١٥٢ ٣١٥٣ ٣١٥٤ ٣١٥٥ ٣١٥٦ ٣١٥٧ ٣١٥٨ ٣١٥٩ ٣١٦٠ ٣١٦١ ٣١٦٢ ٣١٦٣ ٣١٦٤ ٣١٦٥ ٣١٦٦ ٣١٦٧ ٣١٦٨ ٣١٦٩ ٣١٧٠ ٣١٧١ ٣١٧٢ ٣١٧٣ ٣١٧٤ ٣١٧٥ ٣١٧٦ ٣١٧٧ ٣١٧٨ ٣١٧٩ ٣١٨٠ ٣١٨١ ٣١٨٢ ٣١٨٣ ٣١٨٤ ٣١٨٥ ٣١٨٦ ٣١٨٧ ٣١٨٨ ٣١٨٩ ٣١٩٠ ٣١٩١ ٣١٩٢ ٣١٩٣ ٣١٩٤ ٣١٩٥ ٣١٩٦ ٣١٩٧ ٣١٩٨ ٣١٩٩ ٣٢٠٠ ٣٢٠١ ٣٢٠٢ ٣٢٠٣ ٣٢٠٤ ٣٢٠٥ ٣٢٠٦ ٣٢٠٧ ٣٢٠٨ ٣٢٠٩ ٣٢١٠ ٣٢١١ ٣٢١٢	

- وحدة القلب ورائتي اطفال طائف (أروحة)، وبنوازي وسجملر (٢٠٠) كركي، وست طالوات رسيو، وناز وناز.
- مركز بيت الامل لشمدي، باخوز رشخ، شمدي، الاعاقات الخبز يضا، من الاقاليم المهمه ١٠٠٠ (١٩٨٠).

١٠٠ - لجنة استفتاء المرأة في العراق

- مراكز الأمانة: تضمن خطة الاتحاد العام في مراكز الأمانة في مختلف المحافظات، ويتم تنفيذها ونشرها ومن ثم تسليم هدف الزاكرات إلى جهات الأمانة في كل من (المدن، النجف، كربلاء، الرقة، البصرة، النجف، سامان).

John C. Igo

ثامناً: هل هناك إدارة مشرفة، وفي حالة ذلك موافاتي بالأسماء من رئيس قسم فمافوق، وأسس التعيين هؤلاء الممالين ومن هو صاحب القرار في التعيين؟

القرار في التعيين؟

الاجابة : يشرف على اعمال الاتحاد العام وجاهه المنبثقة عنه رئيس المجلس التنفيذي حسب نص المادة (٣١) فقرة جـ - من النظام الاساسي للاتحاد اصداقة الى الجهاز التنفيذي الذي يرأسه الامين العام للاتحاد وفيما يلي اسماء الجهاز التنفيذي من رئيس قسم خافوق .

- | | |
|-------------------------|-----|
| السيد محمد علي وردم | - ١ |
| السيدة منور خريز | - ٢ |
| السيد سهيل الحليد | - ٣ |
| السيد زوقف، سلمان عموري | - ٤ |
| الانسة سامم الالام | - ٥ |
| السيد عبد الغني قطيعة | - ٦ |
| السيد نجيب يغمور | - ٧ |
| السيد فوز غرايعة | - ٨ |
| الانسة غادة ابراهيم | - ٩ |

أما أسس التعيين فهي تتم بموجب نظام موظفي الاتحاد العام الصادر عن المجلس التنفيذي للاتحاد العام، حيث تقدم لجنة شؤون موظفين خاصة بالتسبب في كافة القضايا المتعلقة بالموظفين المعيّنين.

- صاحب القرار في التعيين هو المجلس التنفيذي للاتحاد العام للجمعيات الخيرية.

[illegible]

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، البند الذي يليه السيد الأمين العام.

السيد الأمين العام:

٢ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم «٢٦١٠» تاريخ ١٩٩٢/٢/٢٩ جواباً على السؤال رقم «٤١» المقدم من سعادة النائب السيد فخري قعوار.

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

تحية واحتراماً

ارجو احالة السؤال التالي الى الحكومة، ليصار الى الاجابة عليه حسب الاصول.

اولاً: شرح القضية

١ - بتاريخ ١٩٨٩/٤/٩، وفي حوالي الساعة الثامنة الا ثلث مساءً، وبينما كان المواطن السيد اسعد محمد صادق العارضة موجوداً في حدائق الملك عبدالله مع زوجته وطفله لغايات التنزه واثناء سيره سقط فجأة داخل هوة يتراوح ارتفاعها من اربعة الى خمسة امتار تقريباً امام اعين زوجته وطفله، وقد تبين ان تلك الهوة كانت بذلك التاريخ متروكة دون حماية ودون اية علامات او لافتات تحذيرية تشير الى وجودها.

٢ - تم نقل المواطن السيد اسعد محمد صادق العارضة من مكان وقوع الحادث بواسطة رجال الشرطة والدفاع المدني الى مستشفى فلسطين، وبعد اجراء الصور الشعاعية له تبين وجود كسر مضاعف في اعلى عظم

الفخذ الايسر ووجود تورم في منطقة الفخذ ناتج عن نزيف دموي مصحوب بألم شديد، وقد عولج مبدئياً بالشد بالانقال لمدة يومين، ثم اجريت له بتاريخ ١٩٨٩/٤/١١ عملية جراحية كبرى استغرقت ست ساعات اعطي خلالها خمس وحدات دم وتم تثبيت الكسر بصفائح وبرياغي.

٣ - بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢١ اخرج المواطن السيد اسعد محمد صادق العارضة من المستشفى وهو يعاني من ضعف عام واعياه شديد والام مبرحة، بحيث امضى بعدها ما يقارب الشهور الثلاثة طريح الفراش متقطعاً عن العمل مع عدم استطاعته استعمال الساق المصابة.

٤ - بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢١ صدر قرار عن اللجنة الطبية في وزارة الصحة يفيد ان حالة المواطن السيد اسعد محمد صادق العارضة قد استقرت بتخلف عاهة جزئية وهي قصر الساق المصابة بنسبة ٣ سم ونسبة عجز مقدرة ب ١٢٪ من مجموع قواه العامة.

٥ - في اخر زيارة قام بها المواطن السيد اسعد محمد صادق العارضة للطبيب المعالج اعلمه الاخير بما يلي:

أ - انه من الممكن ان تزيد نسبة القصر في الساق المصابة مستقبلاً.

ب - انه لا بد من اجراء عملية جراحية اخرى للساق المصابة لازالة البرياغي والصفائح المعدنية المثبتة للكسر.

ج - انه بحاجة الى اجراء علاج طبيعي مستمر مستقبلاً.

٦ - اما من حيث التكاليف المادية المباشرة لهذا الحادث المؤسف فقد بلغت حتى الان مبلغ (٢٣٥٠) دينار تقريباً من حيث تكاليف الإقامة في المستشفى وتكاليف العملية الجراحية وتكاليف جلسات العلاج الطبيعي وقيمة الادوية والصور الشعاعية والمراجعات الطبية المنتظمة.

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

من الواضح ان سبب الحادث هو الاهمال الشديد والخطأ الجسيم والفعل الضار وذلك في ترك الهوة العميقة دون اتخاذ التدابير الضرورية لدرء خطرهما على الرغم من دعوة الجمهور بواسطة الصحف لزيارة هذا المرفق. ودون الحاجة للخوض فيما عانى ويعاني منه المواطن السيد اسعد محمد صادق العارضة وعائلته من الآثار المادية والنفسية والاجتماعية نتيجة هذا الحادث المؤسف والموتق، فاني ارجب في توجيه السؤال التالي الى الحكومة.

ثانياً السؤال:

هل تم اجراء تحقيق اداري لتحديد المسؤول عن هذا الاهمال؟ وهل قامت الجهة التي تعود لها ملكية حدائق الملك عبدالله سابقاً وحالياً بالتعويض على هذا المواطن عن الاضرار المادية والمعنوية التي لحقت به نتيجة خطأ المسؤولين وامهالهم في ادارة هذا المرفق؟ وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ٢٦١٠/٤/١٢/٥١

التاريخ ١٢/٨/٢٥

الموافق ٩٩٢/٢/٢٩

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٢٧٧/١٢/١٦/٣

تاريخ ١٩٩٢/١/٢٦ ومرفقه السؤال رقم

(٤١) المقدم من سعادة النائب السيد فخري

قعوار.

استطلعت رأي معالي امين عمان في موضوع السؤال المشار اليه ومرفقه الشكوى المقدمة من المواطن السيد (اسعد محمد صادق العارضة) فوافاني معاليه بالمطالبة التالية:

ان الحادث موضوع البحث تنظره حالياً محكمة صلح جزاء عمان وكانت المحكمة المذكورة قد اصدرت قراراً بتاريخ ١٩٩١/٣/٣٠ بادانة المهندسين اللذين كانا يعملان بمؤسسة اعمار العاصمة بتاريخ الحادث، وحسب كل منهم مدة شهر واحد لعدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة التحذيرية حول الحفرة التي سقط بها المشتكي، ولكن محكمة استئناف عمان اصدرت قراراً بتاريخ ١٩٩١/٥/١٦ بفسخ الحكم الادانة المشار اليه، واعادة القضية الى محكمة الصلح للتحقق من المهندسين المذكورين كانا فعلاً مشرفين اشرافاً مباشراً على المكان الذي سقط فيه المشتكي ولها سلطة اشراف ورقابة عليه، ام ان المكان كان بتاريخ الحادث تحت سلطة الشركة

المتفلة لمشروع حدائق الملك عبدالله، ولم يسلم الى مؤسسة اعمار العاصمة ولا زالت القضية منظورة امام محكمة صلح جزاء عمان.

وفي ضوء ما تقدم فان الاجراء السليم في رأيي هو انتظار حكم القضاء حتى لا يفسر اي تصرف اداري بانه بمثابة تدخل في سير القضاء ويجرى العدالة.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء
نسخة الى معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية.
معالي رئيس المجلس: الاستاذ فخري قعوار.

السيد فخري قعوار: شكراً معالي الرئيس.

بعد الاطلاع على رد الحكومة حول السؤال الذي وجهته بخصوص المواطن السيد اسعد محمد صادق العارضة، فاني ارى ان الحكومة لم ترد على سؤالي المطروح بالشكل الذي اوردته، وانما جاء الرد متضمناً وجود دعوى جزائية ما زالت منظورة من قبل المحكمة موضوعها التسبب بالايذاء تم تحريكها من قبل الحق العام بناء على شكوى جزائية تقدم بها المواطن المذكور اثر سقوطه في حفرة متروكة دون حماية في حدائق الملك عبدالله.

لذلك فاني اورد مجدداً نص السؤال الذي تم توجيهه للحكومة، للملاحظة التعمد في عدم التقيد بما ورد فيه:

نص السؤال:

«هل تم اجراء تحقيق اداري لتحديد

المسؤول (عن ترك حفرة عميقة دون حماية في حديقة الملك عبدالله بعد افتتاحها رسمياً للجمهور؟)

وهل قامت الجهة التي تعود لها ملكية حدائق الملك عبدالله سابقاً وحالياً بالتعويض على هذا المواطن عن الاضرار المادية والمعنوية التي لحقت به نتيجة خطأ المسؤولين واهمالهم في ادارة هذا المرفق؟»

واضيف هنا انه لا يوجد ما يبرر انتظار حكم القضاء من اجل اجراء تحقيق اداري عن الاضرار الجسيمة التي لحقت بالمواطن اسعد من جراء خطأ المسؤولين في حدائق الملك عبدالله واهمالهم في تأمين سلامة رواد هذا المرفق، كما انه يفترض ان يمارس المرفق العام رقابة ذاتية على نفسه فاذا وقع فيه خطأ يكون اول من يبادر لتحديد المسؤول عنه، الامر الذي يقع ضمن نطاق المسؤولية الادارية التي تختلف كلياً عن المسؤولية الجزائية التي يباشر القضاء سلطة الاشراف عليها.

لذلك فاني اصر على سؤالي السابق الموجه الى الحكومة بالصورة التي ورد عليها واصر على الاجابة عليه، مع مراعاة التقيد التام بالنص بالاضافة الى التقيد بالوقت المحدد، وهو فيما يبدو امر لا تعباً له الحكومة، مما يولد قناعة لدي بان هناك ميلاً لعدم التقيد بنصوص النظام الداخلي... وهذا شأن سأعتمد فيه بمناسبة اخرى... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، وارجوان يقدم ملاحظة او كتابة او اي تأخير من هذا النوع استاذ فخري، وشكراً لكم، البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٣ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم «٢٧٩٦» تاريخ ١٩٩٢/٣/٤ جواباً على السؤال رقم «٧» المقدم من معالي النائب السيد عبدالكريم الدغمي.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

تحية وتقديراً واحتراماً

ارجو توجيه السؤال التالي للحكومة:

يرجى تزويدي بالقرار الصادر عن مجلس الوزراء الموقر والمتضمن رفض طلب شركة الفوسفات الاردنية باعفائها من رسوم التعدين او صورة عن هذا القرار، وكذلك صورة عن قراره بمنح الشركة المذكورة دعماً للتصدير مقداره ١٢ مليون دينار لتصدير نصف مليون طن فوسفات الى استراليا.

مقدماً فائق الاحترام

النائب

عبدالكريم الدغمي

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ٢٧٩٦/٤/١٢/٥١

التاريخ ١٤١٢/٩/١

الموافق ١٩٩٢/٣/٤

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٤٧/١٢/١٦/٣

تاريخ ١٩٩٢/١/٦ ومرفقه السؤال (٧) المقدم

من معالي النائب عبدالكريم الدغمي.

ارسل اليكم طياً جواب معالي وزير الصناعة والتجارة ومرفقاته حول السؤال المبحوث عنه.

واقبلوا فائق الاحترام،

رئيس الوزراء

نسخة/ الى معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية مع المرفقات.

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الصناعة والتجارة

عمان

الرقم ٢٦٣٤/١/٨١٠

التاريخ ١٤١٢/٨/١٥ هـ

الموافق ١٩٩٢/٢/١٩ م

سيادة رئيس الوزراء الافخم

الموضوع: كتاب سيادتكم رقم ١٣٦٦/٤/١٢/٥١ تاريخ ١٩٩٢/١/٢٧.

ارجوان اشير الى كتاب سيادتكم اعلاه، ومرفقة للسؤال رقم (٧) المقدم من معالي النائب السيد عبدالكريم الدغمي حول قرار مجلس الوزراء تقديم الدعم المالي لشركة الفوسفات لتصدير (٥٠٠.٠٠٠) طن فوسفات الى السوق الاسترالي.

ارفق لسيادتكم صورة من قرار مجلس الوزراء الموقر رقم ٩٠٠١/٢٨/١٧/٣١، الصادر بجلسته تاريخ ١٩٩١/٩/١٠، والذي تضمن المنعقدة بتاريخ ١٩٩١/٩/٧، والذي تضمن تقديم دعم مالي لصادرات شركة الفوسفات الى

هذا من الأعمال

السوق الاستراتيجي.

مرقفا بكتابي هذا صورة من طلب شركة الفوسفات المقدم لهذا الغرض وصورة من محضر الاجتماع الذي عقدته اللجنة المشكلة لهذا الغرض.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام وزير الصناعة والتجارة الدكتور عبدالله النور

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ٩٠٠١/٢٨/١٧/٣١

التاريخ ١٤١٢/٢/٣٠

الموافق ١٩٩١/٩/١٠

معالي وزير الصناعة والتجارة

استعرض مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩١/٩/٧ تقرير اللجنة المكلفة بدراسة طلب شركة الفوسفات الاردنية بالغاء وتخفيض بعض الرسوم والغرامات لتمكينها من تصدير كمية (٥٠٠,٠٠٠) خمسمائة الف طن من الفوسفات الى السوق الاستراتيجي، وبناء على توصية اللجنة الاقتصادية المتخذة في جلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٩١/٨/٢٩، بهذا الخصوص تقرر ما يلي:

- ١ - تقديم دعم مالي لصادرات شركة الفوسفات الى السوق الاستراتيجي مقداره (٢٥) ديناراً ونصف لكل طن فوسفات يتم تصديره.
- ٢ - استغلال رصيد مخصصات دعم

الصادرات في الموازنة الطارئة لعام ١٩٩١ لتغطية الدعم المطلوب في البند الاول اعلاه.

٣ - حصر كمية الصادرات المدعومة بان لا تزيد عن (٥٠٠,٠٠٠) خمسمائة الف طن.

واقبلوا فائق الاحترام.

نائب رئيس الوزراء

نسخة: الى معالي وزير المالية /الموازنة.
نسخة: الى عطوفة رئيس ديوان المحاسبة.

محضر اجتماع

الموضوع: تصدير الفوسفات الاردني الى استراليا.

ترأس الدكتور ابراهيم بدران امين عام وزارة الصناعة والتجارة اجتماعاً في وزارة الصناعة والتجارة لبحث سبل فتح السوق الاسترالية امام الفوسفات الاردني وقد حضر الاجتماع مندوبون عن كل من المؤسسات التالية:

- ١ - المهندس زياد الكايد/وزارة النقل والاتصالات.
- ٢ - الدكتور فاروق ارسلان/وزارة النقل والاتصالات.
- ٣ - السيد ياسين الرواشده/مؤسسة الموانئ الاردنية.
- ٤ - المهندس قاسم العمري/وزارة الطاقة والثروة المعدنية.
- ٥ - المهندس احمد الطراونة/شركة

الفوسفات الاردنية.

من وزارة الصناعة والتجارة

١ - السيد عاصم الهنداوي/ مدير التعاون الاقتصادي.

٢ - السيد جميل قموه/رئيس قسم العلاقات الاجنبية.

وقد بين الدكتور ابراهيم بدران اهمية استغلال السوق الاستراتيجي باعتباره سوقاً جديداً يجب الاستفادة منه واستغلاله لدخول الفوسفات الاردني وتسخير كل السبل من قبل كافة الدوائر والهيئات الاردنية ذات العلاقة عن طريق تخفيض كلمة تصدير الفوسفات لهذا السوق قبل ان يتم دخول دول اخرى له.

وبين عطوفته ان المصلحة هنا وطنية وتهم كل المؤسسات الاردنية بغض النظر من كانت تستفيد من ذلك ام لا.

هذا وقد طرح كل من مندوبي مؤسسة الموانئ وشركة الفوسفات رأيها بهذا الشأن حيث أفاد مندوب مؤسسة الموانئ ان التعريفه المعمول بها حالياً احتسبت على اساس ان تصدر شركة الفوسفات لكمية (٦) مليون طن سنوياً ولكن تراجع صادرات الشركة بسبب الاوضاع الاقتصادية العالمية حيث ان التعريفه المحصلة من الفوسفات حالياً هي اقل من الكلفة الحقيقية.

كما طلب مندوب شركة الفوسفات الاعفاء الكامل من رسم الانتاج ورسم الموانئ والحمولات المحورية وغيرها من الرسوم ليمكن التصدير الى السوق الاستراتيجي حيث ان كلفة

محضر الجلسة الرابعة والعشرون من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٠/٣/١٩٩٢ م ٢٣

الانتاج من مناجم الشيدية هي عالية مقارنة بالكلفة مع مواقع الانتاج الاخرى، اضافة الى ان تشغيل هذا المنجم هو حديث والكلفة فيه عالية.

وقد طلب الدكتور ابراهيم بدران بان تقوم شركة مناجم الفوسفات بدراسة كلفة انتاجها من مناجم الشيدية وامكانية تخفيضها عن الرقم المعطى وهو ١١٢٠٠ ديناراً للطن لتتمكن من المنافسة بالسوق الاستراتيجي ولكي تكون بعض مطالبها بتخفيض رسوم الانتاج والموانئ وغيرها مقبولة لدى الجهات الاخرى وخاصة بالنسبة لبيعاتها بالسوق الاستراتيجي.

وبهذا الصدد طلب الى مندوب مؤسسة الموانئ دراسة تخفيض التعريفه للصادرات الى استراليا عن كمية ال (٥٠٠) الف طن من خلال تخفيض الكلفة المتغيرة في الميناء للصادرات موضوع البحث خاصة وان اية زيادة في التصدير يعود بالنفع على مؤسسة الموانئ وشركة الفوسفات بشكل خاص والمصلحة الوطنية بشكل عام.

وقد وعد مندوب مؤسسة الموانئ وشركة الفوسفات لاجراء الدراسة على ذلك وابلاغ هذه الوزارة خلال هذا الاسبوع بنسبة التخفيض الممكنة.

- بين الدكتور بدران ان قانون الحمولات المحورية يجري اعادة النظر فيه على اعلى المستويات وان النية متجهة لتعديله وتخفيض الرسوم بما يجندم الغرض لصالح عمليات النقل كافة من حيث تخفيض نسبة الرسوم.

المتعلق بموضوع دخول السوق الاسترالي والمنافسة الشديدة فيه مما يقتضي تخفيض اسعار الفوسفات المصدر مما قد يمكن الشركة من تصدير كميات تتراوح بين ٢٠٠ ألف طن و ٥٠٠ ألف طن سنوياً وقد تزيد عن ذلك ان تمكنت الشركة من تثبيت اقدمها في ذلك السوق. وبعد الاطلاع على محضر اجتماع لجنة ممثلة لوزارات الصناعة والتجارة والطاقة والمالية والبنك المركزي، ارجو ان اورد الملاحظات التالية:

اولاً: ان الاعفاء الذي تطلبه شركة مناجم الفوسفات لا يتعلق بمبالغ تتحقق للدولة لانه اذا لم يتم التصدير فالمبالغ لا تتحقق اصلاً ولذلك فان الاعفاء من ثلاثة دنانير مثلاً من اصل خمسة دنانير (هي رسم التعدين) فان نتيجة ذلك ان تستفيد الخزينة دينارين عن كل طن ينتج ليتم تصديره الى استراليا وهذا الامر ناقشته اللجنة وكان المبالغ قد تحققت للخزينة وان ما تطلبه شركة مناجم الفوسفات سيؤدي الى خسارة الخزينة وهذا مخالف للدواعي، وبالإضافة الى ذلك فان شركة الفوسفات لا تطلب دعم بل تسعى وراء تحقيق سياسة مرنة للدولة تتيح المجال لاستغلال الطاقات الانتاجية المتوفرة اولاً ولايجاد موارد للعملاء الجينية ثانياً ولايجاد مصدر دخل للخزينة ثالثاً.

ثانياً: ترى شركة الفوسفات ان طلبها عدم تطبيق رسم التعدين بالمستوى الحالي على الكميات التي يتم انتاجها بقصد التصدير الى استراليا هو امر مؤقت يعتمد مداه الزمني والمالي على النتائج التي ستترتب على المفاوضات مع

رسوم التعدين: اشار الدكتور بدران الى مطالبة مندوب شركة الفوسفات لاعفاء الشركة من رسوم الانتاج بالنسبة لصادرات الشركة الى استراليا وبين ان هذه الوزارة تقدم المصلحة العامة التي تقتضيها دخول السوق الاسترالي وضرورة دعم هذا التوجه، وبهذا الشأن اوضح امكانية قيام هذه الوزارة للتوصية لدى الجهات العليا للمطالبة بالحصول على تخفيض قدره ٤٠٪ من نسبة الرسم المتحقق حالياً لصادرات الفوسفات الى الاسواق الجديدة وذلك بهدف دعم التصدير وتشجيع هذه السلعة بمنافسة غيرها في السوق الاسترالي على ان يكون ذلك بفترة محددة ولا تزيد عن سنتين يتم اعادة النظر بها بعد هذه الفترة.

بسم الله الرحمن الرحيم
شركة مناجم الفوسفات الاردنية
المساهمة المحدودة
عمان - المملكة الاردنية الهاشمية
الرقم د ت م / ٩١ / ٩٤٣٠ / ١١٨
التاريخ ١٩٩١ / ٨ / ٥
معالي وزير الصناعة والتجارة الاكرم
تحية واحترام

الموضوع: طلب شركة الفوسفات تخفيض رسوم التعدين لتمكين من دخول السوق الاسترالي بتصدير الفوسفات.

اشير الى كتابي لمعاليكم رقم د ت م / ١٩ / ٧٧٩٠ تاريخ ١٩٩١ / ٧ / ٢

معالي رئيس المجلس: استاذ عبدالكريم الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً سيدي الرئيس.

تنص المادة ٨٣ من الدستور على ما يلي:

يضع كل من المجلسين انظمة داخلية لضبط وتنظيم اجراءاته وتعرض هذه الانظمة على الملك للتصديق عليها.

ويلاحظ ان النظام الداخلي للمجلس قد تم وضعه والتصديق عليه من قبل الملك على النحو الوارد في المادة المذكورة اعلاه.

وتنص المادة ٨٥ من النظام الداخلي لمجلس النواب ان السؤال المكتوب يجب ان يجيب عليه الوزير ويوصل الاجابة خلال اسبوعين الى رئيس المجلس.

معالي الرئيس الاخوة النواب المحترمين:

يلاحظ ان السؤال وهو موجود امامكم جميعاً قدم رسمياً للمجلس بتاريخ ١٩٩١/١٢/٣١ وارسل للحكومة بكتاب رئيس المجلس بتاريخ ٩٢/١/٦، ويلاحظ ان الاجابة ارسلت للمجلس بتاريخ ٩٢/٣/٤ اي بعد حوالي شهرين قمرين من ارسال السؤال للحكومة وهذا دليل واضح على اعتداء الحكومة على النظام الداخلي للمجلس واعتدائها على الدستور.

اضافة الى انها استهتار بممثلي الشعب وبالتالي استهتار بالشعب نفسه، ان هذا الامر يقتضي من مجلسكم الكريم مؤاخذه الحكومة وطرح الثقة بها.

الجانب الاسترالي وتبيان المردود المالي الذي تستطيع الشركة تحقيقه من عملية التصدير ان تم التوصل الى اتفاق. وبالتالي فان اي قرار بهذا الشأن سيقضى موضع مراجعة للتوصل الى القرار الانسب ليس للشركة فحسب بل للوطن والخزينة في آن معا.

ثالثاً: ان سعر البيع الى استراليا الذي تم التنبه عنه في النقاش في اللجنة وفي مراسلات الشركة انما هو تقدير اولي فقط تضطر الشركة للبيع بسعر ٥١ دولار للطن واصل استراليا وقد تضطر للبيع بسعر يقل عن ذلك بعدد من الدولارات قد يتراوح من ٢ - ٧ دولارات. وسوف يقرر ذلك في ضوء المنافسة في السوق الاسترالي. ومن هنا فان الرقم ليس ثابتاً بل متحرك وفق معطيات السوق.

رابعاً: لا تتفق الشركة مع اي من التوصيات الواردة في تقرير اللجنة لانها جميعاً لا تتناسب مع حقائق الموقف وطبيعته.

لكل ذلك فاني ارجو من معاليكم التكرم بالموافقة على ان يكون قرار اللجنة الوزارية المكلفة بدراسة موضوع التصدير الى استراليا متسماً بالمرونة ويبدأ من الغاء رسم الانتاج على الكميات المنتجة والمصدرة لاستراليا واعادة النظر في ضوء نتائج المباحثات مع استراليا. آملي ان تستطيع الشركة التوفيق في فتح هذا السوق وتثبيت اقدمها به.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

شركة مناجم الفوسفات المساهمة المحدودة

كلنا من الشعب

املين ان لا يتكرر مثل هذا الفعل وان
تحتزم الحكومة الدستور والنظام الداخلي
للمجلس والشعب ومثليه، حتى لا تضطر الى
طرح الثقة بها.

هذا من حيث الشكل.

ومن ناحية الموضوع، فان جواب
الحكومة لم يفي بطلبي، فانا اريد صورة عن
قرار مجلس الوزراء المشار اليه في الجواب، واريد
الصورة عن القرار الذي يوقع عليه اعضاء
الحكومة، ولذلك يبقى طلبي بالسؤال قائماً حتى
هذه الساعة. وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: وشكراً لكم،
معالي وزير الصناعة والتجارة.

بسم الله الرحمن الرحيم،

معالي الرئيس السؤال الذي توجه به
معالي الزميل الاستاذ عبدالكريم الدغمي
يتحدث عن قراراً صدر عن مجلس الوزراء
برفض طلب شركة الفوسفات اعفائها من رسوم
التعديل، حقيقة ان صرفنا كل هذه الفترة في
البحث عن مثل هذا القرار وللأسف لم نجد
قراراً بهذا المعنى على الاطلاق وكل الذي وجدناه
هو قرار بالموافقة على توجيه دعم الى شركة
الفوسفات مقداره (١٠٢) مليون دينار لتمكين
من منافسة السلع الواردة الى السوق الاستراتيجي
من الولايات المتحدة ولا يوجد في التأخير على
الاطلاق اي نية في تجاوز حق النائب في ان يتلقى
الرد في المهلة الدستورية وكل ما هنالك اننا لم
نجد على الاطلاق في اي قرار لا موقع من وزراء
ولا من غيرهم بهذا المعنى وكل التأخير هو اجتهاد

في ان نعطيك الجواب الدقيق تماماً على سؤالك
معالي الزميل وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، البند
الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٤ - الاقتراحات بقوانين:

١ - اقتراح بقانون رقم «٢» تاريخ
١٩٩٢/٣/٧ مقدم من سعادة
النائب السيد ليث الشيبيلات ومؤيد
من ستة وعشرين نائباً بشأن تعديل
الدستور بتمديد مدة الدورة
العادية.

سعادة النائب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: تمديد مدة الدورة العادية

لا شك انكم تعلمون ان مدة الدورة
العادية لمجلس الامة كانت ستة شهور في مطلع
الحياة النيابية بعد صدور دستور ١٩٥٢ ولكن
الاسباب اهمها الرغبة في تغييب المجلس
وتقليص دوره تم تقليص المدة الى اربعة
شهور. ومع ان الحكومة تعترف بحاجتها الى
تعاون تشريعي رقابي طوال السنة بدليل انشائها
المجلس الوطني الاستشاري الذي كان منعقداً
طوال السنة الا انها ما زالت لم تتقدم بمشروع
تعديل للدستور ينقل انجاز المجلس نقلة
حضرارية متناسبة مع الاعباء اليومية لدولة
حدثة.

لذا فانا نقترح على السادة النواب المبادرة

المشروع:

تعديل الفقرة الثالثة من المادة الثامنة
والسبعين من الدستور لتقرأ كما يلي:

تبدأ الدورة العادية لمجلس الامة في
التاريخ الذي يدعي فيه الى الاجتماع وفق
الفقرتين السابقتين، وتمتد هذه الدورة العادية
تسعة اشهر، الا اذا حل الملك مجلس النواب
قبل انقضاء تلك المدة. ويجوز للملك ان يمدد
الدورة العادية مدة اخرى لا تزيد على ثلاثة
اشهر لانجاز ما قد يكون هنالك من اعمال،
وعند انتهاء الاشهر التسعة او اي تمديد لها يفض
الملك الدورة المذكورة.

الموقعون:

- ١ - ليث الشيبيلات
- ٢ - علي الفقير
- ٣ - عبدالرحيم عكور
- ٤ - د. احمد الكوفحي
- ٥ - داود قوجق
- ٦ - حمزة منصور
- ٧ - د. همام سعيد
- ٨ - عبدالعزيز جبر
- ٩ - عبدالكريم الدغمي
- ١٠ - فارس سليمان النابلسي
- ١١ - فخري قعوار
- ١٢ - د. ذيب مرجي
- ١٣ - محمد فارس الطراونة
- ١٤ - ابراهيم الغبابشة
- ١٥ - عبدالمنعم ابو زنت
- ١٦ - ابراهيم خريسات
- ١٧ - عبدالحفيظ علاوي

الى تحريك مشروع تعديل دستوري يزيد مدة
الدورة العادية الى تسعة شهور بدلاً عن اربعة كما
هو الحال اليوم.

وفي حال رغبتكم المشاركة في هذا
المشروع فان النسخة الاصلية المخصصة لتوقيعنا
موجودة لدى عطوفة امين عام مجلس الامة حيث
ستبقى هذه الوثيقة هناك حتى يوم الخميس
الموافق ١٩٩٢/٣/٥ بغرض افساح المجال
الواسع لكل من يريد ان يساهم في هذا
الجهد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيادة رئيس مجلس النواب المكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: مشروع تعديل المادة ٧٨
الفقرة ٣ من الدستور.

عملاً باحكام المادة ٤١ من النظام
الداخلي نرجو ان نتقدم باقتراحنا لتعديل المادة
٧٨ الفقرة ٣ من الدستور:

الاسباب الموجبة:

لما كانت الاعباء التشريعية والرقابية لدولة
حدثة اعباء كبيرة لا يمكن القيام بها في مدة اربعة
شهور من السنة ولما كانت مدة الدورة العادية في
مطلع تأسيس المملكة ستة شهور، ولما اعترفت
السلطة التنفيذية بحاجتها الى تعاون تشريعي
مستمر بجعلها مدة المجلس الوطني الاستشاري
طوال السنة كان لا بد لمدة الدورة العادية لمجلس
النواب ان تتغير لتتناسب مع اهمية المجلس ومع
اهمية دورة والاعباء الكبيرة المنوطة به.

هناك من الملاحق

- ١٨ - د. محمد ابوعليم
١٩ - زياد ابو محفوظ
٢٠ - د. حسني الشيباب
٢١ - د. محمد عبدالقادر ابو فارس
٢٢ - د. يوسف خصاونة
٢٣ - د. علي الحوامدة
٢٤ - د. عوني البشير
٢٥ - د. محمد الحاج
٢٦ - عيسى الرميوني

معالي رئيس المجلس: يحال الى اللجنة القانونية.

السيد الامين العام:

٢ - اقتراح بقانون رقم «٣» تاريخ ١٩٩٢/٣/٧ مقدم من سعادة النائب السيد ليث الشيبالات ومؤيد من ثلاثين نائبا بشأن تعديل الدستور بالغاء الفقرة الرابعة والخامسة من المادة الثالثة والسبعين.

سعادة النائب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ارجو ان ادعو سعادتك للمشاركة في طرح مشروع تعديل للدستور يقترح الغاء الفقرة الرابعة والخامسة من المادة الثالثة والسبعين منه والتي تقضي بشكلها الحالي بإمكانية تأجيل الانتخابات العامة في المملكة الاردنية الهاشمية الى اجل غير مسمى. ومن المعلوم لسعادتك ان هذه المادة استحدثت في الدستور لمعالجة وضع الاحتلال للضفة الغربية

من المملكة قبل قرار فك الارتباط وقبل اجراء انتخابات نيابية عامة في المملكة عام ١٩٨٩، وبالتالي لم يعد لها ضرورة مطلقا في دستورنا، خصوصا انها تتعارض مع ركن من الاركان الدستورية الواردة في مطلع الدستور (الفقرة الاولى منه) حيث حدد نظام الحكم في الاردن بكونه نيابيا ملكيا، الامر الذي يؤكد على وجوب استمرار الملكية والنيابة في جميع الاوقات ويدل على ان تغييب اي واحد منها يعتبر تغييرا للنظام او قلبا له.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيادة رئيس مجلس النواب المكرم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

الموضوع: مشروع تعديل المادة ٧٣ من الدستور.

عملا باحكام المادة ٤١ من النظام الداخلي نرجو ان نقدم باقتراحنا لتعديل المادة الثالثة والسبعين من الدستور كما يلي:

الاسباب الموجبة:

لقد مرت على البلاد ظروف استثنائية اضطرها في عام ١٩٧٦ الى تعديل الدستور بحيث اعطيت الصلاحية للملك ان يؤجل

اجراء الانتخاب العام دون قيد اذا كانت هناك ظروف قاهرة، وحيث ان الظروف الاستثنائية قد انتهت فيما يخص المملكة الاردنية الهاشمية، بحيث تم اجراء انتخابات عامة في المملكة عام ١٩٨٩، ولم يعد هنالك جزء من الدوائر الانتخابية المشمولة في الانتخابات خارج السيادة الاردنية، لذا فان تعديل هذه المادة اصبح واجبا ليعود النظام الى استقراره. فنظامنا نيابي ملكي، والنيابة والملكية ركنان رئيسان من اركان النظام، لا يمكن للنظام بشكله الدستوري ان يعيش او ان يبقى ولو لفترات محدودة دون احد منها والنص المعدل بشكله الحالي يتعارض مع دستور المملكة الاردنية الهاشمية، عندما تتعارض المادة ٧٣ بشكلها الحالي مع المادة الاولى من الدستور تلك المادة التي تعتبر ركنا من الاركان الدستورية، تتقدم على مواضع اخرى في الدستور الذي يجب على جميع مواده ان تكون منسجمة مع بعضها البعض ومع الاركان الاساسية في مطلع الدستور.

المشروع:

تلغى الفقرة الرابعة من المادة الثالثة والسبعين من الدستور والتي تقول: «بالرغم مما ورد في الفقرتين ١، ٢ في هذه المادة للملك ان يؤجل اجراء الانتخاب العام اذا كانت هناك ظروف قاهرة يرى معها مجلس الوزراء ان اجراء الانتخاب امر متعذر.

كما تلغى الفقرة الخامسة من المادة نفسها بسبب تعلقها بالفقرة الرابعة

- الموقعون
١ - ليث شيبالات
٢ - فارس سليمان النابلسي
٣ - يعقوب جمعة قرش
٤ - عبدالرحيم عكور
٥ - سليمان عرار
٦ - عبدالرؤوف الروابدة
٧ - عبدالكريم الدغمي
٨ - مروان الحمود
٩ - فوزي شاكر الطعيمة
١٠ - محمد المعرعر
١١ - علي الفقير.
١٢ - د. سعد حدادين
١٣ - د. عوني البشير
١٤ -
١٥ - سليم الزعبي
١٦ - د. احمد عناب
١٧ - د. محمد الحاج
١٨ - عبدالعزيز جبر
١٩ - ابراهيم خريسات
٢٠ - زياد ابو محفوظ
٢١ - كامل العمري
٢٢ - د. همام سعيد
٢٣ - فخري قعوار
٢٤ - د. حسني الشيباب
٢٥ - د. يوسف خصاونة
٢٦ - ذيب انيس
٢٧ - داود قوجق
٢٨ - محمد فارس الطراونة
٢٩ - جمال حداد
٣٠ - احمد الكفاوي

كلنا من الله على

- ٣٢ - عبدالكريم الدغمي
- ٣٣ - محمد دردور
- ٣٤ - كامل العمري
- ٣٥ - ليث شيبيلات
- ٣٦ - عبدالرحيم العكور
- ٣٧ - محمد المعمر
- ٣٨ - مروان الحمود
- ٣٩ - د. احمد الكوفحي
- ٤٠ - زياد ابو محفوظ

معالي رئيس المجلس: يحال الى اللجنة الادارية.

البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٦ - مناقشة موضوع الاسعار للمحروقات والمواد التموينية من قبل السادة النواب.

معالي رئيس المجلس: هذا البند بناءً على طلب المناقشة المقدمة من الاخوة النواب وهو يتعلق بتبادل الرأي بين المجلس والحكومة وبهذه الحدود، الاستاذ ليث شيبيلات.

السيد ليث شيبيلات: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس اتعجب كثيراً من ما تفضلت وادليت به الان تبادل الرأي في موضوع دستوري قانوني، طلب مناقشة ومن المعروف ان طلب المناقشة امر هام جداً في اغلب الاحيان اذا لم يرضى النواب بإيجابات الحكومة تطرح الثقة بالحكومة فهذا امر نحن الان في جلسة من اهم جلسات هذا المجلس وليست جلسة مشاورة، هي جلسة طلب مناقشة عامة وليس طلب تبادل

رأي وشكراً.

معالي رئيس المجلس: نقطة النظام هذه استاذ ليث مسجلة عليك ولتقرأ المادة (١٠٤) حسب منطوق طلب المناقشة والذي نص على مايلي:

ان تطلب من المجلس طرح موضوع هام عام للمناقشة لتبادل الرأي فيه بين المجلس والحكومة، هذا نص النظام الداخلي وما تفضلت به بعد ذلك قضية مفتوحة وواردة اما هذا ما جاء في نص النظام الداخلي هو لتبادل الرأي ولك بعد ذلك ان تعمل ما تشاء من الابواب المفتوحة للمجلس، الاستاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد حسين مجلي - رئيس اللجنة القانونية: ارجو ان تسمح لي الرئاسة لكي يستقر حقيقة لدينا هذا المفهوم لاي مرحلة قادمة، الواقع يحكم طلب المناقشة وطلب المناقشة غير مناقشة القوانين الذي يحكمها نصوص خاصة بها، كيف تناقش نصوص القوانين؟ طلب المناقشة سنداً للمادة (١٠٤) حق للمجلس وحق للحكومة على السواء فلا يمكن ان يقال عندما تطلب المناقشة من الحكومة انها تساءل المجلس، فالحقيقة طلب المناقشة ليس فيه لا مساءلة ولا اتهام، الطلب المناقشة طبيعي انه عبارة عن استشارة يمكن ان تسترشد بها الحكومة بأراء المجلس بالتخاذ قراراتها ويمكن ان يستشير المجلس بما يقدم له من الحكومة لكي يكون هناك وضوح كامل بين السلطة التنفيذية والتشريعية حول التوجه العام في قضية معينة ولا يجوز بحال عندما يكون هناك طلب مناقشة اما

من الحكومة او من المجلس ان يكون هناك مساءلة او اتهام، هذا باعتماد منطوق النظام الداخلي في المادة (١٠٤) والمادة (١٠٥)، والمادة (١٠٦)، وهذا ما مستقر عليه في التقاليد والاعراف النيابية، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم ولنبدأ في طلب حق الاخوان النواب الذين يسودون الحديث بالموضوع ويسجل الاسماء، من يود الحديث؟ اقراً الاسماء التي سجلت وارجو تنبيهي اذا كان سهوت عن بعض الاخوة النواب الافاضل:

محمد فارس الطراونة، محمد الحاج، عبدالسلام فرحات، عبدالرؤوف الروابدة، ابراهيم غبابشة، الشيخ ابوزنط، احمد عويدي، محمد العلاونة، بسام حدادين، ليث شيبيلات، محمد الدردور، سليم الزعبي، همام سعيد، هشام الشراري، هل هناك من غير مسجل؟ هشام مسجل، ليث شيبيلات مسجل محمد ابوفارس، والشيخ علي الفقير، بقي احد من الاخوة لم يسجل؟ وهذا كثير، وعلى كل، نبدأ ونرجو الايجاز ما امكن والبحث في الموضوع مباشرة والكل يستفيد والكل ان شاء الله يعطي افضل ما عنده، الاستاذ محمد فارس الطراونة.

السيد محمد فارس الطراونة: بالنسبة لقرار الحكومة الخاص برفع اسعار بعض انواع المحروقات جاء صحيحاً ومنسجماً مع المصلحة الوطنية وبرنامج التصحيح الاقتصادي الذي ينبغي على الحكومة ان تسير به ابتداءً، ليس مهم ان نقول ان هذا البرنامج هو مطلب لصندوق النقد الدولي المهم ان يتوفر لدينا برنامج نستطيع

من خلاله ان نحقق كسباً للاقتصاد الوطني، ما يتعلق بالمحروقات بتقديري ان شرائع المجتمع الفقيرة لم تتضرر اطلاقاً من رفع الاسعار فمثلاً الزيوت الثقيلة اي ضرر يلحق المواطن اذا ما تحملت شركة الفوسفات او شركة البوتاس كلفة الاصل ان تكون ملتزمة بها وليس خزينه الدولة، وبالتالي القادرين على الشراء فقط هم الذين يستهلكون اكثر المواطنين الاغنياء فقط هم الذين يستفيدون من الدعم الذي قدمته وتقدمه الحكومة للمحروقات ولغيرها من السلع، وعلى هذا الاساس فاني اجزم ان المواطن الفقير العادي الذي يعيش في الريف الاردني او في المدن والتجمعات والذي لا يستعمل اكثر من صوية كاز او صوية سولار ويقتن استهلاكه لم يتأثر واذا تأثر فبنسبة بسيطة، لكن الذين كانوا يستفيدون من الدعم هم الاكثر قدرة على الشراء الاكثر قدرة على الاستهلاك سواء كانوا افراد او كانوا شركات، ولهذا جاء قرار الحكومة برفع اسعار بعض المحروقات صحيح ومنسجم مع المصلحة الوطنية واكثر من ذلك فيما يتعلق في المسألة التموينية بشكل عام انقضى على الحكومة ان تعيد النظر بدعم كافة السلع والمواد الاخرى وهذا يقتضي ايضاً ان تحدد الحكومة بالضبط شرائع المجتمع الفقيرة وتحصر تقديم المساعدة لهم سواء كانت مساعدة عينية او مساعدة نقدية او من خلال مشاريع انتاجية استثمارية برفع سوية الفقراء لانه حتى الدعم الحالي لا تستفيد منه شرائع المجتمع الفقيرة، ماذا يستفيد الفلاح المقيم بقرية من قرى الاردن الان اذا لم يكن موظف او عسكرياً من خدمات المؤسسة المدنية، اقترح على الحكومة الكريمة وانقضى عليها ايضاً ان

ان الحديث عن الاسعار والغلاء انما هو الحديث عن احدى المشاكل الرئيسية التي تؤرق المواطن وتقض مضجعه. وكلكم يعلم ما لهذه المشكلة من اثر ليس فقط على الناحية الاقتصادية بل وعلى الحياة الاجتماعية.

لقد جاءت موجة الغلاء وارتفاع الاسعار في الوقت الذي انخفض فيه معدل دخل الفرد مما خلق مشكلة مزدوجة عند المواطنين لا يستطيعون اغفالها او التغاضي عنها.

ان نواب الحركة الاسلامية وهم يعيشون هذه المشكلة ومعهم الاغلبية الساحقة من ابناء هذا البلد الصابر المرباط ينتظرون من الحكومة ان تولي اهتمامها بهذه المشكلة بحيث لا ينصب اهتمامها على استقرار سعر صرف الدينار والرضوخ لمطالب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وضغوطات الدول الدائنة التي لا تريد لهذا البلد خيرا ولا لاهله امانا وطمأنينة، ويكون ذلك على حساب قوت المواطن وحياته اليومية.

ان قرار الحكومة رفع اسعار بعض المشتقات النفطية وعلى رأسها السولار جاء في الوقت الذي تشهد فيه البلاد غلاء في كل البضائع والسلع التي تهم حياة المواطن في البناء والآليات والادوات الكهربائية والملبوسات وغير ذلك.

ورغم ان التقرير الذي تقدمت به الحكومة الى هذا المجلس الكريم ركز على ان الحكومة قد اتخذت مجموعة من الاجراءات لتخفيف اثر هذا القرار على ذوي الدخول المتدنية والمحدودة، كما ذكر التقرير انه لن يكون لهذا الارتفاع اي اثر مهم على مستوى الاسعار في البلد وان الحكومة ستتخذ الاجراءات اللازمة

تعيد النظر بدعم الاسعار وان تعطي لكل الفقراء من ابناء الاردن موظفين مدنيين وعسكريين وفلاحين وعمال بطاقات وتضبط عملية الدعم بهم خاصة لان الذي يستفيد من الدعم في الوقت الحاضر موظف راتبه (١٠٠٠) دينار يمكن يستفيد كونه موظف ومعه بطاقة ويشري بسعر مدعوم من الدولة بين فلاح قاعد ما عنده دخل (٣٠) دينار ما يستفيد منه هذا الدعم، لهذا فاني اتحنى على الحكومة اعادة النظر بدعم كافة السلع التموينية شريطة ان تأخذ بالاعتبار دراسة شاملة وجدية لكافة الفقراء وشرائح المجتمع ليصل الدعم الى مستحقيه فعلاً، ولهذا واختصار للوقت فاني اؤيد اجراء الحكومة برفع سعر بعض المحروقات التي لم تطل شرائح المجتمع الفقيرة وتوفر على خزانة الدولة مبلغ يمكن استغلاله فيما بعد بمشاريع انتاجية لحل البطالة والدعم الاقتصادي الوطني، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ محمد الحاج.

الدكتور محمد الحاج:

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة نواب الحركة الاسلامية

«الاخوان المسلمون»

«حول ارتفاع الاسعار»

في جلسة مجلس النواب بتاريخ ٧ رمضان

١٤١٢هـ الموافق ١٠ آذار ١٩٩٢م

معالي الرئيس

حضرات الزملاء الاعضاء

عددا من التجار الذين تعودوا على النهم وامتناص دم المواطن يمارسون رفع الاسعار اما لانعدام الرقابة او لتغاضي بعض مراقبي التموين احيانا، مما يجعلنا نؤكد على ضرورة اهتمام الوزارة وتكثيف جولات المراقبين على المحلات التجارية.

ثانيا: تشديد الرقابة على تهريب السلع والمواد التموينية الى خارج البلاد.

ثالثا: عدم السماح بتصدير الخضار والمواد التموينية في حالة ندرتها وحاجة المواطن اليها.

رابعا: لوحظ في الآونة الاخيرة السماح باستيراد بعض المواد التموينية الكمالية مثل الكيوي والانايس والكستنة والتي تباع للمواطن بأسعار عالية وتستنزف جزء من العملات الصعبة.

خامسا: ان قرار رفع الحكومة لسعر الذرة الصفراء التي تشكل ٦٠٪ من اعلاف الدواجن، وارتفاع سعر السولار الذي يستخدم في تدفئة مزارع الدواجن قد اثر كثيرا على اسعار البيض والدواجن اللاحمة وادى الى اضطراب في الاسعار، فالسعر الذي تقره وزارة التموين لطبق البيض مثلا اقل من السعر الذي يشتريه التاجر من المزرعة، واصحاب المزارع يذكرون انه حتى بعد هذه الزيادة اللامشروعة فان ارباحهم قليلة مما ادى الى توقف بعض المزارع عن الانتاج.

سادسا: لا زالت مشكلة اللحوم البلدية والطازجة تشكل هماً للمواطن، فسعر كيلو اللحم البلدي بخمسة دنانير. وحتى اللحم

بحق اي جهة سترفع اسعارها رغم ذلك. الا ان الواقع العملي اثبت ان الاثار قد انعكست على المواطن في اليوم التالي مباشرة فقد قامت الباصات العمومية التابعة للقطاع الخاص برفع التسعيرة مباشرة وقبل صدور قرار من الحكومة بذلك علما ان هذه الباصات الصغيرة والكبيرة تشكل حوالي ٨٠٪ من وسائل النقل العمومية للمواطنين.

كما ارتفعت اجور سيارات نقل البضائع الصغيرة والكبيرة ويكفي ان نعلم انه في اليوم التالي لليوم الذي تم فيه قرار الحكومة برفع الاسعار ارتفع سعر قلاب الرمل مثلا من ٢٤ الى ٢٨ دينار. وهذا يعني ان الحكومة لن تتمكن من السيطرة على الاثار السلبية الناتجة عن ارتفاع سعر السولار والتي ستؤثر على مختلف نواحي حياة المواطن حتى سعر الخضار التي تنقل عبر وسائل النقل من الاغوار الى مختلف محافظات المملكة.

معالي الرئيس

حضرات الاخوة النواب

رغم الجهود المكثفة التي تقوم بها وزارة التموين في مجال توفير المواد الغذائية الاساسية، ومراقبة اسعار المواد التموينية، وجهودها خلال موجات الثلج وتحركاتها في شهر رمضان المبارك، ودور المؤسسات المدنية والعسكرية.

الا اننا امام موجة الغلاء التي نشهدها في هذه الايام نبدى الملاحظات التالية:

اولا: ضرورة احكام سيطرة وزارة التموين في الرقابة على الاسعار، فيلاحظ ان

البلغاري الذي دخل السوق في شهر رمضان يباع بزيادة تزيد على ٧٠٪ عن العام الماضي، واختلاف الانواع وتنوع مصادر الاستيراد يفتح المجال للغش وغبن المواطن المستهلك.

والمطلوب من وزارة التموين وضع خطة واضحة تستوعب هذه المشكلة.

سابعاً: ظل الناس يقولون ان العدس لحم الفقراء مما نبه الحكومة الرشيدة الى ان تمد يدها للعدس فترفع سعره من ٣٦ قرشا الى خمسين قرشا اي بزيادة نسبتها حوالي ٤٠٪.

وفي الختام فأنا نطالب بما يلي:

١ - عدم قيام الحكومة برفع الاسعار الا بعد عرض الامر على هذا المجلس كما وعدت الحكومات السابقة.

٢ - اطلاق المجلس على كلفة انتاج المحروقات.

٣ - اعادة النظر في سعر الدولار لما انتج من اثار سلبية على مختلف اسعار المواد التموينية.

٤ - زيادة الرواتب للموظفين والمدنيين والعسكريين والمتقاعدين والمستفيدين من الضمان الاجتماعي لان الزيادة التي اقترحتها الحكومة لا تتناسب مع الاسعار السابقة فكيف مع الاسعار الحالية.

٥ - اعادة النظر في سعر الذرة الصفراء لما لها من اثر كبير على صناعة الدواجن.

٦ - اعطاء الحكومة نظرة خاصة للمأكولات الشعبية مثل العدس والفول والحمص.

وهذه الكلمة تكلمت بها باسم نواب الحركة الاسلامية، والسلام عليكم ورحمة الله

وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وشكراً لكم، الاستاذ عبدالسلام فريجات.

الاستاذ عبدالسلام فريجات: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء النواب المحترمين.

ان اي بحث او مناقشة لموضوع الزيادة التي طرأت على بعض انواع المحروقات والمواد التموينية المختلفة كما ورد في اقتراح الزملاء الافاضل، يقودنا بالضرورة الى نظرة شمولية لهذا الموضوع نسترجع من خلالها سلسلة من العوامل والمؤثرات التي بدأت بالظهور خلال الاعوام الثلاثة الماضية.

فمنذ النصف الاخير من العام ١٩٨٩ أصبح ظاهراً للعيان ذلك الخلل الذي يشبه الانهيار لمجمل الجوانب في الاقتصاد الوطني للبلاد واصبح الحديث عن المديونية وعن الغمط الفساد المالي والاداري واعادة التصحيح والتصويب لهذه الاوضاع هو الشغل الشاغل والهم الاكبر للحكومات المتعاقبة ولهذا المجلس كباكورة لاعماله.

ومن ابرز النتائج التي ترتبت على ذلك الخلل انخفاض سعر صرف الدينار وارتفاع متزايد ودون توقف في مجمل الاسعار لكافة السلع ومنها وفي سلم الاهمية اسعار السلع الاساسية والمواد التموينية باستثناء ما هو مدعوم منها من خزانة الدولة، ونظراً للاعباء المترتبة على استمرار الدعم فقد لجأت الحكومات المتعاقبة الى تخفيف العبء عن الخزينة باتخاذ بعض

الاجراءات مثل البطاقات التموينية لمواد السكر والارز والحليب لايصال هذه المواد الى مستحقيها من المواطنين موضع الرعاية من اصحاب الدخول المتوسطة والمتدنية.

من هنا نجد ان جميع الحكومات المتعاقبة وخلال السنوات الثلاث الماضية قامت كل منها وحسب اجتهادها باستخدام اجراءات معينة لمواجهة تلك النتائج المترتبة على الخلل الاقتصادي والذي اسفر عن معاناة حقيقية ولملموسة لابناء شعبنا سواء من حيث حجم المديونية او من ناحية تصاعد الاسعار وبشكل مذهل اضافة الى بروز ظواهر اجتماعية خطيرة تمس امن المجتمع كاستنفحال البطالة وتدنّي مستوى المعيشة وانتشار جيوب الفقر والمرض.

وامام تلك الاحداث التي واجهت هذا البلد والتي توجت باحداث حرب الخليج والتي اختار هذا المجلس ومعه قطاعات الشعب وقواه السياسية المتواجدة على الساحة ان يقف منها موقفاً معيناً وذلك رغم العلم المسبق ان موقفاً كهذا يزيد من صعوبة الوضع الاقتصادي المتعثر اصلاً، فان من لزاميات هذا الموقف وهو محض اختيارنا ان نتقبل ازاءه بعضاً من شطط العيش، بسبب قلة الموارد وانقطاع الدعم والمساعدات ونضوب تحصيلات مغربينا من الخارج بل وتحمل الاعباء المترتبة على عودة الكثيرين منهم البناء، الامر الذي لا بد معه من اعادة النظر في اسلوب حياتنا وذلك بالاعتماد على الذات والتكيف مع جميع تلك المستجدات.

معالي الرئيس، حضرات الاخوة الزملاء.

انا ونحن ندعو الى ضرورة التكيف مع اوضاعنا الحالية فاننا ندرك في الوقت ذاته ان فقراء شعبنا وذوي الدخل المحدود منهم او العاطلين عن العمل ليسوا هم المقصودين بهذه الدعوة بصورة اساسية فهذه الشرائح كما نعلم وصلت الى درجة من تدني المعيشة مما لا تستطيع معها ان يزداد عليها الحمل خشية ان تحر ساجدة من ثقل الاعباء.

وانما هي دعوة الى اثراء الشعب واغنيائه وطبقة التجار فيه بان يتحملوا هم اعباء هذه المرحلة الصعبة بان يقدموا لوطنهم مما اعطاهم او هيا لهم من فرص العطاء ليجتاز الوطن ضائقته ويتغلب على المحنة التي يمتحن بها.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء الافاضل.

اما بخصوص رفع الاسعار الاخيرة لبعض المشتقات النفطية فان ما يجدر قوله ودون مجاملة لاحد انه بالرغم من ان التوقيت لم يكن متفقاً مع احوال الطقس الذي تمر به البلاد، الا ان الطريقة التي اخرجت بها والتي تم بموجبها حصرها في مواد بعينها قد ذلل الكثير من الاثار السلبية التي كان من الممكن ان ترتب عليها.

فمادة البنزين السوبر ليست من المواد التي لا يمكن الاستغناء عنها، ومادة الزيت الثقيل فان اغلب استعمالها يتم في الصناعات الكبيرة كالنفوسات والبوتاس والاسمنت وهذه لم يطراً عليها زيادة جديدة حيث انها كانت تشتريها

كل من اشعل

بالسعر الذي وصلت اليه بعد الارتفاع، اما الصناعات الاخرى كالحديد والالمنيوم وامثالها فان دراسات الحكومة تؤكد ان تلك الشركات كانت تحقق ارباحا كبيرة وان الحكومة عازمة على عدم السماح لها برفع اسعار منتجاتها نتيجة لارتفاع اسعار هذه المواد اما مادة الديزل وهي ذات التأثير الاهم على امكانية ارتفاع الاسعار لبعض السلع التجارية بسبب ارتفاع كلفة النقل اضافة الى التأثير المباشر على الاشخاص المستهلكين فان اجراءات الحكومة التي وعدت باتخاذها تجعل من الاثار المترتبة عليها اثارا محدودة بالنسبة للطبقات الفقيرة وذات الدخل المتدنية والمتوسطة.

ومن هنا فاننا لا نجد سببا موجبا للمطالبة بالعودة عن تلك القرارات خاصة واننا ندرك تماما ان سيادة الشرف لديه من الحرص الاكيد على مصداقية ما يقول وما يعد اضافة الى حرصه المعروف على مصلحة الوطن والمواطن.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء

اما فيما يتعلق بموضوع الاسعار بشكل عام ومن خلال البيان الذي القاه على اسماعنا معالي وزير الترمين فاني ابدي الملاحظات التالية:

اولا: لقد اسهب البيان في شرح السياسة العامة للوزارة وما قامت به من جهود اثناء العاصفة الثلجية، ولم يتطرق البيان الى الاجراءات العملية بضبط الاسعار ومراقبة الغلواء في تصاعدها، باستثناء تلك المواد المتعارف عليها والمحددة حصرا. اما بقية السلع والمنتجات الاخرى كالحفصوات والفراخه

واللحوم وامثالها والتي تزدحم بها اسواقنا ولكن باسعار خيالية لا يصدقها العقل احيانا اذ يصل على سبيل المثال سعر كيلو الكوسا الى ٢٥٥ دينار مثلا فان معاليه قد تجنب الحديث عن مثل هذه القضايا الساخنة، وكان متوقعا من معاليه وهو خبير في قضايا الترمين والاسعار ان يخرج علينا بقرارات عملية واضحة اتخذتها الوزارة او هي في صدد اتخاذها بهذا الشأن.

ثانيا: ان اهم ما يستوقف المستمع لبيان معاليه هو موضوع اللحوم البلدية ففي الوقت الذي يتحدث البيان عن توفير مادة الاعلاف باسعار مدعومة من اجل تأمين ودعم وتوفير الانتاج المحلي، من اللحوم والدواجن، كما يشير البيان الى ذلك في ص ٤ بند (ب).

فانه اي البيان يشير في ص ٧ منه الى الصعوبات في تحديد اسعار معقولة للمستورد والبائع والمستهلك لمادة اللحوم المستوردة الطازجة، وذلك بسبب عدم توفر الاغنام المستوردة والتي لا تزيد موجوداتها - كما يقول البيان - عن ٢٤ الف رأس غنم، وبمقارنة ماورد على لسان معاليه في هذا البيان بما جاء في كتابه رقم ٢٧٦٣ تاريخ ٢٣/٢/٩٢ جواباً عن السؤال رقم (٢٥) المقدم من سعاده النائب الدكتور علي الحوامدة والذي يقول فيه اي الذي يقول هو معالي وزير الترمين ان ما جرى تصديره من الاغنام البلدية الحية خلال العام (٩١) بلغ (٤٠٤) الف رأس غنم وذلك من مجموع (٤٩٤) الف رأس غنم قدمت لها الاعلاف المدعومة، استهلك منها داخل الاردن (٩٠) الف رأس كما يقول الكتاب والباقي جرى

تصديره للخارج. والسؤال الكبير الذي يطرح نفسه في هذا السياق. هل سياسة الدعم المتعارف عليها ومنها دعم الاعلاف بالطبيع مقصود منها طبقة التجار المصدرين؟ ام انها وجدت اساساً لدعم المواطنين في هذا البلد وخاصة اصحاب الدخول المحدودة والمتدنية.

واخيرا فاني اتوقع من معالي الاخ ابو خالد ان يعيد حساباته بهذا الموضوع وامثاله وان يلقي بقبضته التي نعرفها على سوق الاحتكار للتلاعب بالاسعار والله اسأل ان يوفقنا جميعاً لما فيه الخير لهذا الوطن.

والسلام عليكم

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ عبدالرؤف الروابده.

السيد عبدالرؤف الروابده: بسم الله الرحمن الرحيم.

لقد اكرمني اخواني في الكتلة الدستورية بالقاء هذه الكلمة باسمهم.

معالي الرئيس.

حضرات النواب المحترمين.

اننا جميعاً، نواباً وحكومة، مسؤولون عن رعاية شؤون الوطن والمواطن، ولذا فاننا ننطلق في مناقشتنا لقضية الاسعار والغلاء من موقع المسؤولية، وعلى قاعدة من النقد الهادف والوعي الكامل لظروف الوطن والمواطن، بعيداً عن اطلاق التهم وتسجيل المواقف، مبتغين رضى المولى عز وجل ومصلحة هذا البلد الطيب.

اننا نعي بمسؤولية الظروف الاقتصادية

التي يعيشها هذا الوطن الصابر، والناجحة عن مديونية تتجاوز حدود المنطق والمعقول قادت اليها قرارات غير عقلانية او سليمة، وناجحة كذلك عن موقف قومي اصيل يدفع هذا الوطن ثمنه حصارا اقتصاديا ظلمة من دولة تنفرد بحكم العالم وتريد ان تصوغ مصائر الشعوب على هواها بعيدا عن الشرعية الدولية وحقوق الانسان، كما يدفع المواطن ثمن هذا الموقف النبيل قطع المساعدات العربية التي لم تكن كرمأ ولا منة ولكنها جزء من ضريبة يستحقها هذا البلد المرباط على اطول حدود مع العدو الصهيوني، وتزداد الظروف حدة بعد طرد عشرات الالوف من ابنائنا من دول الخليج وحاجتهم الى الرعاية والكثير من الخدمات. في خضم هذه الظروف الملهممة بتلمس الوطن طريقه لعبور هذا البرزخ محافظا على صلاته القومية وتلاحم شعبه. ان الغالب على هذا الموقف النبيل في ظروف التردى العربي وظلم ذوي القرى كالفابض على الجمر، ولن نذب الصوت، ونريح المحاصرين، ولو احترقت ابادينا.

معالي الرئيس.

حضرات الزملاء المحترمين.

اننا جميعا مقتنعون بان الوطن يعاني في هذه الظروف الحالية، فال موازنة العامة تعاني العجز، وتقتصر عن تلبية متطلبات التنمية وضرورة الخدمات الاجتماعية. ان المواطن يعاني اشد المعاناة وامرها من البطالة والفقر والغلاء، والوطن يدخل في دوامة، فعجز الموازنة يترجم نقصا في الخدمات وقصورا في

المشاريع التنموية، وبالتالي عدم توفر فرص عمل جديدة ونقصاً في الدواخيل، وإذا ما تلازم ذلك مع الغلاء بدأ الأمن الاجتماعي بالتخلخل، وقد يكون هدف الذين يحاصرون الأردن اقتصادياً ومالياً هذا التخلخل في الأمن الاجتماعي.

فما هو المخرج من هذه الدوامة؟ هل هو التفتيش عن مهرب أو متنفس لكل عواطف النعمة وغليان الغضب على أولئك الذين يحاصرون الأردن بالقاء اللوم كل اللوم على السلطة التنفيذية، ونحن نعلم أن بعض الحل سهل وسريع إذا تنازلنا عن مواقفنا القومية النبيلة وتردنا في مواقف الذل والخنوع؟

معالي الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين.

اننا ونحن نطالب الحكومة بأن تجتهد مواقفنا القومية النبيلة وأن تحافظ على خطتنا السياسي الاصيل، يجب وفي الوقت نفسه، أن نكون عوناً لها على إيجاد الحلول الممكنة، ضمن الظروف الموضوعية المحيطة، لا أن نكتفي بتسجيل المواقف السهلة والاستمرار بجلد الوطن يومياً وكأننا نبني دولة الرفاه لا دولة المراقبة.

إن الحاجة ملحة إلى تخفيض عجز الموازنة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي للدولة، ولضمان استمرار المساعدات الدولية وتخفيف عبء الديون وتأجيل السداد، ومن هنا تأتي القرارات البغيضة القرارات التي لا يمكن تبريرها شعبياً وذلك برفع أسعار بعض السلع المدعومة.

إن سياسة الدعم العشوائية ليست السياسة الاقتصادية المثلى، بل هي في معظم الأحيان سياسة خاطئة حين تغدو تكاليف المنتجات المحلية لا تمثل بصدق كلفتها الحقيقية نتيجة دعم أسعار بعض مدخلاتها، فيستفيد المنتج والموزع على حساب الخزينة الممولة من جيوب المواطنين، غنيهم وفقيرهم على حد سواء، وإذا كان الغني قادراً على التحمل فإن ذلك الدعم يقصم ظهر الفقير.

هل يعني ذلك - أيها الاخوة - أننا نؤيد رفع الأسعار وزيادة أعباء المعيشة على المواطن؟ إن مثل هذه النظرة تسطيح للموقف، واستجداء لرفضة جماهيرياً فرفع الأسعار لا يقبله غني أو فقير. إن صديقك من صدقك لا من صدقك، وغضب مؤقت يعقب مصلحة للوطن خير من رضى زائف يعقب دماراً اقتصادياً لا يعلم إلا الله مداه.

على أننا ونحن ننطلق من كل هذه الأساسيات، لنجد أن هناك مصادر للغلاء يمكن لجمعها والحد من غلوها إذا أحسنت الإدارة التصرف ونظمت العملية التموينية بشكل تكاملي. ونعرض فيها يلي لبعض الآراء في هذا المجال:

١ - أن كثيراً من الأسعار تزداد دون مبرر منطقي أو معقول، سوى الجشع والرغبة في الربح السريع، والقول بأن قوى السوق قادرة على السيطرة على الأسعار مقولة أن ثبتت صحتها في الدولة الكبيرة حيث التنافس كبير والبدائل كثيرة إلا أنها مقولة ساقطة حين يتحكم بالسعر قلة يصنعون احتكارات خفية لا يعلمها

إلا الراسخون في العلم. لقد كان اصوات البعض عالية ردها الاعلام وكتب اصحابها الى النواب ان الدولة ان رفعت يدها عن استيراد اللحوم وسحمت باستيراد الاغنام الحية فستخفض الاسعار بشكل كبير، وقد تم ذلك تحت الضغوط المعنوية العالية فماذا كانت النتيجة. لقد ارتفعت الاسعار للمنتج المحلي والاجنبي معاً، واصبحت الاسعار كميزان الجزر تصعد وتبسط دون منطق اقتصادي بين عشية وضحاها. ومنذ فترة بادرت الحكومة الى السماح باستيراد اللحوم الطازجة فانخفض السعر بشكل بسيط ولكنها البداية، والارتفاع قادم والحجج موجودة والمبررات لدى التجار قائمة، فما هو دور الحكومة في حل هذه الحزيرة؟ ونحن في اول حرازير رمضان، لقد كانت سياستها التي سمعناها حول الموضوع غائمة تكتفي بالمحسنات اللفظية والافكار العامة ونأمل ان نلمس خطة متكاملة وبدائل جاهزة للجم هذه الظاهرة ووضع حد للمتلاعبين فلا يبقى في السوق ويستحق الدعم والمساندة إلا التاجر الصادق الصدوق.

٢ - أن الاسواق الموازية، ما زالت قاصرة عن أن تكون منافساً، يضمن عدالة أسعار السوق، ويوفر البدائل بأنواع وكميات تكفي لمواجهة الطلب الكبير، أن طريقة ادارتها وتعاملها ما زالت طريقة حكومية بيروقراطية، ولم تتحول الى الاسس التجارية، فتتيح سهولة الوصول الى السلعة، وانتقالها بيسر، وعرضها بشكل تجاري، فلا يقف الموظف في الطابور ساعات، ويلزم بالسلعة من نوع واحد، ولا

يتوفر مكان العرض والبيع المناسب، اننا ندعو الى ان تصبح تلك الاسواق اسواقاً تجارية عامة (Department stores) تتوفر في كل المدن والاحياء، فلا يضيع ما يستفيد الموظف منها كلفة للنقل والانتقال ووقتاً ضائعاً على الموظف والدولة، وأن تتوفر في تلك الاسواق جميع السلع التي يحتاجها ذوي الدخل المحدود، وعندما تصبح تلك الاسواق ضابطاً أساسياً لتدبذب أسعار السوق. اننا على يقين ان صياح كبار التجار سيقوم على اننا ندعو الى تضخيم القطاع العام وادخاله في العمل التجاري والاعتداء على الاقتصاد الحر. أيها الاقتصاد الحر كم من الجرائم ترتكب باسمك.

٣ - أن دعم الاعلاف لم ينعكس على الاقتصاد الوطني زيادة في الثروة الحيوانية، وانخفاضاً في الأسعار، بحيث تصبح منطقية تتيح للمنتج الربح الحلال وتوفر للمستهلك السلعة الجيدة بسعر معقول. هل درست الحكومة مبررات ذلك الدعم ومنطقه؟، وكيفية وصوله الى مستحقيه، والاثار الناجم عن ذلك الدعم، والا فلماذا لا يذهب ذلك الدعم الى ذوي الدخل المتدنية، او لماذا لا يعاد النظر به فبدلاً من أن يكون توزيعاً لاعلاف بكلفة ادارية عالية وموظفين ومستودعات ومراكز توزيع، لماذا لا يكون الدعم لكل رأس من الماشية يربيه المنتج، فنضبط الدعم ونقصره على المنتج الذي يستهلك محلياً ونقل من الهدر الاداري والهدر الناجم عن التسريب.

٤ - أن تسعيرة الخضار والفواكه، مهزلة، فهي ليست تسعيرة تدرس كلفة المنتج

ودرج الموزعين، ولكنها مراقبة للبيع في السوق المركزي ومعرفة اغلى سعر وادنى سعر ثم استخراج معادلة لاسعار البيع، فهل هذا منطقي، وهل السلع متشابهة، وهل يباع المنتج من قبل الموزع يوما بيوم وهل وهل؟ قد يظن البعض اننا نطالب بتسعيرة للخضار والفواكه تؤثر على المزارع، وما درى الكثيرون ان حصة المزارع من السعر الذي يدفعه المستهلك قد تقل عن ٢٠٪. اننا نطالب بتنظيم عملية التسويق بحيث يحصل المزارع على سعر مجز يشجعه على الانتاج وينظم طرح المواد في الاسواق بطريقة تضمن استمرار التنافس. ثم لماذا لا نتجج الخضار المعلبة، او المثلجة، لتكون بديلا متوفرا حين النقص او لمن يرغب بذلك؟ ان التسويق الزراعي والصنعي الزراعي ما زال قاصرا عن اداء دوره، وما زلنا ندبج المقالات في هذا الموضوع، ولم نتجج تلك الجمعية طحن، لقد سمعنا كثيرا عن النمط الزراعي، وتوزيع الزراعات حسب حاجة الوطن والتصدير، ثم تحدثت المعممة ومات المشروع. لماذا؟ لم نسمع من الحكومة شيئا عن ذلك فهل تكومت برأيها لتتناقش فيه.

٥ - اننا نسمع كثيرا عن مشاكل منتجي الحليب، وكيف لا تشتري المصانع جميع انتاجهم وانهم يضطرون احيانا لرمي جزء من ذلك الانتاج هل هذا صحيح؟ وان كان صحيحا فلماذا يستمر استيراد الابغار الاجنبية واقامة المزارع، الا اذا كان هدف بيع المستورد وضريبة الخزينة. ان تنظيم عملية انتاج الالبان ومشتقاتها امر في غاية الاهمية ويستحق العناية القصوى والمعالجة، واجهاد

السبل لتوزيع تلك المنتجات على مختلف مناطق المملكة وفق عملية تجارية منظمة تضمن بيع انتاج المزارع وتوفير السلعة لكل المواطنين وبسعر عادل لطرفي العملية المنتج والموزع.

٦ - انا انتاج المزارع الصحراوية الكبيرة، من القمح يكلف الدولة مبالغ طائلة، فسعر المياه شبه مجاني، والارض مؤجرة بسعر هامشي، وغزونا المائي الثابت غير المتجدد يستنزف كل يوم ومع ذلك نشترى ذلك القمح بسعر مدعوم يكلف الملايين. هل درست جدوى ذلك المشروع خاصة وانه لا ينتج ولن ينتج اكثر من ٥٪ من حجم الاستهلاك؟ ان هذا الدعم الذي تقرر في الاصل لدعم صغار المزارعين، يدفع لكبارهم (وهم بالمناصفة ليسوا مزارعين) من خزينة الدولة وبالتالي من جيوب المواطنين وينعكس بالتالي ارتفاعا في تكاليف المعيشة هل تعددنا الحكومة باعادة دراسة الموضوع بسرعة قصوى وابلاغنا بما وصلت اليه لتتناقش ونتفق على ما يحقق مصلحة الجميع، مصلحة الوطن والمواطن وحتى المزارع الكبير

٧ - ان ارتفاع تكاليف المعيشة، والفلاء الذي يعيشه المواطن لا يقتصر على اسعار السلع، وانما يطال وبشكل متفاقم كلفة الخدمات وبخاصة الخدمات الصحية والتعليمية. لقد تراجعنا الخدمات الحكومية في هذا المجال كثيرا، واصبحت لا تفي بحاجات المواطن، ونتيجة للوضع المالي فقد توقف التوسع الافقي والعمودي في هذا المجال الا بشكل هامشي، فاضطر المواطن لزيادة الطلب على تلك الخدمات في القطاع الخاص، وبدأت

بالاضافة للاجهزة الادارية، حتى نصوغ سياسة متكاملة نصارع بها مواطنينا، ونطرحها للنقاش العام، فنغني العملية الديمقراطية، ونقنع مواطننا بأجرائه اتنا فيقف الى جانبنا ويتعزز تلاحم الوطن ونحول بين الاعداء وبين اختراق بنيانه، ولاكتفي بتبادل الاتهامات والقاء اللوم. معالي الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين.

لقد حاولنا بدلا من الاكتفاء بالنقد، ان نطرح اقتراحات للاصلاح، لا ندعي انها صحيحة لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها، ولكنها مطروحة للنقاش فلعلنا نجد معا معالما على الطريق، ونحن مقتنعون اننا سنتعرض لسهام المنتفعين من الوضع الحاضر، ولكنها ضريبة العمل العام والتصدي لمعالجة الاوضاع ونحن جاهزون لدفعها عن طيب خاطر والله من وراء القصد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته.

الاستاذ ابراهيم الغباشية.

السيد ابراهيم الغباشية: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس

الزملاء الكرام - السلام عليكم ورحمة

الله وبعد.

لقد اطلعنا جميعا على بيان الحكومة حول

الاسعار وانني متأكد تماما بان الجميع لديه

التكاليف تتزايد وتتفاقم بشكل لا يمكن تحمله حتى من قبل ذوي الدخول العالية، دون ان تتدخل الحكومة من قريب او بعيد في هذا المجال، تاركة لمن يقدم الخدمة ان يقرر كلفتها وعلى هواه، فتحول الامر الى تجارة محضة بعد ان كان يجب ان يكون خدمة انسانية يجب ان تضمن لمن يقدمها دخلا كريما. ان الامر بحاجة الى وقفة عاجلة وتمعنة تعيد التوازن لهذين القطاعين، وتسمح بنموها معا بنفس الكفاءة لتضمن التنافس الذي يحمي المواطن.

٨ - لقد بدأت اسعار الادوية بالارتفاع الجنوني، ونحن نعلم ان السبب في معظم ذلك في معظمه مستورد، فالمنتج وخاصة من الشركات العملاقة الكبرى يتحكم بالاسواق ويفرض الاسعار، واسعار العملات الاجنبية ترتفع، وفي نفس الوقت فان لدينا انتاجا محليا يعتبر مثاليا في نظر جميع الهيئات، نفخر بتصديره لمعظم دول العالم، وهو ينتج بدائل الادوية الاجنبية وباسعار تنخفض كثيرا عنها، فلماذا لا ندعم تلك الصناعة ونمنع استيراد اي دواء تنتج منه بدائل كافية في هذا البلد، فتتخفض الاسعار، ونحمي اقتصاد الوطن، وفي نفس الوقت لا نشجع منتجات تلك الدول التي نشتمها صباح مساء وندعم مسؤولين ومواطنين، اختصار تلك الدول من دماء مواطنينا.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

الامثلة كثيرة كثيرة والاقتراحات عديدة كبيرة، واننا بحاجة الى مجلس لاسعار وتكاليف المعيشة يضم القوى الخبيرة في هذا المجال

ملاحظات عدة حول ما تضمنه بيان معالي وزير التموين ووزير المالية بالوكالة حول هذا الموضوع ولكننا مطلع على معاناة معظم مواطنينا في مختلف أنحاء المملكة من تزايد اسعار معظم المواد في الاسواق والتي أصبح مواطننا يشاهدها فقط في الاسواق ولا يستطيع شرائها لعدم توفر السيولة النقدية لديه، وذلك لقلة الموارد لديه وخاصة ان معظم فئات شعبنا يعتمد فقط على دخله الاتي من راتبه الوحيد. كما ان المعاناة ايضا انتقلت الى ذوي الدخل المتوسط وهذا يعطي مؤشر خطير للحال الذي نمر به، حيث ان ارتفاع اسعار بعض السلع وخاصة الرئيسية منها وانخفاض قيمة الدينار الشرائية ايضا، أصبحت عبء على مواطننا بجميع فئاته لذا لا بد من معالجة هذا الامر من خلال تعاون مجلسكم الكريم والحكومة معاً، مساهمة من الجميع لتخفيف هذا العبء الذي أصبح فوق طاقة هذه الفئة من شعبنا والذي ينتظر منا الخروج عن صمتنا والذي طال وخاصة حول هذه القضية التي كان يجب ان نقوم بدورنا المسؤول منذ زمن والتصدي لمشل هذا التسارع في الارتفاع لمعظم اسعار السلع التموينية.

فمثلاً: مادة السكر - والبطاقات التموينية: ان صرف ١٥ كغم سكر للفرد في الشهر لا تكفي حيث ان هذه المادة تعتبر في ريفنا الاردني مادة اساسية وضرورية في جميع وجباتهم لا بل قد لا يكون هناك شريك لوجبة الشاي والخبز في وجبات بعض العوائل.

لذا لا بد من اعادة النظر في صرف هذه المادة وزيادة المخصصات المدعومة وخاصة في

الريف لما لها من ضرورة.

كذلك ينطبق هذا المثل على بعض المواد الاخرى مثل الرز والحليب وغيرها.

معالي الرئيس الزملاء الكرام.

ان الدعم المرصود من قبل الحكومة في موازنة عام ١٩٩٢ هو (٤٨) مليون دينار، ومقارنة بالدعم الذي كان في عام ١٩٩٠ حوالي (٨٥) مليون دينار، كان من الاولى ان يصرف الفرق في الدعم المشار اليه اعلاه قطاعات منتجة مثل القطاع الزراعي بمختلف جوانبه، مساهمة من الحكومة لرفع هذا القطاع الذي يواجه العديد من المشاكل وخاصة مربى الاغنام وقطاع الدواجن وهم من الفئة التي تستحق الدعم حيث ان انتاجها بكافة انواعه يعتبر من المواد الضرورية والذي يجب الحفاظ على استمراره.

فمثلاً: الاعلاف: ان الاعلاف التي تصرف بالبطاقات لمربي الماشية بانواعها والدواجن والتحاييل الذي تم على الخلطة وتركيباتها وكذلك تحديد الكمية للرأس الواحد وعدم صلاحية بعض المواد التي يتم خلطها، واجبار المربين باخذها فان ذلك له اثاره السلبية والتي لا بد من معالجتها، واعادة النظر في الكمية المصروفة للرأس الواحد وكذلك تخفيض سعرها لكي ندعم هذا القطاع بالشكل الصحيح.

حيث ان الكميات التي تصرف لا تكفي، لذا يضطر مربى المواشي والدواجن الى شراء النقص المترتب عليهم بالاسعار الغير مدعومة، وهم من المزارعين ذوي الدخل المحدود، وقد اضطر العديد منهم لترك هذا

اسعار وزارة التموين من خلال مؤسساتها باسعار السوق الحرة، فان هناك فرق كبير بينها، وقد يصل في بعض المواد الى اضعاف ذلك، علماً بان معظم المواطنين ليسوا منتفعين من المؤسسات التابعة لوزارة التموين او المؤسسة العسكرية، لذا لا بد من تدخل وزارة التموين في تسعيرة هذه المواد في القطاع التجاري الخاص وذلك محاربة للجشع والاستغلال الذي أصبح مستشرياً في هذا القطاع. اوفتح اسواق موازية مسيطر عليها في مختلف أنحاء المملكة لتلتزم بتسعيرة محددة صادرة عن وزارة التموين لكافة السلع المختلفة وذلك تحقيقاً لما يجري من تلاعب بالاسعار وخدمة للمواطن الذي يعاني من هذا الارتفاع بالاسعار.

اما الخضار والفواكه فان اسعارها في السوق أصبحت بحكم الحيايل والتي تعتبر ضرورية لجميع فئات الشعب من ذوي الدخل المحدود والمتوسط والعالي.

فكان يجب على الحكومة ان تتدخل في هذه الاسعار من خلال دعمها للمزارع المنتج حيث يتم حصر مثل هذا الانتاج من خلال الاسواق المركزية الموزعة في المملكة وتمويض المزارعين المنتجين لمثل هذه المواد، وان تتحمل فارق السعر الحكومة لمثل هذه الفترة الحرجة التي أصبح مواطننا يعاني منها ولا يستطيع الاستغناء عن مثل هذه المواد، ومهما تحدثنا عن بدائل لمثل هذه المواد فانها لا تقي بالفرص المطلوب ولن يكون عليها اقبال ايضاً.

فان اهمال الحكومة لمثل هذا القطاع الهام في مختلف أنحاء المملكة وعدم دعمه الدعم

المجال والعزوف عن ممارسة هذا العمل والذي كان يشكل مصدر رزق له ولعائلته وبالتالي أصبح يشكل عالة على المجتمع ويطالب اما بالعمل الوظيفي او التأهيل من قبل الصناديق المقرضة والتي اصلاً وجدت لفئات اخرى في مجتمعاتهم بحاجة اليها اصلاً.

ان دعم الاعلاف وتوفيرها لهذا القطاع، واعطائها بكميات تكفي تربية الماشية والدواجن تشجع الاستمرار في ممارسة هذه المهنة وبالتالي تزويد السوق المحلي بجزء لا يستهان به من اللحوم الحمراء والبيضاء، وكذلك تبرر للحكومة التدخل في تحديد الاسعار لمثل هذه المواد بشكل تضمن به سعر معقول يستطيع مواطننا من ذوي الدخل المحدود التعامل معه وسد حاجته التي تعتبر ضرورية ولا بد منها.

الا ان النهج الحالي الذي تسير عليه الحكومة لا يخدم مصلحة المواطن في هذا المجال والذي هو في امس الحاجة اليه.

معالي الرئيس، الزملاء الكرام.

لذا لا بد من مطالبة الحكومة من قبل مجلسكم الكريم باعادة النظر في تسعيرة الاعلاف الموزعة والكميات التي توزع للرأس الواحد، بحيث تدعم الاعلاف اكثر مما هي عليه الان، وزيادة الكمية المصروفة، لكي نحافظ على الانتاج وتشجيع مربى هذا القطاع ونحافظ على استمرارية تزويد السوق من انتاجها وتوفيره للمستهلك باسعار معقولة.

وهنا لا بد ايضاً من الحديث عن اسعار بعض المواد المشار اليها في بيان الحكومة وخاصة التي تتدخل فيها وزارة التموين، واذا ما قارنا

ورحمة الله .

بقي على القائمة اساء (٩) زملاء بعد ان اكتفى الاخوة التالية اسمائهم بكلمات كتلهم، الاستاذ الدكتور همام سعيد اكتفى بكلمة كتلة الحركة الاسلامية، الاستاذ هشام الشراري اكتفى بكلمة الكتلة الدستورية، الاستاذ الدكتور محمد ابو فارس اكتفى بكلمة كتلة الحركة الاسلامية، بقي (٩) اساء وترفع الجلسة لمدة ربع ساعة للصلاة ونعود بعد ذلك لاستئناف الجلسة.

«وهنا رفعت الجلسة لاداء الصلاة وبعدها عاد المجلس للانعقاد».

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم .

النصاب مكتمل ونستأنف الجلسة، الكلمة الان للشيوخ ابوزنط.

السيد عبدالمنعم ابوزنط: بسم الله الرحمن الرحيم، السلام عليكم ورحمة الله .

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله واله وصحبه ومن والاه، اما بعد .

فيا معالي الرئيس

اولا: ان بيان الحكومة في ص ٣ ينص على ما يلي:

فان الحكومة اتخذت حزمة من الاجراءات التي تهدف الى تخفيض العجز بمقدار ٨٠ ميون دينار لعام ١٩٩٢ اخذت بعين الاعتبار الحد من اي تأثيرات سلبية على ذوي الدخل المحدود، والتدنية والعمل على تخفيض العبء عنهم بقدر المستطاع.

اللازم خاصة وانه تعرض الى مشاكل خلال العامين الحالي والماضي من جراء الصقيع والفيضانات وغيرها أثرت به بشكل ملموس، سوف يؤدي الى عواقب واثار سلبية كبيرة تنعكس على الانتاج الوطني بشكل عام . وتتفاقم المشكلة بشكل سريع تؤدي بالنهاية الى عدم السيطرة عليها مستقبلا.

اما بخصوص رفع اسعار المحروقات الذي تم من قبل الحكومة فاني لست مع هذا التوجه اصلا حيث ان رفع اسعار المحروقات الذي تم سوف ينعكس بشكل مباشر وغير مباشر على المواطن من خلال جميع انواع الخدمات التي تستخدم مادة الديزل وكذلك قطاع الانتاج ايضا، لذا فان العبء سوف يزداد على كاهل مواطننا والذي هو الوحيد الذي يتضرر ويدفع ثمن ذلك الغلاء.

وختاما: فان معالي وزير التموين يطلب من نواب الشعب توجيه قواعدا الانتخابية وحثهم على ترشييد الاستهلاك وعدم التبذير فاني اطمئن معالي الوزير بان معظم شعبنا في ظل هذا الغلاء الفاحش (مرشد استهلاكه خلقه ربه).

اما حثهم على الانتاج فان امكانياتهم لا تساعد على ذلك الا بمساعدة الحكومة بدعمهم وخاصة اهلنا في الريف من خلال توفير مستلزمات الانتاج الزراعي بمختلف جوانبه وتشجيعهم للعودة لهذا الانتاج الذي يعتبر الرافد الاول لاقتصاد اردننا.

والسلام عليكم ورحمة الله .

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام

فيه متحيز لهم وان معظم سيارات النقل الخاص للمؤسسات والشركات والمصانع تشغل بالديزل. فاين تعويضها؟

وكذلك سيارات النقل لسلافراد. ومعظمها تعود لذوي الدخل المحدود، حيث لم نرى في مشارق الارض ومغاربها من اردن الحشد والرباط سائق واحد لسيارة نقل صغيرة وجدناه من اصحاب الملايين او من السادة النواب او من السادة الوزراء بل نجدهم من الفقراء وذوي الدخل المحدود، اي يوم ان يكسب على سيارته للنقل اطعم أسرته ومستر بيته والا فيضطر ليستدين قوته اليومي فاين تعويض هؤلاء.

معالي الرئيس، الذين رواتبهم (٣٠٠) دينار شهريا حيث يحرمون من الدعم للسولار فهل درسنا وضعهم المادي في ضوء نفقاتهم العائلية؟ حيث حرم هؤلاء من الدعم .

فبيته المستأجر بمائة دينار اضافة للمياه والكهرباء (٣٠) دينار شهريا.

يلزمه من السولار للتدفئة شهريا بمعدل ٩٠ ديناراً.

فيبقى من راتبه (٨٠) ديناراً، ويعيل اسرة مؤلفة من عشرة افراد.

فهل عوض الالاف بل عشرات الالاف من هؤلاء؟ ام سيدفعون ليلسلكوا طرق غير مشروعة من السرقات فيجدد عهدها ومن الغش والتزوير والرشاوة وما هي الالية التي تعرفنا بالذين يقل دخلهم عن (٣٠٠) دينار من القطاع الخاص ومعظمهم من ذوي الاعمال الحرة ما هو الميزان لضبط ذلك.

ومع شديد الاسف ان ذلك يتناقض مع ارتفاع الاسعار المهرق بل المذهل وبخاصة للفقراء وذوي الدخل المحدود والجدير بالذكر ان الحكومة الاولى في عهد هذا المجلس الكريم قطعت عهداً على نفسها الا تزيد في الاسعار الا بعد الرجوع الى مجلس النواب.

ويعتبر ذلك العهد حقاً مكتسباً للشعب يجب الحفاظ عليه والالتزام به.

لذلك نعتبر جميع انواع الزيادة الطارئة على الاسعار نعتبرها لاغية، ونعتبرها نقضاً للعهد الذي التزمت به الحكومة.

وبما انه عهد ايجابي فيه صون لحقوق الشعب يجب على سائر الحكومات ان تتوارثه عن سابقتها لذلك نلاحظ ان معظم افراد الشعب من الفقراء وذوي الدخل المحدود تحملوا الجانب الاكبر من حجوم تخفيض العجز البالغ (٨٠) مليون دينار لعام ١٩٩٢.

معالي الرئيس

القطاع الزراعي:

كان تعويضه فقط عما يستهلكه من سولار للمضخات التي تضخ المياه من الابار الارتوازية.

وهل ضخ المياه من غير الابار الارتوازية لا تعويض له؟ بل وأين تعويض المزارع عما يستهلكه من سولار لسيارته ومدفئته اللتين تشتغلان بالسولار.

ثالثاً: نستنتج من ذلك ان معظم المالكين للابار الارتوازية هم من ذوي رأس مال الضخم ومن ذوي النفوذ في هذا البلد فلذلك كان القرار

المواد التموينية

فهل نواب المجلس الكريم واعضاء الحكومة الموقرة يكتفون عائلنا بتلك المواد الطحين والسكر والرز والخلب؟ وهل يا ترى اذا خاطب كل منا اهله ليكتفوا بذلك، فهل يسلم من عملية تمرد داخل بيته؟ بل اذا اصر على الاكتفاء بتلك المواد فسوف لا يفتح له باب البيت في اليوم التالي واوهم وزير التموين مع احترامي للجليل لمعاله.

والجدير بالذكر يوم ان اقترحت البطاقة التموينية منذ سنتين، فقد طالبت باثني عشرة مادة تموينية ضرورية لا يستغنى عنها اي بيت وبخاصة الفقراء وذوي الدخل المحدود.

وتلك المواد التي اقترحتها قبل سنتين ضمن البطاقة التموينية: هي الطحين والسكر والرز والخلب والزيت والزيوت والفول والعدس والحمص والطحينية والشاي والسمن، ويوم ان اكتفت الحكومة بالمواد الاربعة وفرت البطاقة التموينية (٢٥) مليون دينار حسب تقرير وزارة التموين.

لاجل ذلك اجدد مطالبي العادلة الرحمة بالشعب ان تستكمل المواد الاثنتا عشرة انفة الذكر ويراعى معها مستلزمات المدارس من زي مدرسي وقرطاسية.

معالي الرئيس

مع شديد الاسف عندما يضاف الى الاردن (٣٠٠) الف مواطن عائدون الى الوطن الام بعد تعرضهم للاضطهاد في الخليج. فهل يا ترى يزداد الدعم للتموين ام

ينقص منه؟

حيث كان الدعم سنة ٩٠ قرابة (٨٥) مليون دينار وسنة (٩١) يصبح (٦٢) مليون دينار وسنة (٩٢) حيث احتشدت ثلاثمائة الف عائد يخفض الدعم تخفيضاً مذهلاً ومرهقاً للشعب وبخاصة الفقراء وذوي الدخل المحدود بمعنى ان السنة الاولى اذابت الشحم والسنة الثانية اسقطت اللحم والسنة الثالثة يا معالي وزير التموين والحكومة الموقرة دقت العظم، فيصبح الدعم من ٨٥ مليون دينار سنة (٩٠) الى (٤٨) مليون دينار سنة (٩٢).

مضى خلال ولادة الالام والمهموم لدى الاطفال اليتامى والامهات التكلال والاباء الحيارى، ولست ادري، لماذا لا تضع الحكومة الموقرة خطة حكيمه لاستصلاح الاراضي حتى تشبع البطون الجائعة والنفس المحرومة.

وان الخبراء الاجانب كانوا يخيفوننا بشح المياه، فزجرهم الله عز وجل بسياط قدرته، واطلنا بسحائب رحمته حيث ارسل علينا الساء مدرارا بل عززها الله بغطاء مديد من الثلوج تساعد على الاحتفاظ باكبر مخزون مائي لم تشهد البلاد منذ قرابة مائة عام، ولله الفضل والمنة، وهذا حافز كريم يجب ان يحمل الحكومة الموقرة على سرعة استصلاح الاراضي بعد ان زدنا الله بسلاح الماء المعطاء وجعلنا من الماء كل شيء حي.

ولماذا لا نستورد لحومنا من السودان الشقيق؟ وهم على استعداد كريم يشكرون عليه؟

معالي الرئيس، في الختام

ان منقذ الانسانية سيدنا محمد صلى الله عليه واله وسلم كان كريماً جواداً، واجود ما يكون في رمضان المبارك.

فهل للحكومة الموقرة ان تقتدي بالرسول الاعظم فتكون اجود ما تكون في رمضان المبارك؟

حتى يستشعر الشعب العربي المسلم في اردن الحشد والرباط انه يصوم شهراً وله رحمة واوسطه مغفرة واخره عتق من النار.

ولعل الله تعالى يكرمنا والحكومة لتكون من عتقاء النار؟ نار الدنيا حيث الذل والهوان، وحيث الفقر والشقاء ونار الالام حيث الضراء والبأساء ويعتقنا الله تعالى بعفوه من نار الاخرة يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم، وشكراً لكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ احمد عويدي.

الدكتور احمد عويدي العبادي: بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً سيدي الرئيس، ستكون كلمتي قصيرة ومرجلة.

نناقش اليوم موضوعين هامين هما اسعار المحروقات واسعار المواد التموينية اما اسعار المحروقات فهو امر متعلق بوزارة المالية وقد سبق وقلت في خطابي لدى مناقشتنا لميزانية الدولة (١٩٩٢)، ان للبنك الدولي عيوننا لدينا هنا لا يرون فينا إلا ولا ذمة لا يهتم جوعنا ان شبعوا ولا عرينا اذا اكتسوا، لذلك فان موضوع اسعار المحروقات امر من صوت البنك الدولي من

خلال عيونه وعملاته وكنت حددتهم في خطابي ولا حاجة للعودة ثانية اليه، اما موضوع المواد الاستهلاكية والمواد التموينية فقد استمعنا بروية ودرست بعميق ايضاً ما تفضل به معالي وزير التموين والقاه على مسامع مجلسنا الكريم. ولكنني حقيقة سأتطرق الى امرين الامر الاول متعلق فيما ارى شخصياً من الاسباب الكامنة وراء ارتفاع الاسعار واتطرق الى امر اخر وهو ما يمكن ان نره واره شخصياً من حل لمثل هذه المشكلة في رأيي ان هناك ثلاثة اسباب تكمن وراء ارتفاع المواد الاستهلاكية.

الاول: وجود شح او اشباح هذا الشح نراه تارة ولا نستطيع على حسه او تحديده، ونحسه تارة ولا نراه انها مراكز القوى والارتباطات هنا وهناك التي تضع في مواقع القرار اناس ياتقرون بامرهم، هم لهم عيون علينا وليست لنا وبالتالي فان هذا الشح يجب تحديده، وقد سبق وتحدثت اكثر من مرة في خطابات سابقة حول هذا الموضوع، ومن الشح المواد الغذائية ويتلاعبون بقوت الشعب فيدخلون هذه المادة بعضاً من الوقت حتى يرتفع سعرها ومن ثم يطرحوها في السوق بالسعر الذي يرتأونه ويرونه من اجل مصالحهم لا من اجل مصالح الوطن هؤلاء نجدهم تحت هيمنة الطمع والجشع على حساب المواطن المسكين، ولا شك ان مثل هذا الشح موجود في كل زاوية وركن، وفي مثل هذا فاني اثني على ما تفضل به معالي زميلنا عبدالرؤف الروابدة حول موضوع مشاريع القمح في مناطق الديسة ومناطق رم

ومناطق جنوب الاردن نجد انها تكلف الخزينة اكثر مما يجب ان يترتب منها للخزينة او للشعب ونجد ان هذه الارض التي اخذت لتستأجر من اجل زراعة القمح تزرع من اجل الخضار والفواكه التي لا تزيد اسعار الفواكه والخضار الا ارتفاع لا نقصان وانكم عندما تذهبون الى الحانوت مثلما اذهب لتجدهم يقولون بان هذه البطاطا او تلك البندورة او البطيخ او التفاح من مناطق التي كان يجب ان تكون مخصصة لزراعة القمح. حقيقة ان هذا الامر امر هام جداً خطير على مخزون المياه الجوفية وخطير ايضا على قوت الشعب وخطير ايضا على مصالحه فال المطلوب من الحكومة بل هو امر ملح ان تعالج هذا الامر لانه الاصل فيه ان يكون لذوي الدخل المحدود وللمواطنين وليس لأولئك الذين يعيشون اكثر ما يعيشون سندباد جوي يطوف الارحاء والاجواء على حساب ما يطوف في انفس الشعب من جوع والم وظلومات.

والنقطة الثانية او السبب الثاني حقيقة هو شعبنا الكريم الذي لا شك انه اكتسب او اخذ او اوجد عددا من العادات الضارة به وبالوطن حيث لم يعد او لم تعد اية عائلة تكتفي بوجود طبقا واحد على المائدة او نوع واحد من الطعام على المائدة ومثل هذا الامر حقيقة تزيد من كمية الاستهلاك ومن ثم تزيد من العرض وتزيد من الطلب وبالتالي يؤدي الى ارتفاع الاسعار فلا شك ان المطلوب من الحكومة ان تقوم بتوعية كبيرة وكثيرة من خلال وسائل الاعلام التي لا نراها حاضرة هذه الايام الا ما هو مسم للبلدن ومقزز للنفس ان تقوم وسائل الاعلام بتوعية المواطنين حول ما يجب ان يكون عليه من خلال

اصحاب النفوذ الاجتماعي واصحاب النفوذ الاقتصادي والسياسي والروحي لذلك فان مواطننا مشغول عن قضيته الكبرى قضية الوطن والقضية الفلسطينية مشغول في كم يستطيع توفير كميات من نفود وهل سيجمرك سيارته ام لم يجمرك كل هذه الاشياء حقيقة نجد ان مواطننا مشغول بها عما سواها وبالتالي مشغول عن الوطن ومن ثم نجد ان الطلب كثير لان الانسان يريد تنوع كبير وكثيرا ومن ثم ترتفع الاسعار، فاذا ما اقلع شعبنا عن مثل العادات الضارة نجده انه سيصل الى شاطئ السلام ان شاء الله وحقيقة النقطة الثالثة هي وزارة التموين من خلال مطالعني لكل ما يصدر عن وزارة التموين من تعليمات واوامر منشورة في وسائل الاعلام المختلفة نجد انها تعمل حقيقة على تخفيض الاسعار ولكن الامر يفلت من يديها لان الشبح المتأمر على الوطن، والشبح القوى الخفية التي تحرك الاشياء تجعل الامور تفلت ليس فقط من وزارة التموين وايضا تفلت منا كمجلس نواب ومجلس وزراء وبالتالي فان وزارة التموين فقد قامت بجهود مشكورة تقدر عليها ويقدر وزيرها لمثل هذه الجهود، لا تستطيع وحدها ان تنوء بمثل هذا العبء الثقيل امام عادات متوسعة على حساب مزيد من الاستهلاك وامام وجود شبح يلتهم وزارة ومجالس دون ان يعبه بها او يخاف منها من هنا فاني حقيقة انتقل الى النقطة الاخرى او البند الثاني من خطابي وهو ما يتعلق في موضوع ما اراه حول حل هذه المشكلة ولعل في ذلك بعض الفائدة ان شاء الله.

١ - انا شخصيا ارى تعويم استيراد المواد الاستهلاكية التي يحتاجها المجتمع

الاردني، ولاشك ان وزارة التموين ومؤسسات الحكومة تعرف تماماً ما هي هذه المواد واهمها حقيقة، في هذه الايام الخضار والفواكه واللحوم ولا شك ان التعويم وكثرة الاشياء في السوق ستؤدي الى نقصاً في الاسعار وارى ايضا ان يوضع حد اعلى للاسعار ويصبح ترك الحد الأدنى من السعر متروك للعرض والطلب ومتروك للتجار، النقطة الثانية.

ارى شدة الرقابة على الاسعار ووضع قانون سريع لعله ان وجد استصاغة من الزملاء اعضاء المجلس والاخوة الحكومة ان وجد استصاغة ان يعرض علينا اثناء هذه الدورة في ان يعاقب كل من يحتكر او يرفع سلعة لدى محكمة امن الدولة لان هذا امر يتعلق بامن المواطن وامن الغذاء وامن الوطن، وارى ايضا ان تصادر جميع كميات الخضار او الفواكه او اللحوم من المحل الذي يرفع مثل هذا السعر اذا رفع اللحوم تصادر جميع اللحوم ولا يمكن ان يتم هذا الا بموجب قانون او نظام، وانا شخصيا اعتقد بان الحزم والعزم امورا مهمة جدا في ضبط هذه الاشياء من اجل مصلحة الوطن ومن اجل مصلحة المواطن، النقطة الثالثة ارى ايجاد بطاقات تموينية للفقراء تسمح لهم بالشراء من المؤسسات الاستهلاكية المدنية والعسكرية ولا شك اذا تعذر ذلك يمكن ان تكون هنالك مؤسسة خاصة اسمها المؤسسة الاستهلاكية للفقراء تتبع وزارة التنمية وبالتالي فان وزارة التنمية من خلال دراسة الحالة الاجتماعية تستطيع ان تعرف من هم اللذين يستحقون مثل هذه المساعدة ويشترون لانهم اصحاب دخل

محدود ولاهم فقراء غير قادرين على شراء ما يحتاجون من الاشياء في السوق. اي كان هناك سوق موازية لهذه الاشياء، والنقطة الاخرى ارى ضرورة تكثيف الحملات حملات التوعية عبر وسائل الاعلام والمهرجانات وجميع الامور المتاحة.

النقطة الاخيرة التي انسبها او اوصي بها هي البقاء على دعم المواد الاستهلاكية والبقاء على دعم الاعلاف في الوقت الحاضر على الاقل، شكراً لاصفائكم، شكراً سيدي الرئيس، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ محمد العلاونة.

السيد محمد العلاونة: بسم الله الرحمن الرحيم، السلام عليكم ورحمة الله.

الحقيقة مع كل الاحترام والتقدير للحكومة الموقرة فان الذي قدمته في الورقة ليس سياسة تموينية لان التموين الحقيقة لا يعني اتخاذ اجراءات او حزمة منها وانما في الاصل هو كيفية توفير المواد التموينية وانفاقها، والسياسة التموينية المعتمدة في بلدنا رحمة في ظاهرها وباطنها وحقيقتها عذاب.

ويمكننا ان ندرك حجم المشكلة اذا اعدنا الى الازمان ان وزارة التموين قامت لنجد ان وزارة الاقتصاد الوطني قد الغيت وهذا يعني مؤشر ان بلدنا اصبح مستهلك فقط. والبلد يتلظى بجحيم هذا التوجه.

منذ العقد السادس يوم ان وضعت اسمه وحددت اطره مدرسة مزجت السم بالدمسم علمت تلك المدرسة اولم تعلم حتى وان سلمنا بحسن النية في منشأها وممارساتها وما حققته من اهداف وبالمقارنة فان الاردن كان ولنهاية العقد السادس من هذا القرن يصدر الى الخارج كل انواع الحبوب واللحوم ولديه الاكتفاء الذاتي من لحوم الدواجن وبيض المائدة والالبان ومشتقاتها علما ان عدد السكان لا يتقص في ذلك الوقت عن عدد السكان الحالي باكثر من نصف مليون نسمة. فانه والحالة كذلك يعني ان الاردن كان ينتج طعام خمسة ملايين نسمة اخذين بعين الاعتبار الكميات المصدرة، فكيف به الان وبعد عشرين سنة من ذلك التاريخ لا يستطيع ان يوفر اكثر من ١٠٪ من غذائه.

من هنا نجد مدى الاثر السيء لتلك المدرسة التي قيّمت امن البلد الغذائي بالمعايير الاقتصادية ويميزان الربع والحسارة، صحيح انها وصلت الاردن كميات من القمح هبة في بداية الستينات وصحيح ان السعر العالمي للقمح متدني ولكن التحلي عن الاستمرار بانتاج المواد المتعلقة بالامن الغذائي كالقمح مثلا طعنة قاتلة لاسيا وان صاحب هذه المدرسة يعلم انه وان امتلكتنا القدرة المالية الذاتية على الشراء فسيبقى تحت رحمة الظروف السياسية الدولية واحيانا من الممكن ان لا يجد من يبيعه القمح حتى لو دفع بكل طن قمح مليار او حتى كل المليارات فكيف بمن يستدين الاموال من الخارج بفوائد ليشتري هذه المادة الغذائية وغيرها.

ان تلك المدرسة سيدي الرئيس والاخوة الزملاء قد اترفت البلد حتى ترك الناس الفلاحة

وهجر كثيرا منهم الارض المعطاء وتراجع الانتاج الزراعي تراجعاً كثيراً الا من بعض الخضروات والحمضيات التي كانت نتيجتها في وادينا الاخضر وبعض مواطن بوادينا مأساوية فتملحت الارض واستوطنت الامراض واقتل الفلاحون بالديون ووضعهم الاقتصادي تحت الصفر ولا ننسى المواسم الخضرية ذات الانتاجية العالية كيف ادى سوء التسويق وعدم وجود التصنيع الغذائي الى ان كبت الخضار او قلبت في حقولها اوشكلت الثمار الوفيرة المهذرة مكررة صحية وسيئة عندما كانت تكب البندورة على جوانب الطرق وفي الحقول واسواق الخضار. وبهذا كانت الضحية في بلدنا الزراعة وعسر علينا انتاج غذائنا محلياً فحصدنا ما نحن فيه وتبين ان فترة الترف تلك كانت فترة ترف خادعة ومع هذا ولما تبين انها كانت خدعة وبانت الحقيقة عارية وان شريحة كبيرة في مجتمعنا تحت خط الفقر جاءت نفس المدرسة فداوتها بالتي هي الداء فبدل ان تحاصر مشكلة الفقرة والبطالة وخاصة في الريف الذي كان سلة غذاء البلد. بدل من مد يد العون الى من هم دون خط الفقر من خلال المساعدات الفورية لرفع مستوى عيشهم اي مستوى العيش الكريم واعادة روح الريف اليه بالمشاريح الزراعية الانتاجية وخاصة اعادة حيوية الاسرة الريفية ونشاطاتها الزراعية الحيوية بدلا من ذلك نصحت تلك المدرسة بالتسلق على المشكلة واستغلالها واستغلت تحت شعار محاربة الفقر وعون الفقراء فخرجت علينا بسياسة دعم المواد التموينية التي أدت الى ما وصلنا اليه اليوم المزيد من الترهل والتراخي لدى المواطن متوهماً او واهماً

ان سياسة دعم المواد الغذائية تأتي من الحكومة وان الدولة توفر له كل شيء دون ان يعلم ان الحزبة التي تدعم هذه المواد هي خزنته وما على الحكومة اية حكومة الا ان تستدين لتوفر له مما هب ودب من المعروف من طيب الثمار والحمدلله فقد سمحت مؤسسة التسويق الزراعي باستيراد الكاكاو والكيوي، والاناناس، والمنجة، والهندي... الخ الامر الذي اصبح المواطن يعتمد على الدولة في كل شيء ولم لا فأخر تقليعة تموينية هي ان وزارة التموين تبني القطايف للمواطنين وطالما ان الامر قد وصل الى ان واجب الحكومة توفير حتى القطايف فلماذا يحمل المواطن الهم ولماذا يغم من يدري فقد تقوم الحكومة ووزارة التموين خاصة، بمضغ اللقمة عن المواطن المستهلك وحتى بلعها، نعم انها سياسة موروثة بفضل المدرسة اياها التي لا زالت وبكل اسف المستشار المؤتمن وما خطاب الحكومة التمويني الذي تناقش الا امتداد لتلك السياسة واراها إي الحكومة كمن يبلغ الموس تشرنا من جهة فرحة باستيراد اللحوم بالطائرات واستيراد زيت الزيتون بالحاويات وتخبرنا ان مستودعاتها تنقص بالمواد التموينية ولديها مخزون استراتيجي لعدة اشهر ولسان حالها يقول للمواطن لا تهتم افتح فمك واملاً بطنك واسترخي ولا تشغل عقلك، ومن ناحية اخرى تصيح الحكومة من شح الموارد واستفحال مشكلة البطالة وتطير الى باريس ولندن لجدولة الديون. فالشعب لا زال يصبح من رفع المحروقات ولسان حال الحكومة يصيح، من اين اتي بالمال اذا لم اجدول الديون للحصول على المزيد منها واذا لم ارفع الاسعار لادعم لكم الغذاء وعموما وبهذه المناسبة فان

الاسعار اياها الاخوة كما تعلمون تعتمد على مدى العرض والطلب واعتقد ان شعبنا في اليومين الماضيين قد جرب هذا عملياً فاحجم عن شراء بعض الخضروات لارتفاع اسعارها فنزلت الاسعار وليس من المعقول ان هذه الظاهرة تبدو في رمضان ومظهرين وكان رمضان شهر شؤم على الاقتصاد الوطني وليس رمضان كذلك وحاشى ان يكون كذلك، واعتقد انه لا بد من اعادة النظر جذريا في هذا التوجه، كان الله في عون الشعب وعون الحكومة فعل الشعب ان يعلم ان بلسمه ليس في استهلاكه مواد غذائية مدعومة من الموائء، وعليه ان يعلم ان علاج دائه لا بد وان يتوجه للحصول على غذائه من المزارع وليس من الموائء، وان هذه السياسة سياسة الاعتماد على الاستيراد محرقة للاقتصاد الوطني والتي تؤدي بجهد البلد الى الفناء، وعمل الحكومة ان تضع بين يدي الشعب الحقائق التي تبين له من خلالها ان الاعتماد ببطنه على الحزبة يعني المزيد من الويلات وحتى نحقق اقتصاد قوي لا بد من تحقيق الامور التالية:

اولا: رفع الدعم عن المواد التموينية.

ثانيا: الغاء وزارة التموين وان تعود وزارة الاقتصاد، ثم ان تسند مراقبة الاسعار الى البلديات.

ثالثا: التوجه نحو انتاج، احتياجاتنا محليا.

رابعا: استغلال ثرواتنا الطبيعية من الحمامات الكثيرة الموجودة في بلدنا.

ايبا الاخوة الزملاء اذا علمنا ان الاردن يستورد لنا المواد الاستهلاكية (٢٢٠٠) مليون

دينار، وهذا الرقم لا يمكن ان يتفق ولا ان تتفق معه اية معادلة مقارنة ما عليه الاردن ووضعه التميز وانه يمكن وبوسعنا ان نقلص هذا المبلغ الكبير من خلال الاجراءات التالية:

اولا: القمح استوردنا سنة ١٩٩٠ من القمح (٦٠١١) الف طن ثمنهم (٥٩٢٥٠) مليون وربع وتعلمون ان الخبز يباع ب (٧٥) فلس. وطبعاً هذا بحجة دعم الفقير ومن المؤسف حقاً ان المليون هو المستفيد من هذا الدعم على حساب الفقير اذ ان هذا السعر المتدني يشجع شراء كميات احتياطية فيؤكل على الاكثر نصفها والباقي يرمى في الحاويات اما الفقير فانه لا يشتري اكثر من حاجته لقلة ذات اليد من جهة ويأكل حتى الفئات من جهة اخرى وبمعادلة بسيطة يمكننا ان نعلم كم هي خسائرنا نتيجة هذا الاجراء، لا تقل الكمية التي تطرح نتيجة هذه السياسة عن (٣٠٠٠٠٠) الف طن قمح نضعها في الحاويات، واذا ما اجرينا ايضا معادلة بسيطة وانتركها لخضراتكم فان استهلاكنا لا يزيد عن (٣١٥٠٠٠) الف طن فقط الاستهلاك الحقيقي، فنكون بموضوع القمح قد وفرنا المبلغ الذي بلغ (٥٩٢٥٠) مليون وربع على ان (٣٠٠٠٠٠) الف طن يمكن انتاجها محلياً.

الارز معدل استهلاك الفرد حسب احصائيات او ما ذكرته وزارة التمرين عن الارقام المستوردة من الرز على ان كل فرد في الاردن معدل استهلاكه (٣٥) كغم رز في السنة إضافة الى ما يأتي القطاع الخاص من الرز المصنع هذا إضافة الى ما يأتي القطاع الخاص من الرز المصنع وهذه الكمية كبيرة جداً، وتعلمون انه

يمكن توفير ما يطرح أيضاً من الرز اثناء الولايم ويقدر بـ (٣٠٪) من هذه الكمية وكذلك السكر فيمكننا توفير (١٥) مليون دينار فقط إذا نحن وفرنا هذه الكميات.

ثالثاً: الالبان وهي مفارقة عجيبة ولا توجد مثل هذه المعادلة في العالم اننا نستورد البقرة ونستورد العلف ونستورد الالة ونستورد العامل ثم بعد ذلك نريق انتاجها على الارض ولعلمكم فان الاردن يستورد من مشتقات الالبان يعني حليب بودرة، جبنة، حليب مكثف، وحتى القيمر معه يستورد (٢٢٥) مليون دينار ونصف في السنة اضافة طبعاً الى الحليب الذي يتكب، هذا المبلغ يمكن ان يوفر بالكامل ولا حاجة لاستيراد مشتقات الالبان ابداً اذ لدينا الكفاية وزيادة ايضا النقطة الرابعة الخضار المعلبة والمحفوظة والاردن بلد خضار يستورد الاردن من الخضار المعلبة والمحفوظة (١٤٣٠٠٠٠٠) في السنة خضار معلبة ومحفوظة، الفاكهة فعلاً انه شيء مستغرب ومستهنج ان يصل رقم استيراد الفاكهة طبعاً مربيات من بلغاريا وهنغاريا واثاناس والكاكنا والكويو... الخ.

مجموع ما نستورد من الفواكه ايها الاخوة (٤٨٧٤١٠٠٠) الف دينار في السنة، العصيرات الكيماوية والمشروبات الغازية نستورد منها، (٦٠٠٠٠٠) الف دينار في السنة، اما اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء فاننا نستورد في السنة بما فيه الدواجن طبعاً (٤٩٨٠٠٠٠) مليون الف دينار واعتقد اننا لسنا بحاجة الى اللحوم لان البدائل موجودة ابتداءً من العدس، العدس يسد عمل اللحم، والبرغل يسد عمل

نوفره فقط اذا اعتمدنا هذا الاسلوب ولنا بحاجة لاي شيء مما ذكر سابقاً وبالمشاريع المشار اليها سواء الانتاج الزراعي او تصنيع المكسرات والمواد العلفية يمكن ان تعالج مشكلة البطالة ايضا بتشغيل الناس بمثل هذه المصالح وهذه تحتاج الى ايدي عاملة كثيرة واما الفقر وانا ادعو الى رفع الدعم عن المواد التموينية فاني اقول اولاً وقبل كل شيء يجب ان نحل مشكلة الفقر في البلد وقد قدمت لمجلسكم الكريم دراسة تظهر ان مشكلة الفقر تعالج فقط (٢٤) مليون دينار في السنة فقط.

اما الخامات الطبيعية ويمكن من خلال استغلالها واستثمارها اقامة مشاريع ذات جدوى اقتصادية ومن هذه المشاريع على سبيل المثال هذا المشروع: استغلال الرمال الزجاجية نحن بالاردن لا نستغل اكثر من الزجاج من هذه الرمال علماً بان من هذه الرمال رمل السليكا فهو في الاردن على درجات عالية من النقاوة وقد ذكرت دراسات قام بها فريق من خبيرائنا في بعض الجامعات وخاصة في جامعة اليرموك وما ورد ايضا في كتاب اصدرته سلطة المصادر الطبيعية ونشرته عن الثروة المعدنية في الاردن لا سيما وان دولة مثل استراليا تحقق عائداً هاماً من تصدير رمل السليكا لا سيما وان هذه المادة تدخل في كثير من الصناعات التي تستورد كثيراً من موادها الجاهزة لسوقنا المحلي وبملايين الدنانير ومن مادة السليكا مواد تدخل في صناعة السكب ونتاج الاليف الزجاجية وصناعة اللبمبات الكهربائية والبلاستيك المدعم بالرمل المعالج ومن احدث واهم التطبيقات الجديدة انتاج السليكا الهلامية

اللحم والبيض والالبان كل هذه تسد عمل اللحم اضافة طبعاً الى انه عندنا انتاج لحم دجاج وبيض مائدة فيمكن الاستغناء بالكامل عن هذا الرقم، اما الحبوب العلفية فيستورد الاردن (٢٢٠٠٠٠) الف طن اعلاف علماً بان لدينا مواد خام محلية تندر ولا يتفجع بها لدينا ايها الاخوة (٢٥٠٠٠٠) الف طن في نمار بلوط، (٢٥٠٠٠٠) الف طن لان عندنا (٣٠٠٠٠٠) الف دونم مزروعة بالبلوط اوفيه بالبلوط الطبيعي، ثم عندنا ما بين ١٠٠ - (٢٠٠٠٠٠) الف طن جفت زيتون، عندنا (٥٠٠٠٠٠) الف طن جفت بندورة يعني التي يأخذ العصير منه وهذا نسبة البروتين فيه (٢٧٪) عندنا بحدود (١٠٠٠٠٠) الالاف طن خروب وهذه مجموعها تساوي نصف مليون طن بالسنة اي ضعف ما نستورده من الحبوب العلفية ويمكننا عند اذا ان نستغني بالكامل عن استيراد الاعلاف من الخارج، ثم لدينا مخلفات مسالخ وحيوانات نافقة وريش دجاج كل هذه تحدث مكرهه صحية ترمي على الطرقات يمكن استغلال هذه المواد لانتاج مركبات اعلاف التي نستورد منها بالسنة (١٠٥) مليون دينار ونصف اي ان لدينا مواد خام مقدرة بـ (٤٠٠٠٠٠) الف طن بالسنة تندر ولا نحتاج الى اكثر من هذه الكمية من الخارج اطلاقاً ولذلك هذه ايضا يمكن ان تلغى، ولا ننسى المكسرات التي نستورد منها بـ (٣٠٤٠٠٠٠٠) دينار لوز وصنوبر حتى البطيخ الذي كنا تنسل بالبرز تبعه نستفيد منها حرمونه اياه وجابلونه بطيخ ماله برز مشان نستورد البرز من الخارج فتبلغ هذه مجموعها (٣٠١) مليون هذا المبلغ يمكن ان

التي تستخدم كمادة عازلة للحرارة في المنازل والبيوت الزراعية، وان معاجين الحلاقة والاسنان وبعض انواع الشامبو الهلامية المستوردة تعتمد اساسا على السليكا الهلامية، ويقول الخبراء ان انتاج هذه السليكا يتم بمفاعلة سليكات الصوديوم (المنتجة محليا من الرمل الاردني) مع حمض الهيدروليك. ويقول الخبراء ايضا ان هذا سيتيح قيام صناعات اخرى مثل صناعة المادة الكيماوية كبريتات الصوديوم حيث يستورد الاردن اكثر من اربعة الاف طن سنويا منها وهناك مادة الزيولايت والتي اكتشفها دكتور جيولوجي اردني هو الدكتور ابراهيم الدويري من قسم الجيولوجيا في جامعة اليرموك وهذه المادة متوفرة بكميات كبيرة في الاردن وتستعمل لاغراض الزراعة حيث قابليتها لامتصاص الامونيا في استعمالها خاصة في محطات التنقية لمنع انتشار الروائح وبكل اسف نحن لا نستعمل هذه المادة في محطات التنقية في بلدنا تمنع انتشار الروائح الكريهة وكذلك في مزارع الابقار والدواجن للفرش نفسه وتستعمل بنسبة (١٥ - ٢٠٪) مع الزبل الحيواني لغايات الزراعة واغراض زراعية اخرى.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء الكرام.

لست الان بصدد سرد ثرواتنا الطبيعية على كثرتها ولكي اصبح باعل صوق ان بلدنا بخير وفيه كل الخير حاضراً شعبنا الكريم وحكومتنا الموقرة على تفهم حقيقة واقعا واقله اننا لسنا بحاجة لاحد الا الله سبحانه وتعالى وعلينا استثمار امكاناتنا المتاحة وخبرتنا الواسعة

جادين مخلصين لناكل مما نتيج ونحقق الاكتفاء الذاتي محليا.

واختتم بنموذج واقع حي في جامعة العلوم والتكنولوجيا جامعة العلوم والتكنولوجيا في ارض شبه صحراوية قامت بانشاء سد اوبركة او بحيرة ان شئت فقل هذه البحيرة من مياه الامطار تنتج جامعة العلوم والتكنولوجيا كل انواع الخضار والفاكهة وتصل الى قريب من الاكتفاء الذاتي لتغطية حاجات الجامعة هذا اضافة الى انتاج المحاصيل من القمح والحبوب العلفية ولديها قطاع من الاغنام والثروة الحيوانية وايضا في نفس الجامعة في قسم الهندسة توجد صناعة ادوات مخبرية زجاجية يمكن لو استغلت ان تغطي حاجة الاردن من هذه المواد.

اشكر لكم اصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ بسام حدادين. السيد بسام حدادين: معالي الرئيس، الزملاء الكرام.

غنياً عن القول اننا ونحن نناقش موضوع الاسعار انما نناقش مستوى معيشة الشعب انما نناقش السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، لا اريد ان اناقش هذا الموضوع على طريقة التدبير المنزلي ولا اريد ان اناقش الموضوع على طريقة الدخول ببعض الفتيات انما اعتقد ان على المجلس الكريم والقوى السياسية الفاعلة الحية بداخله كمثل وافراد ان نتناول هذا الموضوع بكل الجدية التي تعني بان يأخذ المجلس دوره في توجيه السياسة الحكومية

بما يتناسب مع تطلعات هذا المجلس وقواه الحية المنظمة ككتل وكأفراد، الحكومة تخط سياستها الاقتصادية ببرنامج تسميه برنامج التصحيح الاقتصادي، اسأل ويسأل معي كل الاقتصاديين وكل ابناء الشعب، اين هو هذا البرنامج؟ ولماذا حتى اللحظة يجري التعامل معه باعتباره سرا من اسرار الكون، لما لم يطرح هذا البرنامج بوسائل الاعلام وعلى الصحف ويكون مجالاً للحوار والنقاش بين افراد الشعب وبين القوى المنتجة بكافة اتجاهاته، ثم معلوم تماماً ان هذا البرنامج يأتي استجابة لخطاب النوايا التي تطلقها الحكومة وتسلمها الى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتنشئ الحكومة سياستها من ذلك فأسأل ايضا ان خطاب النوايا هذا لماذا لا يطلع المجلس الكريم على خطاب النوايا الذي تقدمه الحكومة الى صندوق النقد الدولي، لماذا لا يصبح هذا الامر شأن عام؟ وليس شأن مجموعة من الفنيين والتقنراط في هذه الوزارة او تلك، لما لا يطلع المجلس ويأخذ علماً بهذه التوجهات الحكومية؟ مخططاً من يظن بان ارتفاع اسعار المحروقات هو قرار حكومي محض لإيرادي انه قرارا محلي من خلال صندوق النقد الدولي، ونعلم الجميع وقد وجهت مذكرة الى الحكومة اثناء الزيارات المتكررة لاعضاء صندوق النقد الدولي وعن تدخلاتهم واستفساراتهم وتوجيهاتهم بالشأن الاقتصادي وكنت قد قلت قبل خمسة اشهر ان الامور تتجه بهذا الاتجاه، باتجاه رفع اسعار المحروقات وكان هناك عدم توضيح لا بل تمويه للرأي العام وتبرير غير مقنع لاسباب هذا الدعم، وكلنا يعرف ان فاتورة النفط تبيع وليس صحيح ما يقال بان الفئات

الشعبية لا تتضرر من هذا الرفع، الصحيح ان الديزل يستعمل للترازيت مثلاً وللتدفئة عند المسورين لكنها الغالبية الساحقة من المصانع تستعمل الديزل. وهذا ينعكس بالضرورة على البسكوت وعلى الخبز والحلويات وكل اشكال الاستهلاك لدى المواطنين، هذا القرار وسبقه قرار اخر اكثر خطورة قرار دعم ضريبة استهلاك ال (١٠٪) وهذه ايضا جاءت في اطار توصيات صندوق النقد الدولي التي الخقت الموضع الضرر بالانتاج الوطني وذلك بهدف تسهيل منافسة البضاعة الاجنبية للمستهلك المحلي ناهيك عن ان ذلك يؤدي الى ارتفاع الاسعار على المواطنين، الشيء الذي يجب مناقشته ايضا في هذا المجال هو ماذا عملت الحكومة لكي تخفف اعباء المعيشة على الفئات الشعبية الجواب واضح ان الحكومة لا تتقدم بهذا الاتجاه باي خطوة على الاطلاق، هذه الاسعار ترتفع يوم بعد يوم والرسوم والضرائب والمباشرة وغير المباشرة تزداد يوم بعد يوم والكل يعرف بان الاجور والرواتب لا زالت كما هي اذا ما استثنينا زيادة ال (١٠) دنائير لدى الموظفين والعسكريين، بينما في القطاع الخاص العمال وغيرهم لازالت هناك جمود في الاجور ومنذ سنوات طويلة ولم تتقدم الحكومة باتجاه تفعيل بعض اللجان وخاصة في وزارة العمل التي عليها ان تتدخل بزيادة اجور العاملين بما يتناسب وغلاء المعيشة وبشكل تدريجي كسلم، ايضا الحكومة مطالبة بأن تخفف اعباء تكلفة المعيشة على العمال وعلى صغار المستخدمين من خلال التدخل لزيادة اجور هؤلاء ووضع حد ادنى للاجور حتى يستطيع العامل والفقير المنتج ان يتحمل هذا

هكذا من المأهول

العمي من غلاء المعيشة، مع ذلك اعتقد بان وزارة التموين بما يعطيها قانون التموين رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٨، من صلاحيات تستطيع ان توظف هذه الصلاحيات اذا ما امتلك الارادة السياسية الصارمة والحازمة بجانب تخفيف الاعباء على الاخوة المواطنين، هذا القانون يعطي وزارة التموين حق احتكار استيراد كافة السلع الاساسية والضرورية، وانا اعلن معارضي لتعويم استيراد هذه المواد واؤيد بحزم ان تتدخل الحكومة لكي تؤمن للمواطنين المواد الاساسية الضرورية وتحميها من المضاربة والجشع والربح الزائد، هذا القانون يعطي الحكومة الحق بتحديد الاسعار ومراقبتها وهذا يعني ان على الحكومة ان تتدخل بشكل مباشر بتحديد الاسعار وان تضرب بيد من حديد دون مجاملة وهذا حتى اللحظة لم يشاهد بالضرورة التي نحتاجها والا لما دخلنا اي متجر لنجد البضاعة تختلف عن المتجر الذي بجانبه في الكثير من المواد الاساسية والتموينية، اختتم كلامي بالقول باننا اذا كنا جادين كمجلس بان يجري حماية مستوى معيشة الجماهير الشعبية فهذا يقتضي منا ان نسائل الحكومة ان تشهر بوجهها سلاح الثقة فهذا هو السلاح الذي غلظه كمجلس اذا رأينا ان الحكومة تبتعد عن النهج الذي نريده في سياستها التموينية او في سياستها الاقتصادية والى كلام خارج هذه الدائرة قد لا يتفق رفع العتب، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ ليث شبيلات.

السيد ليث الشبيلات: بسم الله الرحمن

الرحيم.

الحمد لله على كل حال والصلاة والسلام على النبي المختار صلى الله عليه وعلى اله وسلم.

سيادة رئيس المجلس السادة الزملاء

كلمتي هذه يشاركني فيها معالي النائب عبدالكريم الدغمي وسعادة الشيخ يعقوب قرش.

كأني انظر الى نفسي والى زملائي والواحد منا على الصراط يده مغلولتان الى عنقه ليس لديه رصيد يفكه من غله فيهوي سبعين خريفاً في نار جهنم والعياذ بالاله... كل ظلم يصيب الشعب اثناء ولايتنا نحن نتحمل مسؤوليته المباشرة حيث تدافعنا منافسين للفوز بمنصب النيابة عن هذا الشعب ولئن اعتقد احدنا ان مجرد مقولة «لا» في ديمقراطية صورية موجّهة لخدمة الظلم واضفاء الشرعية عليه ينجيه من الحساب فذاك مسكين قد ضل ضلالاً بعيداً... وان ظلم من هو اعقل قليلاً اننا عند حلول الظلم نكون فقط اعواناً للظلمة فقد طاش رأيه لاننا نكون عندئذ والله من الظلمة انفسهم.

كم منا يأمر الناس بالتقوى ونحن في هذا اليوم احوج ما نكون اليها.

اللهم انك ادرى بسرئرننا... هل اننا فتحنا المناقشة في موضوع الاسعار ارضاء لوجهك مستعدين ان نمضي في معارضتنا الى اقصى ما تتطلبه مسؤولياتنا بين يديك؟ ام ان هذه المناقشة يقصد بها وجه الشعب المسكين

لنسجل امامه، اننا اعترضنا على موضوع الاسعار كما وعدنا جميعاً في الانتخابات ولكن لم نفلح ولم نحصل على الاغلبية... فنعطي هذا الظلم شريعته الشعبية بالديموقراطية السورية... اقول صورية لانها ديموقراطية لها حدودها ويبدو اننا ارتضينا تلك الحدود... فهي ديموقراطية يهلل لها ويمتدحها الغرب المكبل لهذه الدولة وللشعب من ورائها طالما لم تعدد حدود المعارضة الاحتجاجية الى المعارضة التغييرية.

فاذا تعدت ذلك فان الديموقراطية تحتاج الى انقاذ من اعداء الحضارة الذين يرفضون اناقة قيد العبودية المصنوع في نادي باريس او نادي لندن او في نادي النوادي في صندوق النقد الدولي...

ويبدو اننا ارتضينا عملياً بهذه الديموقراطية المقوصة باسم العقلانية حيث يقول الحكماء الناصحون الذين لا ندري لوجه من يتقربون بالنصح... هذه الطلبات تغضب الحكومات وقد تقصر من عمر الديموقراطية وكان الديموقراطية في هذا النظام مئة او فضل او تجربة كما يجزم من يصنفونها بذلك.

وان كان يراد للديموقراطية ان تكون «مرشدة» ورضينا بذلك تحت حجة التفضل والحكمة فاننا في رأينا اثمون ونستحق غضب الله، والملائكة والناس اجمعين...

يكاد لا يكون فينا نائب لم يهاجم رفع الاسعار وما سميناه في الانتخابات بوصفه النقد الدولي وهما امران رئيسان شرطها الشعب علينا بالاضافة الى القضية الفلسطينية ليس لنا اية شرعية ان لم نوفي بهم... فهنيئاً للحكومة التي

تخالف ارادة الشعب بممثلين مثلنا ان شئنا ان ننحرف عن برامجنا التي بوعيت من خلال انتخابنا ولم ننتخب لسواد في عيوننا بل نستطيع ان نقول انه اذا تم تمرير هذه السياسات بشكل مخالف لارادة الشعب الاصلية ان الحكومة لو ارادت ان تفصل معارضة تفصيلاً لخدمة اغراضها فانها لا تستطيع ان تصل الى افضل من الوجود فتبارك الله احسن الخالقين.

سيدتي رئيس المجلس:

عندما يصل الامر الى طلب مناقشة عامة في برلمانات الدول الديموقراطية كما نرى يكون السيل قد بلغ الزبي وتكون المناقشة امتحاناً فاصلاً للحكومة يقضى لها او يقضى عليها... ولا تنام الوزارات قبلها وهي مرتعدة الفرائص مشفقة من نتائج المناقشة العامة... اما عندنا فما شاء الله فنرى غير ذلك حيث اصبحت المناقشات بالجملة ثلاث مناقشات هذا الاسبوع والحكومة مطمئنة كل الاطمئنان الى النتائج فيبدو ان قراراتها ملتصقة جداً بارادة الشعب التصاقاً لا يستطيع نائب معه مخالفتها حتى لا يغضب الشعب وهي مطمئنة الى الدرجة التي لا يشعر رئيسها ولا وزير ماليتها بأي حرج او خطر على حكومته بأن يناقش هذا الموضوع موضوع الاسعار في غيابه، فنتيجة النقاش على ما يبدو محسومة... فبالله عليكم (من حسم الامر مسبقاً مع الحكومة حتى تطمئن كل هذا الاطمئنان؟

سيدتي الرئيس،

كما قلت ان طلب المناقشة العامة في الامور الرئيسية يعني بالضرورة نية طرح الثقة بالحكومة لمن لم يعجبه رأياها وان عدم طرحها من

اي نائب يعني تجديد مياحة اجماعية للحكومة باسم الشعب في موضوع المناقشة واننا لذلك نطرح على المجلس الثقة بالحكومة طارحين بذلك الثقة بكل النهج الذي تسير عليه الحكومات المتعاقبة . . وليس ادل على ذلك من كون معالي نائب رئيس الوزراء الذي لا تمنعني الصداقة من تبيان انه كان يتحمل نفس المسؤولية الحكومية في الحكومة التي ضللت عمدا مجلس النواب تحت هذه القبة .

عدة مرات وهي تؤكد ان خدمة دين الدولة لم تتجاوز الخطوط الحمراء وحددت الخطوط الحمراء بـ ١٥٪ لتكشف بعد ذلك ان خدمة الدين العام بلغت اضعاف ذلك . . وهذه الحكومة هي من اية حكومة سبقتها ملتزمة بالنهج العام الذي اوصلنا الى ما نحن عليه والذي يمنع على مجلس النواب تغييره وبجدة حماية المسيرة الديمقراطية من الاهتزاز، والحكومة هذه تطلب منا ان نصدق ان برنامج التصحيح هو برنامج وطني هذا البرنامج السري الذي تتكلم عنه كما ذكر بعض الزملاء والحكومة لم يصل احترامها لنا بعد الى الدرجة التي تتنازل فيه باطلاعنا عليه حتى لو كان اي امر فكيف نرضى لانفسنا ونحن مسؤولين تسير بأمر لم نطلع عليه وتروج له اقلام الرأسمالية في الصحف دون ان يطلع عليه الشعب ولا نواب الشعب نمدح شعباً ونذم شعباً . . بل انني اتحدى ان تكون لجنتنا المالية قد اطلعت عليه قبل ان نكتب تقريرها الذي يبارك وطنية البرنامج . .

لقد تم التوقيع على كتاب النوايا مع صندوق النقد الدولي قبيل اعلان تعديل

الاسعار كما سمته الحكومة . . ورفع الاسعار كما يسميه المنصفون دون اية تغطية اعلامية كبيرة ليلة سفر الوفد الى نادي باريس ذلك الرفع الذي تعاونت صحفنا «الديموقراطية جدا» و «الملتزمة» قضايا الشعب في التحضير والترويج له وفي كتم كثير من جوانبه والاحتيال على ابراز بعض جوانبه مثل عدم رفع سعر الرغيف بشكل درامي بطولي . . وما زال الناس يعتقدون ان هنالك ديموقراطية ويتساءل احد المواطنين هاتفياً هذا الصباح لماذا لا يسمح للرأي الاخر عن عملية السلام، عفواً رأينا عملية الاستسلام، وللرأي الاخر عن الاسعار ان ينشر ولماذا لا تحترم الحكومة النواب فتزفع الاسعار قبل عرض الموضوع عليهم هكذا كان موضوع المقالة او ان تفرض اضاف الرجل او ان تفرض هذا الموضوع عرفياً دون مجلس النواب فطمأنته ان ان الحكومة مرتاحة جداً من «ديموقراطيتها» وهي ليست بحاجة الى قرارات عرفية لرفع الاسعار عندما تتأكد من ان مجلس النواب لن يقف في وجهها في هذا الامر الخطير جداً .

واما الصحف فيصر السيد وزير الاعلام في رده على ادعائي واللذان وزعا عليكم بان وزارة الاعلام لا تراقب ولا تتدخل في منع الصحف من النشر او من الدخول . . وهاهي الاهالي تتعرض مرة اخرى للمضايقة وللمصادرة بعد ان تعودت هي والرباط وغيرها الى مسلسل المضايقات دوماً وإلى المنع في كثير من الاحيان . . ولم يتم الافراج عنها هذه المرة الاهالي الا بعد تدخلات كثيرة . . لماذا؟ لانها نشرت عن موضوع رفع الاسعار دون تحريف ودون ترويج للسلطة المرتكبة لهذا الاجراء . .

هذه جريمة الاهالي ستطلعون عليها بعد ان سمح لها بالمداولة .
سيدني الرئيس، الزملاء النواب
لقد تكرست الطبقة بشكل مذهل في البلاد فالفقراء يزدادون فقراً وتزداد اعدادهم بأصمحلل الطبقة المتوسطة والاغنياء يزدادون غنى . . وللاسف فان معظم السياسيين حتى من لم يكن غنيا منهم قد التحق في خدمة الطبقة المحظوظة، ومجلس النواب اليوم امام امتحان جديد بعد ان لم يوفق كثيراً في الامتحانات الرئيسية التي سبقت من قضية الحريات الى القضية الفلسطينية الى المقاطعة الرسمية للعراق . . فالى من سينحاز مجلس النواب اليوم؟
ايها الزملاء

لقد جاء مجلسنا هذا بعد انتفاضة الجنوب التي كان سببها رفع الاسعار وزين للناس ان عودة مجلس النواب ستكون صمام امان خصوصاً لموضوع معيشتهم واني احذر اليوم من وراء هذا المنبر ان مجلسنا هذا سيكون مسؤولاً مسؤولية مباشرة عن فقدان الامن الاجتماعي في المستقبل حيث لا نعتقد ان الشعب سيبقى على ثقته بنا وستحركه الضغوط غير المعقولة للتصرف حسبما قال الصحافي الجليل (عجبت لمن لا يجد قوت يومه كيف لا يخرج على الناس شاهراً سيفه) .

وكما قال احد الزملاء اليوم صديقك من صدقك لا من صدقك . . ان التكلم عن وطنية البرنامج لا يقنع الناس فالمدبونية التي ترزخ تحتها البلاد، وهي من اعل مدبونيات العالم اذا قيس بمقدار الدين الى كل مواطن، مشبوهة

مرية ويتفق المؤيدون والمعارضون على تسميته القرارات التي اوصلتنا الى هذه المدبونية بانها على اقل تقدير خاطئة جداً فماذا تغير في نهج الحكم واسلوبه حتى يقتنع المواطن الى ان هنالك جدياً برنامج وطني للاصلاح . . لم يتغير شيء على مسؤولي القيادة وان تغير كراسي الحكم بات كلبه الكراسي الموسيقية ولقد ضاع الشعب وضعنا معه . . بالامس مسؤول حكومي والان معارضة على استحياه وغدا في كرسي الحكم دون ان يتغير شيء . . ولو سأل سائل وكيف يكون البرنامج الوطني لاجنبائه بانه لا يختلف كثيراً عن البرنامج المطروح الا ان الثقة بان القيادة الحكومية ملتصقة بالناس تبدأ الاصلاح بنفسها فتطيب نفوس الناس بذلك فيقلدونهم بالتشرف من اجل انقاذ البلاد هذا الفرق الوحيد وهل فرق بسيط؟ قال احد المعاصرين لخلفاء ثلاثة . . عاصرت عبدالمملك بن مروان فوجدت الناس يتفخخرون بالبناء وعاصرت سليمان بن عبدالمملك فوجدت الناس يتفخخرون بالطعام وعاصرت عمر بن عبدالعزيز فوجدت الناس يتباهون بالزهد . .

نعم البلاد تحتاج الى شد احزمة وتحتاج الى انقاذ وتحتاج فوق ذلك كله الى قيادات تستطيع اقناع الناس بالالتزام بالقوة . . انني وانا اراقب ضغوط الاغراءات على كتاب وكيف تفتح لي اولوية الاستفادة من الخدمات وانتقال النائب الى الفقة غير المحرومة لارى في هذا لوحده خطراً عظيماً فكيف اذا اضمنا الى ذلك اقبال ذاتياً على الدنيا والاستفادة من فرص الوجاهة او التقدم بطلبات الاستفادة منها فماذا

هكذا من المثل

نقول في الوزراء وفي غيرهم .

ان برنامج التصحيح الذي يفرضه صندوق النقد الدولي يبدو منطقياً اذا ما نظرنا الى حالة المديونية ولكن بالله عليكم من اوصل العالم الثالث كله بل والثاني ايضا الى المديونية المهزلة هذه اليسوا هم المرابون انفسهم الذين شجعوا البلاد على اخذ القروض وهم يدركون بل ويعلمون علم اليقين ان حكومات العالم الثالث ستفقد شخصياتهم بالعمولات من وراء مشاريع لا تفيد بلادهم اولا طاقة لبلادهم على سدادها وكانوا هم يمتدحون لنا هؤلاء المسؤولين المكلفين بالتخطيط وبالحصول على الدين ويقولون انهم عباقرة وجهابذة ويتقدمون بالتهنئة الى بلادهم والى شعوبهم بمثل هذه العبقريات . . . والان يلتفت صندوق النقد ليقول ان حكومات العالم الثالث تبذّر اموال الديون ونقول نعم ولكن بتواطؤكم وتعمدكم حتى توصلوا البلاد الى ان ترهن استقلالها ومواردها للمستعمر بشكله الجديد .

ايها السادة ان صندوق النقد الدولي قد نجح في تحريك ثورات في العالم اكثر من اي حركة متطرفة ماركسية كانت ام غيرها في العقود الماضية هكذا يعترف احد المسؤولين في الصندوق نفسه ونحن الذين لم يبق منا احد الا وشتم صندوق النقد ووصفته قبل الانتخابات اصبحتنا نروج لهم اليوم دون ان يسمح لنا بالاطلاع على برنامج التصحيح بل واعلمني بعض الوزراء السابقين ان البرنامج لم يطلع عليه جميع الوزراء في المجلس الذي كان فيه .

لقد شهد الله انني في اول فقرة من فقرات

كلامي تحت هذه القبة من وراء هذا المنبر قبل تسع سنوات قد حذرت من المديونية وانها تقضي الى بيع الاستقلال وقيمت على ذلك في كل كلمة رئيسة بعد ذلك وكنا نتهم باننا متطرفون ، والان ونحن نرفض معالجة المعضلة من حكومات هي امتداد كامل للنهج السابق سنهتم بالتطرف في الوقت الذي نرى زملاء عديدين شاركوا في مخالفتنا سابقا وهم اعضاء في الحكومات التي سببت البلاء بخالفوننا اليوم ايضا عندما ينظرون لتبرير وسيلة العلاج . .

ان برنامج صندوق النقد بجميع الدول المدينة (دول الرق والعبودية) هو تكبيل للدول التي رضخت بالطاعة للنظام الدولي وذلك فقط بتأجيل المديونية الى اشعار اخر السيف يبقى مشهور حتى تعود الى بحبوحة الادمان على الاستهلاك ويهدف الى تقليص جيوشهم كما ذكر احد الزملاء لان الجيوش هي السند الاخير لحماية الاستقلال من السلب وتخويلها الى قوات امنية تحفظ النظام لصالح النظام الدولي الجديد . . ونقول من يزين لنا هذا بحجة انه ليس بالامكان ابداع مما كان وبحجة اننا قوم نرغب في ان نعيش ان طلب الدنيا بذاته هو اصل السياسات الفاسدة .

وان الدنيا تهرب من طالبها . . يا خالد اطلب الموت توهب لك الحياة ونقول لهم (ان الموت الذي تفرون منه فانه ملائكم) وان الفقر الذي تفرون منه فانه ملائكم فاقبلوا عليه بارادتكم واقتحموه متماسكين مع شعب يثق بقيادات مخلصه توهب لنا ولكم الحياة ويوهب لنا ولكم الغنى وتمسأ حياة ذليلة في استقلال مزيف ارض محتلة وارادة اقتصادية وسياسية

مكبلة وحصار بحري على شواطئنا ونحن ما زلنا متمسكين بالحياة في مثل هذه العبودية . . وختاماً ايها السادة الزملاء .

ان الحكومة التي لم تغير شيئاً من النهج الخاطيء للحكم يجب ان تسقط والا فان مجلس النواب سيسقط وسيأخذ الناس بزمام المبادرة بأيديهم اللهم اني قد نصحت اللهم اني قد بلغت والسلام .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام، اجنبي حقيقة ما اردت ان اقاطع كلمة اخي الاستاذ ليث على ما ابداه من روح طيبة واقدر واحترم هذا الكلام، ولكني رئيساً لهذا المجلس اجد نفسي ان اقول فيما يقال حول ما يطرح في هذا المجلس مثل هذا الطرح موضوع مناقشة يحكمه نظام داخلي وكلنا اشواق ومفعمون بالطموحات الكثيرة لما نرى من اصلاح، لكن التزامنا بالنظام الداخلي واحترامنا لتشريعاتنا ومحاولتنا الجادة لتفعيلها والتزامنا بقرارات المجلس واراها الاخوة الآخرين يدعون ان ننظر بدقة وحكمة فيما يجب ان يكون وكيف يجب ان يكون، فنحن بهذه المناقشة كلنا طموحات ولا شك ولكن تحت بند محدد من النظام الداخلي لا نستطيع ان نخرج عنه ونحن لسنا في معركة وانما نتناصح وتبادل الرأي فيما يقال وعملية اصلاح مطلوبة ولها وسائلها والعمل المؤسسي هو الطريق، وكل التقدير لكلمة اخي الاستاذ ليث، الاستاذ محمد الدردور.

السيد محمد الدردور: بسم الله الرحمن الرحيم .

معالي الرئيس، حضرات الزملاء

ان المعاناة والضنك التي يعيشها المواطن والمسؤوليات التي يتحمل اعبائها والتي نتجت وتنتج عنه الاستمرار في رفع اسعار المواد بسبب فرض ضرائب مختلفة عليها وصلت في حدها الاعلى الى ما نسبته (٢٥٪) كما هي ضريبة الاستهلاك ثم رسوم عالية على كثير من المواد كالسجائر والمحروقات علاوة على الارتفاع الحاد لما هو اساسي من المواد الغذائية كالحضروات واللحوم . اذ ان ارتفاع الاسعار شمل جميع حاجيات المواطن باستثناء المواد المدعومة من وزارة التسمين والتي هي الطحين والارز والسكر . ان هذا الضنك وتلك المعاناة اصبحتا فوق طاقة المواطن من ذوي الدخل المحدود والموظفين كما ان ارباب الاسر من عامة الناس اصبحوا عاجزين عن توفير ما هو اساسي لاسرهم .

لذلك فاني اؤكد على ضرورة مراعاة قدرة المواطن الذي هو اغلى ما نملك ولا نريد ان يكون الغذاء اغلى ما نملك، ومع تقديري لجهة المسؤولين في وزارة التسمين على توفير المواد الغذائية فاني اتساءل كيف نحصر على توفير هذه المواد ونستوردها بالعمالات الصعبة ولا نحصر على توفير ما هو اعلى منها بسعر مناسب لذوي الدخل المحدود فالحضروات والفواكه لم يعد بإمكان هؤلاء الناس الحصول عليها وليس المستفيد من ذلك المزارع بل ان الوسطاء هم المستغلون وقد كررنا وباستمرار من ضرورة الحد من جشع هذه الفئة وتحويل جزء من ارباحها الى المزارعين لكن شيئاً لم يتغير وهنا يحضرنى سؤال

هكذا من العمل

وهو ليس السبب الذي من اجله استوردنا اللحوم ودعمنا السكر والارز والحليب هو نفسه السبب الذي يجب علينا ان نقرر معادلة متوازنة بين التصدير والاستيراد مع المحافظة على مصلحة المزارع الصغير الذي ورد ذكره كمستغل للجهات التي تتكفل بشراء منتجاته وتسويقها لذلك فان دعوة التقشف دعوى مرفوضة لان مواطننا اولا متقشف رغم انفه ثم لان المنتفع من التقشف ليس المزارع بالنسبة للخضار والفواكه واذا طبقنا التقشف على المواطن فعم تقشف؟ عن البندورة ام الزهرة ام الخيار ام البطاطا اذا كان المطلوب من المواطن التقشف بهذا الاسلوب وعن هذه المواد فمن اجل منفعة اي جهة سيكون التقشف ان هذا مرفوض لانه فهم جائر يصيب المواطن في لقمة عيشه وهنا فاني اقترح على الحكومة ان تفتح باب المؤسسات الاستهلاكية للفقراء والذين يستفيدون من صندوق المعونة الوطنية وتزويد هؤلاء المستفيدين من المساعدات الغذائية كالمعلبات والاغذية الجافة تخفيفا على هذه الفئة من غول الغلاء واستشراء هذا الداء.

كما اقترح اعادة النظر في رواتب الموظفين التي تدنت قيمتها الشرائية الى الثلث والاخذ بعين الاعتبار المتقاعدين القدامى الذين يعانون اكثر من غيرهم من فئات هذا المجتمع الكريم.

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين.

كلنا نرغب وبقوة ان تخفف الحكومة الضرائب والرسوم وكافة الكلف التي تترق المواطن وكم نرغب ان تتحول الاردن الى واحة

معفاة من الجمارك ولكننا في نفس السوق كمسؤولين امام الله والشعب نعرف ان واردات الاردن المحلية رغم كل الاعباء لاتغطي النفقات الجارية فكيف والحال هذه يمكن ان ننق رأسماليا وانمائيا.

سيدي الرئيس.

بالرغم من الاعباء التي تثقل كاهل المواطنين والذي نشعر تجاهه بواجب المطالبة بالتخفيف عن اعبائه الا اننا لا نريد للاردن الا ان يكون قويا ابياً يتجه نحو الاعتماد على ذاته وموارده وهذا لا يتأتى الا من خلال المشاركة في تحمل الاعباء.

وشكراً والسلام عليكم

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس، حضرات الزملاء الافاضل، بدون مقدمات وبعبدا عن التنظير ومع ادراكي لقدرات وطاقت الاردن. فاني سأناقش هذا الموضوع باختصار شديد واصل فوراً الى ما اراه.

اولا اسعار المحروقات

أ - لا اعتراض لي على رفع اسعار البنزين الخاص.

ب - اما فيما يتعلق بمادة السولار او الديزل فاني اتحفظ على رفع سعرها للأسباب التالية:

اولا: هذه المادة تستهلكها الفئات الفقيرة بالتدفئة وتستهلك ايضا للالات الزراعية ووسائل النقل نقل الركاب والبضائع.

ثانيا: ان زيادة سعر هذه المادة يؤثر بشكل مباشر وبشكل غير مباشر ايضا على شرائع واسعة من ابناء شعبنا ويتحمل وزر هذه الزيادة المستهلك، فمثلا المزارع الذي يفلح ارضه بواسطة الجرارات ويحصد المحصول بواسطة آلات الحصاد التي يستأجرها، سيضطر ان يدفع اجرة اعلى بكثير من الاجرة التي كان يدفعها قبل الزيادة.

والذين يستخدمون وسائل النقل الخاصة سيدفعون اجرة اعلى ايضا.

والذين يستخدمون الديزل للتدفئة من خلال صوبات البواري، سيدفعون ايضا ثمن اعلى والذين يشترون السلع التي تنتجها المصانع سيدفعون ايضا ثمنا اعلى لهذه السلع والسلسلة طويلة.

ثالثا: هنالك ملاحظة اخرى تتعلق بنسبة الزيادة، فقد كان نسبة الزيادة عالية جدا وهي زيادة غير مألوفة وغير مسبوق.

ثانيا: المواد التموينية

يلاحظ ان اسعار المواد التموينية ترتفع باضطراب ويتسارع كبير، يقابل ذلك ثبات بالدخول وتدن في سعر العملة المحلية يترتب على ذلك حتما تلالى الطبقة الوسطى ونشوء طبقة فقيرة جدا تشكل الغالبية الساحقة من ابناء هذا الشعب وطبقة تمثل القلة ثرية جدا بل فاحشة الثراء وهذا ما نشهده في مجتمعاتنا.

في ضوء ذلك نريد دورا اكبر لوزارة التموين ودعمها ودعم القطاع العام لا يبعه ونريد لها دوراً اكبر في تحديد الاسعار والرقابة عليها، وملاحقة المخالفين وشمول ذلك لكافة السلع التموينية كما اطالب بدعم السلع التموينية الضرورية وعلى ان يستفيد من هذا الدعم الفقراء ذوي الدخل المحدود من خلال تنظيم دقيق تعدد الوزارة لهذه الغاية.

وبهذه المناسبة فاني اقترح على الحكومة الموقرة ان تقيم تنسيقا وتكاملا بين وزارتي الزراعة والتموين والمزارعين لتوجيههم نحو انتاج المواد التموينية التي تلبى وتشبع حاجات الشعب، واذا تم ذلك فانا نحقق هدفين في آن واحد، التخلص من التبعية الاقتصادية، والتحكم باسعار السلع.

«والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته»

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، اخر المتحدثين من الاخوة النواب، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين وبعد، معالي الرئيس، الاخوة الزملاء المحترمين السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ما دمنا بصدد مناقشة سياسة الحكومة التموينية ورفع الاسعار وخاصة ما يتعلق منها بالمحروقات مؤخرا وما هو مستبطن له نعلم به بعد والمخفي اعظم، فلا بد ان نقول مذكرين بهذا المثل الذي يبدو احيانا في صورة (كاريكاتيرية) ولكنه

في الواقع يعبر عن حال المواطن مع الحكومات يروي ان مواطن اشترى بطلا فلما قاسه على نفسه وجد فيه طول مقدار اصبعين فطلب الى زوجته ان تقص الزائد فادعت انها مشغولة فطلب الى امه فتعللت بنفس السبب فطلب الى ابنته ثم الى اخته ثم من زعله رمى البنتال وخرج الى عمله فلما تفرغت كل واحدة من عملها فطلت البنتال فقامت كل واحدة تقص بمقدار اصبعين فلما عاد يلبسه فاذا به فوق الركبة، ومواطننا كذلك مع الحكومات ووزارة المالية من جهة، ووزارة الترمين من جهة ثانية ووزارة الزراعة من جهة ثالثة، والبنوك من جهة رابعة، وجشع التجار من جهة خامسة وسادسة وهكذا، حتى وجدنا مواطننا لا يملك الا ورقة التوت التي ما بعدها الا المري وهذا الذي ينبغي ان نقف عنده طويلا لانا لا نقبل لمجلسنا ان يكون اخر من يعلم خاصة وان هناك تعهدات من الحكومات السابقة بانها تعد بعدم بحث مشكلة الاسعار الا بعد الرجوع الى المجلس واجراء مناقشة ومداولة معه وعلى اقل التقدير مع اللجنة المالية فوالله ما سمعت بما جرى الا بعد ما اعلنت الصحف، وهذا باعتقادي لا ينبغي ان يكون من باب احترامنا لبعضنا البعض فتغيب مجلس النواب في هذا الموضوع امر لا ينبغي ان يقال، نود ان نطلع على هذه المعالجة السحرية التي يدعون بانها تسمى برنامج وطنيا للتصحيح الاقتصادي ونحن جميعا نعلم تمام العلم ان هذا البرنامج وضع خارج الحدود ومن قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نريد ويأمانة المسؤولية ومسؤوليتنا امانة في اعناقنا جميعا يجب ان نطلع على هذا البرنامج بكل تفاصيله من (الفه الى يائه)

ثم تجري مناقشات فان كان سريرا فلتكن من خلال جلسات سرية وان كان ليس سرا فبامكاننا ان نناقش ذلك علنيا لنقول لمواطننا خطوطنا القادمة وفق الجدول التالي حتى لا يفاجيء هذا المواطن لبيبي نفسه على قاعدة العلم المسبق بشيء بانني اذا علمت الامر قبل وقوعه اخذت احتياطات اللازمة له وهذا باعتقادي امرًا نطالب به من خلال هذا المجلس الكريم الحكومة باننا لا نقبل بعد اليوم ان تكون هناك مناقشات للاسعار خارج هذا البرلمان بل ينبغي ان تناقش هنا بالتفصيل ومن ثم تصدر القرارات باتفاق المجلسين، نعود الان الى قضية الغلاء وعلاقة ذلك بغضب الله على هذه الامة لا شك ان الغلاء علامة من علامات غضب الله وغضب الله هذا لم يأتي من فراغ انما لاسباب نمارسها في حياتنا فهناك تحكيم لغير شرع الله ونحن نطالب من ذلك من زما ان نحكم الى شرع الله في امورنا كلها فذلك من شأنه ان يرفع غضب الله عن هذه الامة.

٢ - ان نمنع مظاهر الفساد التي تكلفنا ملايين وعلى حساب أمور اضر، ولست بصدد بيان هذه المظاهر لاني واياكم تعلمون جميعا ونعلم جميعا كثيرا من هذه المظاهر وما يختص بمعرفته بعضنا متروك لهذا البعض ان يبينه من خلال النصح لان النصح في الباطن نصيحة وفي الظاهر فضيحة كما انني اود ان ابين للاخوة الكرام علاقة الغلاء بالامن والامن امر ضروري امن المجتمع امن الانسان امن الدولة امن الامة هذا الذي نقرط به في الوقت الذي ندعي اننا نحافظ عليه وذلك من خلال وجود القوات المسلحة والاجهزة الامنية فاننا لا افهم هذه

الازدواجية الا انها لون من اللون المرض النفساني الذي يسمى في علم الطب بانفصام الشخصية فنحن ندعي الامن من جهة في الوقت الذي نقرط بالامن من جهة اخرى وذلك لاني اذا دفعت المواطن الى الجوع انما ادفعه الى الجريمة اذكر اخواننا ايضا بما جرى في الماضي فان الماضي يعود البنا في صورة متجددة لان التاريخ بعيد نفسه ايضا اذكرهم بما كان يسمى بفرقة العيارين وفرقة العيارين نشأت في اواخر الحكم العباسي جاءت ثورة على الواقع السيء وعلى الطبقة الفاحشة التي بدأت تظهر في مجتمعنا الارمني مؤخرًا بشكل مزري وبشكل مؤذي، انا لا افهم ان تعرض حبة الاناناس امام المواطن ب (٣٥) دينار ونصف الا من باب انها تحرق قلبه وتكوي لبه، اذا كان هناك في مجتمعنا من يأكل هذا فليقتصر ذلك على نفسه ولا يجيء عن عين الناظرين فبالحديث الصحيح من طبخ طعاما شهيا ليس عند جواره مثله فينبغي ان يكتف رائحته حتى لا يشم الجار من قتار قدره الا اذا ارسل له منه، انا لا افهم هذه الازدواجية وهذا المرض الا انا نعلم الشرح بالمجتمع مما يزيد سوءه والم ما معنى أن تأتي بهذه الفواكه الترفية الا من باب ان نزيد في الم المواطن ومعاناته، زد على ذلك انها ايضا بالمنظور الاقتصادي كلفة مالية على الاقتصاد الوطني لا مبرر لها، نحن بهذا نعلم الشرح لتمام كما ذكر اخواننا من قبل اننا قضينا على الطبقة الوسطى بالمجتمع لا لحساب اننا رفعناها للطبقة الغنية انما لاننا انزلناها الى الطبقة الكادحة الفقيرة المدممة لا يغيب عن بال اخواننا النواب المحترمين ان فئة من شعبنا لا تعيش الا من الحوايات وارجو ان تنظروا الى

حوايات الزبالة في اخر الليل لتروا قسما من شعبنا يفتش عن غذائه في الحوايات، هذا امر لا يطلق ولا يسكت عليه بحال من الاحوال، ونحن ندعو الى تحكيم الشريعة الاسلامية التي توجب التوظيف في اموال الاغنياء لحساب الفقراء المعدمين وهذا ما قاله عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه لان عشت الى قابل لاخذن فضول اموال الاغنياء واعني بفضولهم هنا ما زاد عن حاجتهم لسنة، فضول اموال الاغنياء، لاردها على الفقراء، هذا ديننا نحن نطالب بتحقيق العدالة نطالب بمساواة المجتمع الانساني نريد ان لا يبقى هناك لص يسرق بدافع الجوع، وعمر بن الخطاب عندما اوقف حد السرقة عام الرمادة ما اوقفه تعطيل لحكم الشرع انما اوقف الحكم لعدم وجود اسبابه لان من سبب تطبيق عقوبة حد السرقة على السارق ان يكون مكنتيا او مكنت من خلال ما توفر له الدولة، فاذا توفر له الاكتفاء ثم سرق نقول هذا مريض يجب ان يعالج بقطع يده اما ان يكون جائع فيسرق فلا يقام عليه حد لان شرط الحد لم يتحقق، فرقة العيارين نشأت كظاهرة رد فعل لواقع اليم كانت تذهب الى الاغنياء، وانا احذر اغنياء الامة والنواب قسم منهم اغنياء والوزراء قسم كبير منهم اغنياء احذرهم من نشوء هذه الفرقة غدا او بعد غد تسطو على بيوتكم لتأخذ ما فيها من زائد لتمطي الفقراء والمساكين، ونحن عن مثل يقول (الحق العيار الى باب الدار) هو تفريق بين اللص الذي يسرق ليأخذ مال وبين العيار الذي يأخذ مال الغني الظالم ليعطيها فقيرا مظلوم فهؤلاء العيارون انا اتنبأ بظهورهم كظاهرة في مجتمعنا اذا ما بقيت هذه الامور ما هي عليه،

هكذا من الأشغال

ذلك لأنني أود أن أبن أيضاً لاختوتنا أن صانعي القرار في بلدنا من الفئة التي لا يعينها بكثير أمر أو قليله مجريات القرار لأنها في حدود استطاعتها تستطيع أن تتكيف مع هذا القرار، ولذلك أخشى أن ينطبق علينا ما قيل عن مساري انطوائيت عندما خرج الشعب الفرنسي متظاهراً فلما سألت لماذا يتظاهرون قال لها انهم لا يجدون الحيز قالت اذا ليأكلوا البسكوت، أخشى أيضاً أن نصل مثل هذه المرحلة لنجد صانع القرار يقول يا أخي ما في خبز - كول بسكوت كل كاتوه أخشى أن نصل الى مثل هذا المستوى، ولذلك أرى أن المتضرر من قراراتنا هم الفئة المسحوقة وليست الفئة الغنية وهناك أساليب أخرى للتوظيف في اموال الاغنياء غير ما ورد في قرارات الحكومة أن هذه القرارات ليست القرارات السليمة التي يمكن أن نأخذ مما يجب أن نأخذ منه ونمنع من ينبغي أن نأخذ منه، هذا باعتقادي أسلوب اسهل للحكومة لأنها تتعامل مع برميل وارد الى مصفاة تسجل وتقيّد، اما مجريات هذا القرار على المواطن الذي يرتجف من البرد ولا يجد لأن معظم الناس لا يستخدم مدقة الكاز يستخدمون مدقة السولار أيضاً، ثم اتساءل واسأل الحكومة ما هي الآلية ومتى ستوضع هذه الآلية ومتى ستأخذ طريقها للتنفيذ في ارجاع ما وعدت به وهو (١٠٠) دينار لكل عائلة تضررت من هذا القرار ولا اليه حتى هذه اللحظة ولا دلت الحكومة حتى هذه الساعة على أنها ستدفع ومتى، هذا قرار معوم تماماً كذلك الوعودات التي اتخذناها من الحكومات السابقة بأنها ستعوض القطاع الزراعي ولسه القطاع الزراعي يئن ولم يعوض شيئاً لكنني اسجل للحكومة بادرة رائعة

وكنت قد اعترضت على ذلك في اللجنة المالية عندما اتخذت قرار بحجة أن عندنا نقص في الماء، اتخذت قراراً باستئجار الأراضي الغورية من المواطنين لتركها بوراً وللعلم المجلس الكريم لقد اتفق حتى هذه الساعة (٧٥٠) الف دينار اعطيت لمواطنين طلب منهم أن لا يزرعوا ارضهم في مثل هذا العام الذي موسمه تعرفونه، ولقد قلت بالحرف الواحد في اللجنة المالية يا ناس اتقوا الله حرام، انا استأجر ارض واعطتها انا اريدك أن تزرعها قمح انا اريد أن اطالب سلطة وادي الأردن أن تطالب من المزارعين أن يزرعوا نصف ارضهم قمح نصف ارضهم ومن ثم دعم للقمح الحكومة تلزم بأخذ كيلو القمح ب (٣٠ أو ٤٠) قرش عندئذ فيصبح مردود الانتاج جيد وعندئذ نشجع المواطن على زراعة القمح والقمح في غورنا لا يحتاج الا لسقي مرة او مرتين في اسوء الاحوال مرة او مرتين، فكمية الماء المستهلكة في سقاية القمح في الغور لا تزيد عما تستهلكه زراعة البقدونس. خطأ أسلوب المعالجة امر يجب أن نكون على بينة، ما هكذا نورد الأبل يا سعد ليست هذه الطريقة المثلى في معالجة وضعنا الاقتصادي نحن ندرك أن المديونية كبيرة وإن لم يكن لنا دخل في وجودها لكن نحن الآن لنا دخل في معالجتها وحد اثارها السلبية على انساننا ومواطنينا ووطننا هناك امكانيات وسبل متعددة أخرى يمكننا أن نعالج من خلالها هذا الخطأ الفادح نحن جميعاً نحس بضرورة أن يكون هناك تقشف ولكن ما هكذا التقشف يكون هل اجعل الانسان الذي لا يجد لقمة الحيز متقشف مع من يأكل الكفيار واطالبه

محضر الجلسة الرابعة والعشرون من الدورة العادية الثالثة المتعقبة في ١٠/٣/١٩٩٢ م ٦٩

يذهب بمعظمه كما تفضل الشيخ العلولة الى الحاويات الزبالة، هذا في الواقع ما حضر لي قوله ولذلك فاني اعارض ويشدة ما لجئت اليه الحكومة مؤخراً من رفع اسعار المحروقات لأنها ليست هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق العدالة هناك وسائل أخرى واساليب أخرى بإمكاننا من خلال حوار ما هادف والمناقشة الموضوعية أن نحدد هذه المواضيع وسنكون عندئذ عوناً للحكومة في تهيئة المواطن والشعب لقبول هذه الحزمة او الرزمة من الاجراءات مستقبل ايامه وانا لا انتقص قدر هذا المجلس فهذا مجلس تميز رغم ما يقال وقيل وسيقال فهو مجلس متميز ولذلك نقول كلمتنا معتمدين على الله لا نرجو فلان ولا إعلان من الناس، اقول قولي هذا واستغفر الله والحمد لله رب العالمين.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، بعد أن تكلم الاخوة الذين سجلوا في الحديث والان كلمة الحكومة لمعالي نائب رئيس الوزراء الاستاذ ذوقان الهنداوي.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم:

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لا شك في أن طلب مناقشة موضوع رفع اسعار بعض المشتقات النفطية هو امر طبيعي لانه يمس البلد كله، ویم نسبة كبيرة من المواطنين بالاضافة الى مناقشة اسعار المواد التموينية والامر غير الطبيعي ان لا يثار مثل هذا الموضوع.

بالاستغناء عن الكفيار في الوقت الذي نطالب فيه ان يستغنى عن رغيف الحيز هل هذه عدالة؟ هل هذا هو المنطق المطلوب؟ هذا لا ينبغي ان يكون ابداً ولذلك يجب أن توزع هذه المديونية على المستفيدين منها والذين استفادوا منها هم الطبقة الغنية انا مع توجه الحكومة في معالجة هذه الازمة واسعار المواد التموينية انا ادعو وقد يكون دعوتي هذه فيها شيء من الغرابة انا مع ترك السوق حراً ولتصل اسعار السلع ما دام في سوق المنافسة ما نصل، لكن اطالب بالمقابل المخصصات التي ترصد لمثل هذا الدعم ان ترصد لرفع الرواتب ورفع خط الفقر الذي يتبناه صندوق المعونة الوطنية، لأنني اريد ان ارفع من سوية الفقيرين ولا اريد ان ارفع من سوية الغنيين ليتنقلوا من مليونير الى ملياردير، انا اريد ان ارفع من سوية الفقير بمعنى ان اتبنى خط ادنى للرواتب لا يقل عن (٢٠٠) دينار وخط ادنى أيضاً للفقراء المحتاجين الذين لا يستطيعون العمل والعاطلين عن العمل أيضاً يجب ان اصرف لهم اسوة بالدولة المتقدمة، وذلك من خلال فرض ضرائب على الاغنياء حتى اوفر لهذا القطاع الفقير ما يحتاجه وعندئذ اترك السوق حراً مش بحاجة الى مؤسسة استهلاكية عسكرية ولا مؤسسة استهلاكية مدنية ولا طابور هؤلاء وأولئك مش بحاجة اليهم اترك السوق كما هو ولا يأكل المواطن ضمن امكانياته بعد دراسة علمية وبإمكان الدولة ان تعيد النظر في هذه الجداول دوري كل ست شهور جدول غلاء المعيشة حتى نصحح عندئذ سلم الرواتب وسلم العلاوات وسلم المساعدات والمعونات هذا ما ينبغي ان تقدم عليه وان لا ينص في قضية دعم الحيز الذي

كلنا من الشعب

وفي هذا المجال نجد الحكومة نفسها ملزمة بالإشارة إلى بعض الأمور والمبادئ العامة والمرتكزات سواء فيما يتعلق بمبدأ المناقشة أو فيما يتعلق بإجراء رفع الأسعار ذاته.

الامر الأول ويخص مبدأ المناقشة العامة، فقد نصت المادة (١٠٤) من النظام الداخلي على انه يحق لنائب مؤيد من عشرة نواب على الأقل، وكذلك للحكومة، طلب طرح موضوع هام عام لتبادل الرأي فيه بين المجلس والحكومة. لقد حدد النظام الداخلي اذن غاية المناقشة، وتنحصر كما نص النظام في تبادل الرأي بين المجلس والحكومة في موضوع المناقشة المطروح. ولم يذهب النظام الى ابعاد من ذلك كما ذهب مثلاً عندما بحث وسائل واجراءات الرقابة البرلمانية الاخرى كالاستجواب والسؤال والاقتراح برغبة الى غير ذلك. فغاية الاستجواب مثلاً هي مساءلة الوزير او الحكومة عن خطأ او تصرف ارتكبه الوزير او الحكومة وفيه مخالفة لاحكام الدستور او القانون، وقد ينتهي الاستجواب بطرح الثقة بالوزير او بالحكومة. وغاية السؤال هو استيضاح لجلاء غامض او علم بمجهول او استعلام عن نية الوزير او الحكومة في امر من الامور. وفي حال عدم قناعة النائب، قد يحال السؤال الى استجواب قد ينتهي بطرح الثقة بالحكومة او الوزير. والاقتراح برغبة غايته نقل رغبة للوزير المختص او للحكومة لاتخاذ قرار اجراء وقائي في موضوع الاقتراح.

اما طلب المناقشة كما نص عليها النظام الداخلي صراحة، فهي لتبادل الرأي بين المجلس والحكومة وتساؤل وجهات النظر

المختلفة حول موضوع معين. فطلبات المناقشة ليس الغرض منها اذن محاسبة الحكومة او مساءلتها عن تصرف لها كما يتم في حال السؤال او الاستجواب، ولكن الغرض من المناقشة هو عرض موضوع حيوي من الموضوعات التي تهم الامة، بناء على طلب من المجلس او الحكومة لمعرفة حقيقة هذا الموضوع ولتبادل الرأي فيه. ولهذا لا يمكن ان تتضمن المناقشة اي معنى من معاني الاتهام للحكومة او لاحد من اعضائها او باشهار سلاح الثقة بوجهها، او بالدعوة لاسقاطها وهو امر اذا ما اريد فعله، فان مجاله ليس هو المناقشة بل مجاله الاستجواب او السؤال. ولان المناقشة لا يمكن ان يكون فيها اتهام للحكومة، فقد اعطى النظام الداخلي حق طلب المناقشة للحكومة ولم يقصره على النواب كما فعل في وسائل الرقابة البرلمانية الاخرى كالسؤال والاستجواب والاقتراح برغبة.

هذا هو النظام الداخلي وهذه هي التقاليد البرلمانية السليمة التي اجمع عليها فقهاء القانون الدستوري في الاحوال البرلمانية والديمقراطية التي تشابه احوالنا.

معالي الرئيس

من منطلق المبدأ العام للمناقشة الذي نص عليه النظام الداخلي صراحة وهو ان المناقشة هي لتبادل الرأي بين المجلس والحكومة وليس غايتها ان توجه اتهاماً للحكومة، فان الحكومة لا تستطيع ان تقبل العبارات التي تضمنت اتهامات للحكومة والتي وردت على السنة بعض النواب المحتسرين في نطاق المناقشة. ولذا فان الحكومة تتقدم باحترام الى

مقام الرئاسة الجليلة وتطلب من معالي الرئيس ان يستخدم الصلاحيات المخولة له في النظام الداخلي ويأمر بان يحذف من محضر الجلسة كل التعبيرات التي وردت في المناقشة والتي تتضمن اتهامات للحكومة او مساساً بكرامتها او كرامة احد اعضائها كأن يقال مثلاً «ان للبنك الدولي عيوناً عملاء بيتنا في الحكومة» وغيرها من العبارات التي نص النظام الداخلي صراحة على وجوب تجنبها وحذفها اذا ما حدثت.

اما الامر الثاني الذي لا بد من تسجيله والاشارة اليه فهو مصداقية هذه الحكومة، وحرص سيادة رئيسها على ان تكون الحكومة صادقة وواضحة في كل عمل تقوم به او تفعله. ان برنامج التصحيح الاقتصادي، الذي يهدف الى جسر الفجوة الكبيرة بين النفقات والمدفوعات من جهة، وبين الواردات والمقبوضات من جهة اخرى، هو امر تبتته جميع الحكومات السابقة في عهد مجلسكم الكريم واقره مجلسكم الموقر في نطاق اقراره لموازنة عام ١٩٩٢ بعد ان اوصت بذلك لجنته المالية، وفي نطاق منحة الثقة لهذه الحكومة، وكل ما فعلته هذه الحكومة هو انها قامت بتنفيذ الوسائل والاجراءات التي لا بد منها ولا يحصى عنها من اجل تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي مع التنبيه الكامل والحرص الاكيد غير المحدود على ان لا تؤثر هذه الاجراءات على ذوي الدخول المتدنية والمحدودة كما بين اصحاب المعالي الوزراء في بياناتهم وذلك اما بتعويض المؤسسات التي تأثرت برفع الاسعار بحيث لا تنعكس الثمان مخرجاتها على الفئات وذوي الدخول المتدنية والمحدودة او بتعويض اصحاب هذه الدخول

مباشرة وهو اجراء يتم لأول مرة في المملكة وذلك منطلق حرص الحكومة على اخذ مصلحة المواطنين بعين الاعتبار عند كل ما تتخذه الحكومة من اجراءات وقرارات هي صعبة حق وفعل على متخذ القرار فضل على مستقبله ومنفذه، ولكن الحكومة تتخذ هذه الاجراءات بمصادقية وعلانية ووضوح واجتهاد لا يأخذ بعين الاعتبار الا مصلحة الوطن، ام الامر الثالث الذي لا بد من ايضاحه فهو ان الاجراءات التي تم اتخاذها هي اخر متطلبات برنامج التصحيح الاقتصادي في مرحلته الاولى ولن تتخذ الحكومة اية اجراءات اخرى في هذه المرحلة وقد ادت هذه الاجراءات الى تخفيض عجز الموازنة بمبلغ (٨٠) مليون دينار والى اعادة جدولة اقساط وفوائد (١٦٠٠) مليون دينار من الديون المستحقة وذلك ل (١٠) سنوات قادمة والى الحصول على مئات الملايين كمنح ومساعدات. اما الامر الرابع فان ناتج رفع اسعار بيع المشتقات النفطية لن يذهب الى شركة مصفاة البترول بل سيصب العائد كله بكامله لحساب خزينة

الدولة مع العلم بأن اسعار بيع السولار بائمانه الجديدة لا تزال اقل بكثير من كلفة استيراده وفق الاسعار العالمية. وان هذا السعر المتدني هو لان الاردن لا يزال يستورد النفط الخام ومشتقاته حالياً من القطر العراقي الشقيق وباسعار النفط الخام التي كانت سائدة قبل ١٩٩٠/٨/٢ وهي اقل من الاسعار العالمية الحالية بكثير. وان الارباح التي تحقّقها شركة مصفاة البترول والتي تمثل مردوداً معتدلاً بالنسبة لاستثماراتها فان هذه الارباح تتحقق بسبب الدعم الذي تقدمه الحكومة لاسعار النفط